جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مـذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية
شعبة العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

دور الجزائر في بناء إستراتيجية الأفريبول لمنع ومكافحة الإرهاب(2017-2019)

The role of Algeria in building the Afripol strategy to prevent and combat terrorism (2019-2017)

إعداد الطالب :
طرفاية عادل جلول

إشراف الأستاذة :
د. فريدة طاجين

أعضاء لجنة المناقشة

د. الإيمام سالمة	رئيسا
د. فريدة طاجين	مشرفا ومقررا
د. محمد خميس	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم: 2019/06/22

السنة الجامعية: 2019/2018

الاهـداء

إلى روح والـدي رحمه الله

إلى والـدتي حفظها الله

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا و صغيـراً

شكر وتقدير

أود أن أتقدم أولا بكلمة شكر وتقدير للأستاذة الدكتورة :فريدة طاجين

وذلك بالإشراف الجيد ,وحسن الإرشاد والتوجيه .

كما لا يفوتني أن أعبر عن كل الشكر والامتنان لجميع أفراد عائلتي

التي تلقيت منها كل التشجيع والشكر.

كما لايفوتني كذلك أن أتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة، وجميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

وأخيرا أشكر كل زملائي في الدفعة ولكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع.

العنـــــــوان	الصفحـــة
الإهداء	
الشكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة فهرس الخرائط والصور	
ملخص الدراسة	
المقدمة	2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإستراتيجية مكافحة الإرهاب	
المبحث الأول: مفاهيم أستراتيجية وأمنية	10
المطلب الأول: مفهوم بناء الإستراتيجية	10
المطب الثاني: مفهوم الظاهرة الإرهابية	15
المبحث الثاني: الإرهاب وإشكالية بناءالدولة إفريقيا	23
المطلب الأول: خصائص الدولة الإفريقية ومعوقات بنائها	23
المطلب الثاني: التهديدات الإرهابية في إفريقيا وتطورها	29
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: الجهود الإفريقية والجزائر لمكافحة الإرهاب قبل تأسيس الأفريبول	
المبحث الأول: مقاربات وإستراتيجيات	45
المطلب الأول: المقاربة الإفريقية في مكافحة الإرهاب	45
المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب	51
المبحث الثاني: المنظور الجزائري للظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية والجهود المبذولة لمكافحتها	58
المطلب الأول: رؤية الجزائر التدخل الأجنبي في إفريقيا	58
المطلب الثاني: المركز الإفريقي للدراسات وبحوث الإرهاب	61
المطلب الثالث: الجزائر والإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي	64
خلاصة الفصل الثاني	68

الفصل الثالث : الجزائر وآلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول)	
المبحث الأول:ماهية آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول)	70
المطلب الأول:نشأة و تعريف آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول)	70
المطلب الثاني: الشخصية القانونية لآلية الأفريبول وبنيتها التنظيمية	76
المبحث الثاني: رؤية آلية الأفريبول للظاهرة الأرهابية ودور الجزائر في تطويرها	79
المطلب الأول: آليـة الأفريبول والظاهرة الإرهابية في إفريقيا	79
المطلب الثاني: إسهامات الجزائر في بناء آلية الأفريبول	82
خلاصة للفصل الثالث	86
الخاتمة	87
المصادر والمراجع	93

فهرس الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل(1): منحنى بياني لعمليات بوكوحرام والخسائر البشرية الناجمة عنها بين عامي 2009-2017	**38**
الشكل(2): نسب الهجمات الإرهابية في إفريقيا حسب الجهات	**40**
الشكل(3): حصيلة الهجمات الإرهابية بإفريقيا	**41**
الشكل(4): إحصائيات الهجمات الإرهابية بإفريقيا	**42**

فهرس الخرائط والصور

العنوان	الصفحة
الخريطة (1): خريطة توضح مناطق إنتشار الجماعات الإرهابية في إفريقيا	**31**
الخريطة (2): خريط مناطق إنتشار الجماعات الإرهابية	**32**
الخريطة (3): خريطة تمركز الجماعات الإرهابيـة بإفريقيـا	**34**
الخريطة (4): خريطة توضيحية لتمركز الجماعات الإرهابية من 16 جانفي 2019 إلى غاية 31 جانفي 2019	**39**

ملخص الدراسة

نظراً للآفات التي إنتشرت في القارة الإفريقية و التي كانت نتاج الظاهرة الإستعمارية ،كهشاشة الأنظمة و إستبدادها و إنتشار معالم الفقر و تفشي الجريمة المنظمة و الظاهرة الإرهابية ،و أمام هاته الوضعية عمدت الدول الإفريقية لإيجاد حلول محلية و إقليمية لمشاكلها ، أين بدأت بتكوين منظمات و أليات على غرارا منظمة الوحدة الإفريقية و الإتحاد الإفريقي ، غير أن تطور الظاهرة الإرهابية جعل من الحلول السابقة غير مجدية الأمر الذي جعل من الدول الإفريقية و مبادرة من الجزائر تبحث عن آلية متطورة وأكثر كفاءة ، و تقوم على التنسيق و تبادل المعلومات الأمنية إقليميا ،وهذا ما تمثل في آلية الأفريبول التي سعدت من خلالها الدول الإفريقية محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة. وفي جل الآليات والمبادرات الرامية لإحلال السلم والأمن كانت الجزائر حاضرة وداعمتاً لها بفضل خبرتها ومقاربتها في مجال محاربة الإرهاب.

الكلمات المفتاحية: بناء الإستراتيجية، منع الإرهاب، مكافحة الإرهاب، الأمن، الأفريبول، الساحل الإفريقي الجريمة المنظمة .

Abstract

Due to the pests that spread in the African continent, which were the product of the colonial phenomenon, such as the fragility of the regimes and the tyranny and the spread of the features of poverty and the spread of organized crime and terrorist phenomenon, and in front of this situation, the African countries to find local and regional solutions to their problems, where began to form organizations and mechanisms Such as the Organization of African Unity and the African Union, but the development of the terrorist phenomenon made the previous solutions useless, which made the African countries and the initiative of Algeria looking for a mechanism developed and more efficient, and based on regional coordination and exchange of security information , And this is what is represented in the mechanism of Africol, in which the African countries were happy to fight terrorism and organized crime. In most of the mechanisms and initiatives aimed at bringing about peace and security, Algeria was present and supported by its experience and approach to the fight against terrorism

Keywords: strqtegy building, prevention of terrorism, anti-terrorism, Security, Afripol, African Coast, organized crime.

مقـــدمـــة

أضحت الظاهرة الإرهابية و الجريمة المنظمة العابرة للحدود أحد أهم مهددات الأمن الدولي و الإقليمي ، حيث أصبحت الدول متخوفة من تمدد الشبكات الإرهابية لبلدانها ، و قد سخرت كافة الإستراتيجيات والوسائل لمنع ومكافحة هاته الظاهرة، مما إضطر بعض للدول إلى إعتماد تحالفات و تكتلات منظمة إقليمياً و قارياً على غرار الأوروبول و آسيابول و الأنتربول،وتعد القارة الإفريقية الأكثر تضراراً من الظاهرة الإرهابية ، وهذا راجع للمخلفات الإستعمارية و التركيبة الهجينة لشعوبها ، الأمر الذي جعل من أنظمتها هشة جداً وهذا ما خلق االأزمات السياسية و الاقتصادية التي بدورها أثرت على الجانب الاجتماعي الذي تدهور بشكل كبير ، و أنتج لنا جماعات إجرامية التي تطورت بدورها لجماعات إرهابية . وفي محاولة للدول الإفريقية الخروج من هدا المستنقع الخطير قررت أن تحذو حذو مثيلاتها من القارات وإنشاء آلية لمجابهة الظاهرة الإرهابية وهذا عن طريق إنشاء آلية التعاون الشرطي الإفريقي(الأفريبول).

أهمية الدراسة ومبررات اختيارها

لقد بات الإرهاب من بين أولى مهددات الحياة البشرية، لذا فإن جميع أنظار المجتمع الدولي موجهة في محاولة لوضع أسس وقواعد قانونية متفق عليها للقضاء على مثل هذه الظاهرة المرضية، ونظراً لإستفحال الظاهرة في القارة الإفريقية وتشكيلها تهديداً حقيقيا للدول في المنطقة أصبح لزاماً عليها تنسيق جهودها لمواجهتها.

وقد تم إختيار موضوع البحث لما له من أهمية وتأثير على دول المنطقة وعلى الجزائر بصفة خاصة بإعتبارها أحد المناطق التي تعرضت للظاهرة الإرهابية ونجحت في مكافحتها. وبإعتبار أن الإرهاب أحد المهددات الأساسية للأمن القومي للدول هذا من جهة، ومن ناحية أخرى إخترت الموضوع لإهتمامي بالأمور الأمنية والإستراتيجية والولوج إلى هذا العالم الغامض خاصة في الشؤون الأمنية الجزائرية.

1) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة جذور الظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية والآليات و الجهود الإقليمية المتخدة من طرف دول المنطقة للحد من إنتشارها وكذا إلى إبراز الموقف الجزائري من الظاهرة الإرهابية بالقارة الإفريقية ودور المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في تكوين آلية إقليمية لمكافحة الإرهاب و المثملة في آلية التعاون الشرطي الإفريقي(الإفريبول) .

2) السؤال البحثي الرئيسي و الأسئلة الفرعية:

السؤال البحثي الرئيسي:

كيف ساهمت المقاربة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في بناء إستراتيجية الأفريبول لمنع ومكافحة الإرهاب(2017-2019) ؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب؟
2- ما هو واقع المنظومة الأمنية الإفريقية السابقة؟ وما مدى نجاعتها؟
3- ماذا قدمت التجرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب للقارة الإفريقية؟
4- ماهي آلية الأفريبول وكيف ساهمت الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب الجزائرية في بناء إستراتيجياتها؟

3) الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية:

الفرضية الرئيسية:

التهديدات الجديدة في القارة كانت سبباً رئيسياً في تفعيل آلية الأفريبول

الفرضيات الفرعية:

1. كلما سعت الجزائر إلى توظيف خبرتها الأمنية وتجربتها في مكافحة ظاهرة الإرهاب في ظل منظمة الأفريبول إنعكس ذلك على تحقيق إستراتيجيتها في إفريقيا.
2. كلما نسقت الدول الإفريقية فيما بينها تحت مظلة منظمة الأفريبول كلما ساعدها ذلك على تسريع وتيرة القضاء على الإرهاب والجريمة في المنطقة.

4) أدبيات الدراسة أو الدراسات السابقة:

- دراسة الباحث **عطية إدريس** بعنوان (مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي) ،يرى الباحث أن الجزائر قد أدركت في وقت مبكر أهمية العمق الإفريقي الذي ولد الرغبة في إيجاد توازن جزائري أفريقي ودفع بالجزائر للتفكير في هندسة إفريقية للأمن و السلم وكل هذا بفضل الموقع الجيو سياسية لها ،كما أوضح الباحث أن الجزائر تلعب درو مركزي وأساسي في هندسة الأمن الإفريقي والمقاربة الأمنية الجزائرية أصبحت نموذجاً عالميا ،حيث بدأت الجزائر في بناء مقاربة توازنية خلاقة للأمن و الإستقرار القاريين وهي نابعة من خصوصيات الجزائر ومقوماتها .بالإضافة إلى إبرازه للظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية وموقف الجزائر منها وكيفية مكافحتها والحد من تمددها وإنتشارها .

- دراسة الباحث **قبي أدام**، مقال بمجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية بعنوان (آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب-من التعامل الآمني إلى السياسي) وفيها قام الباحث بتبيان أهم الآليات المتخدة من طرف الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب، وتم تصنيفها إلى آليات داخلية محلية وآليات إقليمية ودولية حيث يرى الدولة الجزائرية لم تكتفي بمواجهة الأمنية الإرهاب بل قامت بتفعيل مجموعة من الآليات الاجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية للقضاء عليها.

- دراسة الباحث **حسام حمزة** ،مقال بمجلة سياسات عربية العدد 21يوليو2016 بعنوان (الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل :التصوّر وآليات المواجهة) حيث تقوم هذه الدراسة على تفكيك مقاربة الجزائر الأمنية تجاه إقليم الساحل الأفريقي الذي يمثّل محور سياستها الخارجية والأمنية في الوقت الراهن، وتسعى لتحديد المفهوم الجزائري للتهديد في إقليم الساحل الإفريقي كما تقدّم الدراسة أمثلةً على التطبيق العملي لتصوّرات الجزائر الأمنية، على صعيد جِهَوي وقارّي، باستعراض مساهماتها في البناءات والترتيبات الأمنية الأفريقية،الأمر الذي قد يساعد الجزائر على بناء الواقع الأمني الأفريقي . فالجزائر تدعو شدة الى تكامل أمني أفريقي، نظراً للتحديات التي يواجهها بناء السلم والأمن في الساحل وأفريقيا.

- دراسة الباحث **أعمر عمورة**، مقال بعنوان (من أجل مقاربة إفريقية لمكافحة الإرهاب) وفيها يستعرض الباحث أهم التهديدات الإرهابية بالقارة الإفريقية و الجهود الإفريقية المبذولة في مواجهة الظاهرة الإرهابية بدأً من مجلس السلم و الأمن الإفريقي وصولاً لآلية التعاون الشرطي الأفريبول.

5) ***النظريات أو المقاربات النظرية المعتمدة في تفسير النتائج ومبررات اختيارها:***

أ- **نظرية الدور**: والتي من خلالها سنتعرف على الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية ودورها في حل بعض النزعات و كذا إسهاماتها في محاولة توحيد القارة الإفريقية

ب- **نظرية اللاثماتلية**: حيث تستعمل هاته النظرية في كيفية محاربة الدول والحكومات لتنظيم لاثماتلي وهو الإرهاب في القارة الإفريقية، وما هي أهم الآليات والأساليب المنتهجة لمحاربة ومنع الظاهرة الإرهابية.

ت- **الإقتراب المؤسسي**: وهذا لمعرفة الآليات الإفريقية التي حاولت الحد من إنتشار الظاهرة الإرهابية في القارة.

6) ***المناهج والأدوات المنهجية المتبعة ومبررات اختيارها:***

المسح التاريخي:

وهو الطريقة التي يتبعها الباحث في معلوماته عن الأحداث الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها, والتأكد من صحتها ولا تقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية في توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل, وتستخدم هذا المنهج في ذكر بعض المحطات التاريخية.

وتطرقت إليه في التطور التاريخي للظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية وكذا في سرد التطور التاريخي لآليات مكافحةالأرهاب في المنطقة.

المنهج الوصفي التحليلي:

يعبر طريقة من طرق التحليل والتفكير بشكل علمي منظم, من أجل الوصول إلى أغراض محددة, وهو طريقة تصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن جمع البيانات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

وسيتم استخدام هذا المنهج في وصف وتحليل تأثيرالتهديدات الإرهابية على الأمن في القارة الإفريقية وهو ما يجيب على الإشكالية بشكل مباشر.

7) ***المفاهيم الرئيسية في الدراسة***

بناء الإستراتيجية:

هي عبارة عن خيار إستراتيجي يتم من خلاله إختيار الإستراتيجية الأنسب التي تحقق أهداف الدولة المسطرة. كما أن صياغة خطة إستراتيجية يتطلب توفر معلومات دقيقة ومتعددة، وهذا ما ورد في كتاب المؤلفين حسين خليل وعبيد حسين المعنون بـ (الإستراتيجية التفكير والتخطيط الإستراتيجي)

منع الإرهاب:

يمكن تعريف مصطلح "منع الإرهاب"على أنه تلك الآليات والتدابير الإحترازية التي تتخذها دولة ما، بغية منع إنتشار ظاهرة معينة، قد تشكل تهديداً لأمنها القومي، والتي تكون في معظم الحالات قد إستفحلت في دول الجوار إن لم نقل في المحيط الإقليمي

مكافحة الإرهاب

ونقصد به جميع الإستراتيجية سواءًأ كانت دبلوماسية أم عسكرية، والتي تنتهجها الدولة في حال فشلها في منع تفشي الظاهرة الإرهابية داخل محيطها الجغرافي، بهدف القضاء على الإرهاب وحماية أمنها الداخلي

الأمن

يعتبر مفهوم "الأمن" من المفاهيم الصعبة التعريف، حيث يرى "باري بوزان" أن مفهموم الأمن معقد ولبد من الإحاطة بثلاثة جوانب لتعريفه بدأً من السياق السياسي للمفهوم، كما تناولت الدراسات والمعاهد العربية والأجنية كلمة "الأمن" وإعتبرته مرادفاً لمعنى الطمأنينة وزوال الخطر، ويتصف مفهوم الأمن بالتغيير حسب الطروف الزمانية والمكانية ويمكن القول أن مفهوم الأمن مفهوم ديناميكي و هو حقيقة نسيبة و ليست مطلقة.

الأفريبول

أنها مؤسسة تقنية شرطية دائمة ذات طابع إقليمي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والأهلية القانونية اللازمة للقيام بمهامها المنوطة بها، تهدف إلى التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي بغرض مكافحة الجريمة

المنظمة العابرة للحدود الوطنية، حيث تتخذ هذه الآلية من الجزائر العاصمة مقرا رسميا لها.

8) حدود الدراسة (الزمانية والمكانية والموضوعاتية):

الحدود المكانية

في إطار دراستنا للموضوع إتخذنا مجالاً محدد لها وهو القارة الإفريقية وكذا الدولة الجزائرية باعتبارها النموذج القاري الناجح في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية. ومقر لآلية الأفريبول التي تعد محل بحثنا.

الحدود الزمانية

خلال دراستنا للموضوع قمنا بتسليط الضوء بصفة عامة على الظاهرة الإرهابية في إفريقيا منذ 2010 إلى يومنا هذا، بإعتبار أن الإرهاب عرف تمدد وتوسع في هاته الفترة، وحددنا مدى نجاعة آلية الأفريبول مابين الفترة الممتدة من2017 إلى 2019، وهذا كون الفترة محل الدراسة حساسة بالنسبة للقارة الإفريقية والدولة الجزائرية في المجال الأمني نظراً للتغيرات السياسية والأمنية التي أسهمت في بلورة وتطوير البعد الأمني في سياسية الجزائر وتطويره

الحدود الموضوعاتية:

تقوم هذه الدراسة على فهم الظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية وبالأخص بمنطقة الساحل ومعرفة كيفية محاربة الظاهرة عن طريق الآليات المختلفة التي إنبثقت عن الجهود الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب وإختيار نموذج الأفريبول كأحدث آلية لمكافحة الإرهاب بالمنطقة، والتي ساهمت في تأسيسها الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب

صعوبات البحث:

من المتفق عليه أن أي جهد أعمل يواجه عقبات وصعوبات تواجهه في مراحل إنجازه، وهذه المذكرة المتواضعة كغيرها من المذكرات قد واجهتنا بعض الصعوبات في إنجازها ولعل أهمها:

- الندرة في الكتب والمواضيع التي تتحدث عن آلية الأفريبول.
- التنقل لمقر الأفريبول الكائن بالجزائر العاصمة بغية إستقاء بعض المعلومات وإجراء مقابلة مع المكلف بالإعلام والإيصال لدى المنظمة.

تقسيم البحث: في إطار دراستنا للموضوع وبغية تسليط الضوء على معظم جوانبه قمنا بتقسيم وهندسة الموضوع على النحو الآتي:

الفصل الأول يتناول أللإطار ألمفاهيمي لإستراتيجية مكافحة الإرهاب ويندرج تحته لمبحثين: المبحث الأول بعنوان مفاهيم إستراتيجية وأمنية والمبحث الثاني بعنوان الإرهاب وإشكالية بناء الدولة إفريقيا.

الفصل الثاني فقد تضمن الجهود الإفريقية والجزائر لمكافحة الإرهاب قبل تأسيس الأفريبول، وينطوي على مبحثين، الأول يتناول مقاربات وإستراتيجيات مكافحة الإرهاب أما المبحث الثاني يتناول المنظور الجزائري للظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية.

أما الفصل الثالث الجزائر وآلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول) ويتضمن مبحثين الأول: ماهية آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول) والمبحث الثاني فيتناول رؤية آلية الأفريبول للظاهرة الأرهابية ودور الجزائر في تطويرها.

الفصل الأول

الإطار ألمفاهيمي لإستراتيجية مكافحة الإرهـــاب

المبحث الأول: مفاهيم إستراتيجية وأمنية

المطلب الأول: مفهوم بناء الإستراتيجية

يعتبر مفهوم الإستراتيجية من أقدم المفاهيم التي عرفتها البشرية، حيث ظهرت في بادئ الأمر في المجال العسكري والحربي، ليتوسع إستعماله ليشمل جميع الميادين والأنشطة الإنسانية. وقد نشأت النواة الأولى للإستراتيجية منذ أن كان الصراع المسلح في أشكاله الأولى، أين عبرت عليها أقوال القادة الصينيين القدماء، ومرورا بالعصور القديمة والوسطى، كما يعد مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات المرنة التي يصعب تحديداها بدقة وهذا لسببين هما:

الصعوبة الأولى :تكون بصدد الانصهار بين النظري والعملي لأن الإستراتيجية أصلا هي فن عملي تسللت تدريجيا إليها الجوانب النظرية.

الصعوبة الثانية :تحديد مفهوم مطاطي غاية في الصعوبة خاصة في حصر مجالاته وحدوده

المعرفية فهو يضيق ليشمل الجوانب العسكرية فقط، ويتسع ليشمل الجوانب الإقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.[1]

وسنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مصطلح الإستراتيجية وكيفية بنائها، أين سنتطرق لنشأته كمفهوم وكممارسة عبر التاريخ، وأهم التعريفات التي أعطيت لمصطلح الإستراتيجية عبر فترات زمنية متعددة.

1. <u>نشأة الإستراتيجية و مفهومـــها</u> :

لقد ظهرت في أثينا منذ القرن الخامس قبل الميلاد وظيفة ما يمكن أن نسميه المخطّط الإستراتيجي أو الحربي stratège أين تقوم القبائل بإنتقاء مخططين إستراتيجيين. بإمكانهم قيادة الجيش أو جزءا منه، حيث نجد إستراتيجي المناطق الريفية الذي يقود الجنود المسلحين، وآخر مختص بالدفاع عن الإقليم وأخر مختص بالدفاع عن الشواطئ والأخير بتسليح الأسطول، من هذا المنطلق نجد أنه لكل مجال الإستراتيجي المختص به.

إن مفهوم الإستراتيجية تعني شمولية في التفكير والتصرف مع النظرة الواسعة بعيدة المدى , فقد عرفها قدامى اليونانيون بأنها "مجموعة القرارات الهامة المشتقة من عملية إدارية عالية التنظيم لاتخاذ القرار على أعلى المستويات في المنظمة" [(2)].

و لقد انبثق مفهوم الإستراتيجية من الفكر العسكري وهذا لإرتباطه بالانتصارات او الإخفاقات العسكرية البحتة التي تحدث في ساحة المعركة ، وقد إختلف مفهوم الإستراتيجية بين القادة العسكريين و المفكرين وهذا راجع لنوعية التكوين الفلسفي والفكري لكل منهم، فكان فن قيادة القوات العسكرية هو المعنى تلائم و تناسب مع مفهوم الإستراتيجية في العصور القديمة. ويعتبر المفكر الصيني سان تزو أقدم من كتب في الفكر الإستراتيجي ،فقد أرشد القادة العسكريين من خلال كتابه "<u>فن الحرب الى التخطيط في الحرب من اجل النصر</u> ، وقد صاغ رأيه في الإستراتيجية

1 طويل نسيمة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا** دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتورة غير منشورة تخصص علاقات دولية، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، سنة 2010)، ص 18

2 الموسوعة السياسية الجزائرية، "الأمن و الإستراتيجية"، في : **https://www.politics-dz.com/%D8%A8%D8%AD%** . (ت. النشر 2018/11/02 ,ت.الطلاع: 2019/02/15)

بعبارة ذات دلالات هي حيث عرفها بكتابه الشهير بأنها فن تنظيم الجيوش و تنسيق القوى ووضع الخطط العسكرية في المعركة و هي الخطة الشاملة".. [1]

ويضيف المفكر الإستراتيجي الصيني الشهير " :Sun Tzu " سان تزو إن الأكثر تميزاً من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة و الأكثر استشرافا و رؤية ."بعد عشرين قرناً من مقولته أتى القانون العسكري الياباني متأثر اً بشكل عميق بهذه المقولة وفرض على العسكريين " العسكر يجب أن يعرفوا في نفس الوقت الفنون والنظريات العسكرية ."ثم أتى" فريدريك الثاني " في أوربا ليؤكد أن" قراءة الأدب والرسائل الجميلة هي ضرورية لهؤلاء الذين يعملون في الحياة العسكرية. [2]

هناك من يعتبر الإستراتيجية هي في آن واحد كيمياء تحدث تحولا جذري ا وكيمياء كلاسيكية قديمة .كيمياء "جديدة"جذرية يصل إليها الإنسان الشريف النبيل فقط والتي تتكون من التنظيم للمبادئ المستقرة الثابتة ومن منهج أو خطة أو معادلة من طرفين .كيمياء"قديمة "محصورة في قبضة مجموعة من الأتباع أو الأنصار حيث لديهم القدرة على تحقيق تحولات وتغيرات ليست في متناول الجميع في عمقها وإدراكها . ولدى العديد من الإستراتيجيين، الإستراتيجية المنهجية يمكن الحصول عليها ومعرفتها من خلال التجربة بالتأكيد ، ولكن أيضا من خلال الدراسة وكما يعبر عن ذلك " كارل بوبير ": "العلم ليس إلا معنى مشتركا واضحا.[3]

"ومن خلال مسحنا التاريخي لمصطلح الإستراتيجية أنه متواجد في مختلف اللغات الأوربية أو اللغات الإغريقية/اللاتينية .ففي الألمانية نجدstrategi وفي الروسيةstrategija وفي الهنغاريةstrategie . وعندما نقول " stratos agein فهو مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين ويعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام ."وبوصل طرفي المصطلح stratosوagein نحصل علىstrategos وهذا يعني " الجنرال " ، وفعلstrategô يعني قاد أو أمر، أما الصفة strategikaو التي تجمعstrategikos فهي تعني وظائف و أعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة،وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال" [4]

مما يوحي لنا بأن مصطلح الإستراتيجية أو بالأحرى الفكر الإستراتيجي كان متواجد في هاته الحضارات وقد تم توظيفه في مجالات الحرب و القتال، وهناك فرضية أخرى تقول بأنه عندما نقول كلمة stratos فهذا لا يعني الجيش أو الجيوش بشكل عام بل يعني الجيش الذي يعسكر في منطقة ما ويكون في حالة حرب.

فـالإستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة صراع واحدة .فكلمة stratos تتصل بكلمة أخرى وهي أكثر قوة في المعنى وهي (gia) التي تعني الأرض أما ،(agein) فهي تعني الدفع إلى الأمام . هذه الفرضية الأخيرة هي الأكثر واقعية عند الكثير من مؤرخي العلوم الإستراتيجية [5].

إنطلاقاً من هذا التباين في الروئا والمصطلحات برزت لنا تعاريف متعددة لمصطلح الإستراتيجية نسرد منها:

1. كلزوتز Clausewitz الإستراتيجية بأنها فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب. [1]

---

1 عبدالله عشاش...عبد الحكيم وادي ، "الاستراتيجية، المفهوم و النظرية "،في : http://rachelcenter.ps/news.php?action راشيل كوري لحقوق الإنسان ،ت. النشر: (2012/02/20 ت.الإطلاع: 15/ 02/ 2019).

2 صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية العلوم السياسية، ص 6

3 ألبير رحمة، علم الإستراتيجية، علوم سياسية وإدارية، ص 3

4 صلاح نيوف،_مرجع_سابق، ص 9

5 ألبير رحمة ، مرجع_سابق، ص 4

2. فون مولتكه Helmuth von Moltke بانها اجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب [2].
3. ليدل هارت Liddell Hart بانها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة. [3]
4. الجنرال باتلر Butler فقد عرفها بانها فن تعبئة وتوجيه موارد الامة أو مجموعة من الأمم بما فيها القوات المسلحة لدعم وحماية مصالحها من اعداءها الفعليين أو المحتملين .[4]
5. يعرفها الجنرال اندريه بوفر. بأنها فن حوار الارادات تستخدم القوة لحل خلافاتها. [5]

وقد أعطى ريمون آرون تعريفا مقارنا لها مع مصطلح الدبلوماسية حيث عرفها على أنها" :قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون .الإستراتيجية والدبلوماسية تابعين للسياسة.[6]

6. لينين" :الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الإنهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن، تكون سهلة وممكنة.[7]
7. ماوتسي تونغ" :هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب.[8]
8. المدرسة المصرية" : هي أعلى مجال في فن الحرب، وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح، وهي أسلوب علمي نظري، وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة، واستخدامها في الحرب، معتمدا على أسس السياسة العسكرية، كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.
9. المدرسة العراقية" :هي فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق السياسة. [9]
10. تعريف M. Capet و آخرون الإستراتيجية هي توزيع الوسائل بأحجام كبيرة لبلوغ أهداف جزئية*، في تواريخ محدّدة، تسمح بتحقيق أهداف أو هدف أساسي[10].

قد قدم الكاتب محمد إبراهيم زيد في كتابه الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد. دراسة في الآفاق الإستراتيجة للدول بعض التعاريف للإستراتيجية أهم:

---

[1] ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**_ترجمة الهيثم الأيوبي ،(دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ط 4، سنة 2000)، ص

[2] ألبير رحمة، مرجع سابق،ص 5

[3] باسط سميرة , **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب** ، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية،(جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الإعلام 2004/2003)، ص 23

[4] ألبير رحمة، مرجع_سابق_ص 3

[5] ألبير رحمة ، نفس المرجع ، ص 5

[6] نصيرة الزهواني وآخرون، "الإستراتيجية المفهوم و النظرية"._مرجع سابق.

[7] باسط سميرة ، مرجع سابق، ص 24

[8] المكان نفسه

[9] المكان نفسه

[10] حويحو فضيلة ،**إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** إشارة إلى مسارها في الواقع العلمي لمؤسسة soneras للمبردات الصحراوية ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية 2005/2004)، ص 41

"فن تحقيق الغايات الأمنية العليا بالإستخدام الأمثل للإمكانات السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية في سبيل إستيعاب الآفات الاجتماعية أو الظواهر الإنحرافية"[1].

ومن التعاريف السابق سردها يمكن أن نقول أن الإستراتيجية هي فن الإستخدام الأمثل للوسائل والموارد المتوفرة في الوقت المناسب لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها بالجودة المطلوبة و في الزمن المحدد.

تعتبر الإستراتيجيات هي خطط وتكتيك تلجاء إليه الدول والحكومات وحتى المؤسسات لبلوغ أهدافها المستقبلية، ولبد لهاته الهيئات من هندسة وبناء إستراتيجياتهم حسب ما يتوافق مع مواردها وما يخدم مصالحها. فماهو البناء الإستراتيجي؟ وماهي أسسه وخطواته؟

2-البناء الإستراتيجي، الأسس و الخطوات:

إن من بين الأمور المهمة بالنسبة للدولة تكمن في بنائها وهندستها لإستراتيجية خاصة بها من أجل بقائها والمحافظة على مكاسبها الجيوستراتيجية وتسيير سياستها العامة. هذه الخطوة تتم بصياغة خطة إستراتيجية طويلة المدى، إستناداً للمتغيرات الداخلية منها والخارجية والتي تصل من خلالها إلى وضع مجموعة من الحلول الممكنة والتي على أساسها يتم اختيار الحل الذي تراه أنجع، بعد أن تكون قد رتبت كل أمورها، موازاتا بالتنسيق بين الجانبين السياسي والعسكري. "ينبغي على المخططين الإستراتيجيين صياغة الإستراتيجيات القومية بالشكل الذي يجعلها مقبولة سياسياً وأن تكون قابلة للتنفيذ أي تتصف بدرجة عالية من الواقعية، ومحصنة بشكل قانوني وأخلاقي بهدف حشد إجماع النخب السياسية لها وتعبئة تأييد الشعب من حولها" [2] فبغية بناء خطة إستراتيجية قوية وهندستها بشكل يخدم المصالح الداخلية والخارجية للدولة لبد أن تتسم هاته الخطة بالدقة والعقلانية إذاً فمعني تشكيل أو بناء الإستراتيجية هو عبارة عن خيار إستراتيجي يتم من خلاله إختيار الإستراتيجية الأنسب التي تحقق أهداف الدولة المسطرة. كما أن صياغة خطة إستراتيجية يتطلب توفر معلومات دقيقة ومتعددة، حيث هناك طريقتين لهندسة الخطة الإستراتيجية، الأولى هي الصياغة العملية والثانية هي الصياغة الفنية، وفي الصياغة العملية لبد من مراعاة ما يلي:

- ✓ ترتيب القضايا حسب أهمية وخطورة وتوقيت كل قضية مع توزيع المهام والأدوار لمؤسسات الدولة المعنية بالاستراتيجية.
- ✓ تحديد المؤسسة المعنية التي ستتولى الإشراف والتنسيق بين مؤسسات الدولة والمتابعة لضمان حسن سير تنفيذ الإستراتيجية.
- ✓ وصف بدائل الخيارات الإستراتيجية بدقة بالغة من حيث التكاليف والمرونة.

---

[1] عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية**، (دار الكتاب الحديث، القاهرة. 2010)، ص 119.

[2] حسين خليل وعبيد حسين، **الإستراتيجية التفكير والتخطيط الإستراتيجي** إستراتيجيات الأمن القومي الحروب واستراتيجية الإقتراب غير المباشر، (منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص115

أما الصياغة الفنية فهي تعني الشكل الذي ستخرج عليه الإستراتيجية من عقول المخططين إلى الورق أو جهاز الحاسوب الآلي [1] .

أ. أسس بناء الإستراتيجية: تعتمد صياغة أو بناء الإستراتيجية على بعض الأسس المهمة التي تساهم في نجاحها وتضمن إستمراريتها ومن بين هاته الأسس:

1) تحديد الأهداف بطريقة واضحة ومقارنتها بالوسائل والإمكانات مع ملاحظة ضرورة الملائمة بين الأهداف وطرق تحقيقها .
2) مراعاة أن تتسم الاستراتيجية بالشمول والتكامل فى علاقاتها.
3) أن يُراعى الاستمرارية الاستراتيجية مع اعتماد كل مرحلة على المرحلة التى تسبقها وعلى أن يكون المدى الزمنى مناسبا حتى يمكن التنبؤ بالتغيرات المتوقعة الحدوث .
4) مراعاة أن تتسم الاستراتيجية بالمرونة مع القدرة على مواجهة ما ينشأ من تغيرات بعضها محتمل والبعض الأخر يرتبط بعامل التغير مع ملاحظة أن هناك عوامل طارئة يمكن أن تحدث لذا يراعى أن تكون الاستراتيجية دينامية ومرنة .

كما أن الاعتماد على الأسس والقواعد الملائمة لبناء الاستراتيجية عند المفاضلة والاختيار بين البدائل المختلفة يزيد من فاعلية وكفاءة وضع الاستراتيجية المناسبة لتحقيق الهدف منها وتحقيق أعلى جودة ممكنة [2] إذ لا يمكن تصور بناء إستراتيجية قوية بدون الإعتماد على هاته الأسس التي تساعدنا على الانتقاء و المفاضلة بين الخيارات المتاحة أمامنا.

ب. خطوات بناء الإستراتيجية: وكي تتمكن إي دولة أو حكومة من هندسة خطة تتوافق وتطلعاتها المستقبلية لبد أن تمر هاته الخطوة ببعض المراحل والخطوات ومن بينها: [3]

1) وضع وتحديد الأهداف الوطنية (ربط الأهداف بالوسائل والأدوات)
2) صياغة الإستراتيجية العليا لتأمين الوسائل والوسائط وأدوات القوة الوطنية
3) **صياغة الإستراتيجية العسكرية**: بعد إختيار أدوات القوة الوطنية وتعيين المهام والأدوار ينبغي أن يركز رجل الإستراتيجية على الإستراتيجيات المتخصصة لكل أداة مختارة ومن الإستراتيجيات المهمة في هذا المجال الإستراتيجية العسكرية
4) تحديد التكتيك الميداني.

---

[1] حسين خليل و عبيد حسين، مرجع سابق، ص119.

[2] محمد نصحى إبراهيم ، "تطور مفهوم الاستراتيجية وتعريفها "، في : **https://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419** ، (ت.النشر 31/05/2011. ت.الإطلاع: 25/02/2019.) ،ص9

[3] علاء الدين حامد جامع، **مهارات القائد الإستراتيجي**، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، سنة 2009)، ص. 12

ج. عناصر الخطة الإستراتيجية

إن إتباع الخطوات و الأسس الخاصة ببناء الخطة الإستراتيجية أمر مهم لنجاحها إلا أن كل هاته الخطوات و الأسس لبد أن تندمج مع بعض المقومات و العناصر التي لبد أن تتميز بها كل خطة إستراتيجية و هي :

1. **المرونة في الخطة والقوى الإحتياطية الإستراتيجية:** يقول **فريدريك إنجلز** حول الخطط الإستراتيجية " يجب التذكر في الوقت نفسه أن هذه الخطط الإستراتيجية لا يمكن الإعتماد عليها كلياُ فيما يمكن أن يتولد عنها، إذ ستوجد دائماً ثغرة هنا و ثغرة هناك. فالفيالق قد لا تعمل في الوقت المناسب عندما تستدعى، وقد يقوم العدو بحركات غير متوقعة أو قد يأخذ إحتياطات غير متوقعة " [1].
2. **بعد النظر و الحيوية و الفعالية.**
3. **إستمرار التخطيط و التنفيذ.**
4. **الإمكانات المتوفرة.**
5. **حساب الإحتمالات الممكنة.**
6. **تماسك الخطة.**
7. **التفكير الصحيح.**
8. **حرية التحرك .**
9. **رؤية نحو التطور العلمي.**

لكل عمل أو خطة عوامل أو عناصر لبد من تفاديها حتى لا يفشل هذ العمل ومن العوامل المؤثرة في بناء خطة إستراتيجية :[2]

- ✓ عدم دقة الخطوات الإستراتيجية أو عدم ترتيبها بشكل جيد.
- ✓ الدمج بين الأهداف الوطنية والتكتيكية في خطوات بناء الإستراتيجية.
- ✓ عدم إحترام الترتيب بين الخطوات في عملية الإنتقال والتدرج.

المطلب الثاني: مفهوم الظاهرة الإرهابية

تعتبر الظاهرة الإرهابية من أهم و أبرز القضايا الدولية المعاصرة ،وهذا بعدما تطورت الظاهرة الإرهابية و تفشت في المجتمعات و الدول، وأصبحت تشغل حيزاً كبيرا عند المنظرين و المفكرين الإستراتيجيين ، والظاهرة الإرهابية ظاهرة إنسانية و إجتماعية قديمة قدم التاريخ ، حيث أرتبط الإرهاب بكل عمل تخريبي أو عنف يسبب الفزع و الخوف للأخرين، وقد أضحى مصطلح الإرهاب يطلق على معظم الأعمال اللاعقلانية التي تؤثر في مصلحة الأخرين فنجد

[1] منير شفيق ، الإستراتيجية و التكتيك فيف ن علم الحرب ،(د.م.ن ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، سنة 2008)ص. 77

[2] علاء الدين حامد جامع، مرجع سابق، ص. 12

أنه قد أخذ أبعاد متعددة كالإرهاب السياسي ، الإرهاب الاقتصادي ، الإرهاب المؤسسي ، الإرهاب النفسي. فمصطلح الإرهاب يعتبر من المفاهيم المرنة والزئبقية التي يمكن تكييفها في كل وضع .

أولاً : نشأة الإرهـاب تعريفه

لقد تباينت تعاريف مفهوم الإرهاب بين الفقهاء والمنظرين وهذا راجع للمرونة التي يكتسيها هذا المصطلح ولقد عرف الإرهاب في أول صوره منذ الخليقة البشرية وهذا إستنادا لقول تعالى: {.....أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ....}.[1] التي تشير إلى أن الوجود البشري مقترن بالعنف والإجرام والفساد، ويعتبر صراع إبني آدم قابيل وهابيل وقتل أحدهم للأخر أول مظهر من مظاهر العنف والإرهاب على وجه البسيطة. إين أعتبر قديما أن العنف هو سمة الأقوياء ووسيلة للضغط على المستضعفين والسيطرة عليهم، ومن جهة أخرى يعتبر العنف طريقة الضعفاء لإيصال فكرتهم وتلبية حقوقهم.

وعلى مر الأزمنة والعصور تطور مفهوم الظاهرة الإرهابية وتعدد صورها، ففي زمن الفراعنة عرفت جريمة الإرهاب في عام1189 ق.م وأطلقوا عليها اسم " جريمة المرهبين " حيث كان هناك محاولة لاغتيال الملك رمسيس الثالث عرفت بمؤامرة " الحريم الكبرى[2]، وأعقبه ظهور العنف لدى الآشوريين في القرن السابع عشر ق.م ، و تعتبر المنظمة الإرهابية " السبكاربون " أقدم منظمة إرهابية عرفها التاريخ [3]و التي شكلها بعض المتطرفين في منطقة فلسطين ما بين 66/73 ق.م ، و تواصلت تبلور الفكر الإرهابي مروراً بالإغريق و الرومان اللذان لم يسلما من الظاهرة كما عرف العرب قبل فجر الإسلام مظاهر العنف و الإرهاب عن طريق العزو و محاولات السيطرة على القبائل و ضمها كما عرف التاريخ الإسلامي بروز فرقة تسمى بفرقة (**القرامطة**) نسبة إلى قرمط أو حمدان بن الأشعث الذي إشتهر في عصر المعتضد بالله إين قام بسفك دم الأبرياء ونهب أموالهم الذين لم يمتنعنو عن أداء الصلاة و الصيام، إضافة لعدة تنظيمات إرهابية برزت ما بين (1090-1250) ميلادي أهمها جماعة الحشاشيون التي ظهرت في بلاد فارس تحت زعامة **حسن الصباح** الشيعي و تعتبر إمتداداً لحركة الإسماعيلية بغرب آسيا، وقد أطلق عليها أسماء عدة . فلصليبيون أسموهم (القتلة) «les assassins» ، أما العرب أسموهم الحشاشيون لتعاطيهم مادة الحشيش كمخدر . وأهم عملياتهم إغتيال أحد الوزراء السلاجقة سنة 1092، ثم إغتيال ملك القدس الصليبي "كونرادي مونغير" و محاولة إغتيال الناصر صلاح الدين الأيوبي[4]، وقد بدأ تداول مصطلح الإرهاب في الخطابات السياسية المعاصرة في القارة الأوروبية و تم تأكيده في الو.م.أ ، وأعتبرت عملية إغتيال ولي عهد النمسا و زوجته بيد القاتل الصربي والتي كانت بمثابة الفتيل لإندلاع الحرب العالمية الثانية أهم حدث جعل المجتمع الدولي يولي أهمية للإرهاب و خطورته على العلاقات الدولية، و مع بداية القرن لماضي تطورت الجريمة الإرهابية مما إستدعي تكوين لجنة مختصة في دراسة الظاهرة الإرهابية من طرف الو.م.أ وكان هذا سنة 1972 و إضافة صفة الدولية للأعمال الإرهابية ، وتعتبر أحداث

---

[1] سورة البقرة الأية (30)

[2] حمدان رمضان محمد، "الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور إجتماعي" ،**مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** م.11، ع. 1،(ماي 2011) ص 283

[3] المكان نفسه.

4 رضوان بوهيدل، " الظاهرة الإرهابية بين الممارسة وإشكالية تحديد المفهوم "، **مجلة بحوث ودراسات**، م. 2، ع. 5 (مارس 2017)، ص 211.

11سبتمبر 2001 في الو.م.أ كإعلان لإعتبار الإرهاب مهدد للسلم و الأمن الدوليين ولبد من إيجاد آليات لمكافحته والحرب عليه .

فكلمة الإرهاب هي مصطلح مشتق من فعل رهَب أي خوَف وروَع وهي تحمل معاني الفزع والهلع والخوف، أما أصل كلمة إرهاب في اللغة العربية تعد إلى معناها في اللغة اللاتينية(terror)، ثم إنتقلت إلى اللغات الأوروبية الأخرى، وأصلها في اللغة الفرنسية (terrorisme) وقد أستعملت هذه العبارة إبان الثورة الفرنسية 1789 وهي جزء من الكمة اللاتينية (terror) مضافاً لها كلمة (isme)وأصلها اللاتيني (ismuss)التي تعني نظاماً أو مذهباً[1]، و يعتبر تحديد مفهوم جامع و شامل لمصطلح الظاهرة الإرهابية أمراً مقعداً نظراً لما شهدته الظاهرة من تطور و تبلو الأمر الذي أدى إلى الإختلاف في الرؤى و وجهات النظر فنجد أن كلمة الإرهاب قد وردت في القرآن الكريم في موقع كثيرة على غرار قوله عز وجل : {....تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ...} [2] و كذلك في قولة تعالى : {..إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا..}[3]، {.... يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ...} [4] ، وقد أورد الفقهاء مجموعة من التعاريف للظاهرة الإرهابية أو بالأحرى الإرهاب محاولين ضبط هذا المفهوم الزئبقي و المرن وقد إختلفت تعاريفهم كل حسب وجهة نظره و تفسيره للظاهرة و من بين هاته التعاريف:

أ. يعرفه القاموس العربي: " الإرهاب مشتق من كلمة رهَب، يُرَهب رهبة، ورهباً معناه خاف خوفاً وخائفاً ويقول أرهبه أي أخافه و أفزعه"[5]

ب. عرفه قاموس لاروس الفرنسي: "مجموعة أنواع العنف التي ترتكبها المجموعات الثورية، والإرهابي (TIRRORISTE)هو الشخص الذي يمارس الإرهاب فعلاً " [6].

ت. يعرفه قاموس أكسفورد الإنجليزي: " إستخدام العنف والتخويف خصوصاً لتحقيق أهداف سياسية" [7]

يعتبر هذا التعريف مقتضباً للظاهرة الإرهابية فقد أغفل كون الإهاب قد يكون لتحقيق مطالب إجتماعية لإقلية معينية

ث. المعجم الرائد يعرفه: " الإرهاب هو رعب تحدثة أعمال مثل القتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب وذلك بغرض إقامة سلطة أو تقويض سلطة أخرى" [8].

ج. يعرفه عالم الاجتماع شايمد " هو إستخدام أساليب تولد الخوف والقلق يقوم بها أفراد بإشراف مجموعات داخل الدولة، أو بإشراف الدولة نفسها وتكون أهداف العملية سياسية عادة" [9]

---

1. عبد العظيم بن الصعير،_" المرتكزات الإبستمولوجية لمفهوم الحرب على الإرهاب "، **مجلة البحوث والدراسات**، ع. 22 (سنة 2016). ص 187

2 سورة الأنفال، الآية (60)

3 سورة الأنبياء، الآية (90)

4 سورة البقرة، الآية (40)

5 بودن زكرياء، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري وإستراتيجيات مواجهتها 2010-2014**، رسالة الماجيستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص 53

6 عبد العظيم بن الصعير،_مرجع سابق ص 187

7 رضوان بوهيدل، مرجع سابق.ص. 217

8 هويدا مصطفى، دور الفضائيات العربية في تشكيل معارف الجمهور و اتجاهاته نحو الإرهاب : دراسة ميدانية على عينة من الجمهور العربي ، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية 63 تونس ، 2008 ، ص 36 .

9 . عبد العظيم بن الصعير،_مرجع سابق ,ص 187

ح.عرفه الفقيه **ليمكن (Lemkin)** على أنه: "عمل يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف " [1].

خ.يعرفه شريف بسيوني بأنه" إستراتيجية عنف محرم دوليا تحفزها بواعث عقائدية وتتوخى أحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو القيام بدعاية لمطلب أو مصلحة بغض النظر عما إذا كان مقترفوا العنف يعملون من أجل أنفسهم أو نيابة عن دولة من الدول" [2]

يعتبر تعريف شريف بسيوني الأقرب إلى وصف الظاهرة الإرهابية كونه قد وصفها من كل جوانبها إضافة لإعطاء الظاهرة صفة الإستراتيجية والتخطيط الممنهج.

د. كما عرفته الموسوعة سياسية: "إستخدام العنف أو التهديد بأشكاله المختلفة، كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف وغيره بغية تحقيق هدف سياسية معين وبشكل عام إستخدام الإكراه لإخضاع فرد ما لمشيئة الجهة الإرهابية" [3]

بالإضافة لبعض تعاريف الهيئات الأممية والدولية سواءاً على المستوى الدولي أو الإقليمي التي سعت لإعطاء مفهوم مؤسسي وقانوني لمصطلح الإرهاب.

أ. **عرفه الإتحاد الأوروبي:** " عبارة عن عمل عدواني متعمد يقوم به أفراد أو جماعات و يكون مجه ضد دولة أو أكثر بغرض ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغير سياستها الدولية و الداخلية " [4].

ب. **عرفه القانون الفرنسي:** "مؤسسة فردية أو جماعية تهدف إلى الإخلال بالنظام العام بشكل خطير التخويف أو الإرهاب ".[5]

ت. **تعرفه جامعة الدول العربية بأنه:** "كل عمل منظم من أفعال العنف، أو التهديد به يسبب رعباً أو فزعاً من خلال أعمال القتل أو الإغتيال أو إحتجاز الرهائن أو إختطاف الطائرات أ السفن أو تفجير المفرقعات أو غيرها من الأفعال، مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والإضطراب الذي يستهدف أهدافا سياسية " تعريف صدر سنة 1989 ويعتبر تصور مشترك للدول العربية.[6]

ث. **و يعرفه مكتب التحقيقات الفيدرالي (F.B.I) على أنه** : " الإستخدام غير المشروع للقوة أو العنف من قبل مجموعة من الأفراد لهم صلة ما بدولة أجنبية، أو تتجاوز أنشطتهم الحدود القومية، ضد أشخاص وممتلكات لترويع أو إكراه حكومة ما و السكان المدنيين أو أي جزء منها، لتعزيز أهداف سياسية أو إجتماعية " [7].

---

[1] بودن زكرياء، مرجع سابق، ص 54

[2] المكان نفسه.

3 بن رابح مريم، " النظرية العامة للجريمة الإرهابية "، **مجلة آفاق فكرية** جامعة تلمسان، ع. 2، (مارس 2016)، ص 247

4 عبد العظيم بن الصعير، مرجع سابق. ص 187

[5] faransis sizubinir, **DEFINIR LE TERRORISME** , Professeur à l'Ecole des Hautes Etudes Internationales.p 8

6 رضوان بوهيدل، مرجع سابق .ص. 221.

7 بودن زكرياء، مرجع سابق ص 56

ج. **تعريف الإرهاب في مؤتمر الأمم المتحدة 1998 :** "هو كل استعمال للقوة أو العنف، وذلك لأغراض شخصية أو سياسية أو إيديولوجية "[1]

بناءاً على الإتفاقية الإفريقية الخاصة بمنع ومكافحة الإرهاب وتجريميه قامت بعض الدول الإفريقية بإعطاء بعض التعاريف و التصورات للظاهرة الإرهابية و من بينها:

أ. **حسب الأمر (95-11) المؤرخ في 25 فيفري 1995 من القانون الجزائري الإرهاب هو:** " كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو إنعدام الأمن...." [2].

ب. **القانون السوداني:** " كل فعل من أفعال العنف، أو التهديد به أيا كانت بواعثه، أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلي إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو حريتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالأموال العامة أو الخاصة، أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعرض أحد الموارد الوطنية أو الإستراتيجية القومية للخطر".[3]

ت. **القانون النيجيري يعتبر العمل الإرهابي على أنه** " العمل الذي ربما يسبب ضررا خطيرا لبلد ما، أو لمنظمة دولية يقصد منه، أو يمكن بشكل منطقي اعتبار القصد منه إجبار حكومة أو منظمة دولية بدون وجه حق على القيام أو الإمتناع عن القيام بعمل ما تخويف السكان بدرجة خطير، زعزعة النظم السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الإجتماعية الأساسية لبلد أو منظمة دولية ....." [4]

من خلال محاولات التعريف المقدمة من قبل الفقهاء والمنظرين يمكننا أن نستخلص "**أن الإرهاب هو كل فعل عدواني مقصود وممنهج تقوم به أفراد أو جماعات يتسبب في بث الهلع و الفزع أو خلق حالة من اللاإستقرار و هذا بإستخدام الأسلحة و يستهدف فئة إجتماعية أو سياسية محددة بغية تحقيق مطالب خاصة أو مطالب دولية.**"

ثانياً: أشكال الإرهاب

حسب التعاريف المتعددة والمتنوعة لمصطلح الإرهاب يمكننا أن نلاحظ أن الظاهرة الإرهابية لها عدة أنواع وأشكال وهي تختلف بإختلاف الإيديولوجيات الخاصة بها وكذا الأهداف المراد تحقيقها من طرف الجماعة الإرهابية ويمكن تلخيص هاته الأنواع والأصناف كما يلي:

1 عرار حنيفة و شلابي صبرينة ، إشكالية مناهضة الإرهاب بين المنظور الدولي و المقاربة الجزائرية، مذكرة الماستر غير منشورة ، (جامعة بجاية : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017/2016) ، ص 15.

2 . رضوان بوهيدل، مرجع سابق. 224.

3 محمد عاشور مهدي ، إفريقيا و الحرب على الإرهاب ، معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة ،ص9

4 المرجع نفسه، ص10.

1) **ناحية الفاعل:** أي من منطلق من يقوم بالعمل الإرهابي ويخطط له بغية تحقيق أهدافه و هو نوعان:

أ. **إرهاب الدولة:** وهو الإرهاب الذي تقوم به أو تتبناه دولة من الدول أو جماعة من الجماعات التي تعمل لحساب تلك الدولة ضد دولة أخرى أو ضد جماعة أو أفراد داخل الدولة الأخرى للسيطرة عليها وإخضاعها [1].

ب. **إرهاب السلطة:** يقصد به الإرهاب الذي تقوم به السلطة التي تتولى شؤون الدولة ضد فئات معينة داخل الدولة، سواءا كانو أفراد أو جماعات، وذلك من خلال ما تقوم به من إستخدام وسائل قمعية بهدف السيطرة عليهم وإضطهادهم و إخضاعهم لمبادي سياسية أو أفكار أو معتقدات ترغب في فرضها [2] .

ت. **إرهاب الأفراد والجماعات:** ترتكب الأعمال الإرهابية لهذا النوع من الا رهاب من اشخاص سواء بشكل فردي او بشكل جماعي، وعادة يوجه إ رهاب الافـراد والجماعات الى الدولة من قبل أفراد أو مواطنين تلك الدولة كردة فعل للعنف والارهاب الذي تمارسه الدولة على الافـراد، ويطلق عليه اسم الارهاب غير السلطوي وينفذ من قبل الأفراد والجماعات المناوئة للدولة [3]

ويتبين لنا من هذا النوع أن متبنى العمل الإرهابي يقوم بإستخدام كل الوسائل لإخضاع فئة معينة لرغبته وخدمة أجندته السياسية والأمر نفسه في عملية إخضاع دولة معينة عن طريق تهديدها والضغط عليها بإستخدام الأقليات المضطهدة وإستغلال الظروف الاجتماعية بها. وقد يكون العمل الإرهاب نتاج للظروف المحيطة للفاعل أو الجماعة المشكلة للعمل الإرهابي فقد تكون الظروف النفسية والاجتماعية سبباً رئيساً في العمل الإرهابي إعتقاداً منهم أن حقوقهم لن يُستجاب لها من طرف السلطة إلا بالعنف.

2) **ناحية المحل:** وينقسم هذا النوع بدوره إلى نوعين هما:

أ. **الإرهاب الداخلي (المحلي):** يقصد به الإرهاب الذي يكون داخل إقليم الدولة بكل عناصره سواءاً من حيث مكان التنفيذ أو العناصر المنفذين للأعمال الإرهابية أو التخطيط أو الأعداد لتلك الأعمال الإرهابية أو التمويل وكذلك الأهداف والضحايا والنتائج المترتبة لا تتجاوز حدود الدولة، ففي ظل هذه الظروف يكون العمل الإرهابي محلي يخضع للسلطة القانونية العقابية لتلك الدولة [4]

ب. **الإرهاب الخارجي (الدولي):** يعني استخدام العنف العمدي غير المشروع او التهديد باستخدامه من قبل سلطات دولة ما، او احدى اجهزتها او بعض الاشخاص الذين يعملون لمصلحتها، ضد رعايا أو ممتلكات دولة اخرى، لخلق حالة من الرعب والفزع بغية تحقيق اهداف محددة... وكذلك قيام سلطات

---

[1] بن رابح مريم، مرجع سابق، ص 248

[2] بن رابح مريم، مرجع نفسه ص 248

[3] سلطان عناد إبراهيم العدينات، **الآلية الدولية لمكافحة الإرهاب**، رسالة ماجستير ،(جامعة الشرق الأوسط عمان ، كلية الحقوق ،سنة 2018) ص 38.

[4] مرجع نفسه،ص 42.

دولة ما بمشاركة او تشجيع او حث او تحريض او التستر على ايواء او تقديم العون والامداد الى جماعات نظامية، او غير نظامية او عصابات مسلحة او تسهيل تواجدهم على اراضيها او تغاضيها عن انشطتهم التي ترمي الى القيام بأعمال عنف وتخريب ضد دولة أخرى[1]

3) **من ناحية الهدف:** يمكن أن نلمس في هذا النوع عدة أشكال وأصناف للظاهرة الإرهابية منها:

أ.**الإرهاب السياسي**: وغالباً ما نجده على المستوى الداخلي وتلجأ إليه الطبقة الحاكمة لفرض سيطرتها اللاشرعية على شعوبها الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، "فالفريق الحاكم يعمل على الاحتفاظ بالمكاسب والامتيازات التي يجنيها من وراء وجوده في السلطة بينما الفريق الآخر يحاول تحدي الفريق الحاكم وإجباره على التنازل والتخلي عن مكاسبه وامتيازاته" [2].

فهذا الصنف من الإرهاب نجده في الأنظمة الديكتاتورية التي تقوم بإخضاع مواطنيها لسياستها العامة التي لا تتناسب مع متطلبات وتطلعات الأفراد، وقد لمسنا هذا الصنف في الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي الذي كان سببه بدرجة معتبرة تسلط الأنظمة السياسية لهاته البلدان ومحاولتهم قمع إرادة شعوبها وعدم السماح لهم بالتغيير السياسي بما يستجيب لتطلعاتهم.

ب.**الإرهاب الاقتصادي والاجتماعي**: كون العوامل الاقتصادية تؤثر بصفة آلية على الأوضاع الاجتماعية في كل دولة، فالنوعان مرتبطان ببعضهما " حيث أن عدم المساواة بين فئات المجتمع ووجود تفاوت كبير فيما بينها فتتمتع فئة بإمتيازات إقتصادية ومكاسب مادية وتحرم فئة أخرى منها، الأمر الذي يؤدي إلى خلل إجتماعي، فإن لم تراع السلطات التغيرات الحاصلة في المجتمع نتيجة ذلك تحدث هوة عميقة بين الدولة وفئات المجتمع [3].

حيث أن الفروق الاجتماعية والطبقية الاقتصادية تتسبب في تأجيج الجبهة الاجتماعية عن طريق المطالبة بالمساواة والعدل، ونرى أن معظم الدولة التي لمستها الظاهرة الإرهابية كانت لها بيئة ملائمة، فالسلطة والمال محصوران في طبقة محددة ومعينة بينما باقي أفراد الدولة يعيشون في ظروف مزرية وفي فقر مدقع.

ت.**الإرهاب الثوري**: هو الإرهاب الذي يهدف إلى إحداث تغيير شامل وكامل في التركيبة السياسية والإقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي القائم، وقد يكون في هذه الحالة جزء من حركة إقليمية أو وطنية أو حتى عالمية."[4]

---

[1] سارة جلاب ، **سياسات مكافحة الإرهاب : دراسة مقارنة بين الجزائرو الولايات المتحدة الأمريكية** ،مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة أم البواقي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/2014) ص17

[2] حسين وحيد ،"ماهية الإرهاب الدولي ومراحلة تطوره " ، **مجلة كلية التربية الأساسية** ،جامعة بابل ، ع. 8 (سنة2012)،ص 243.

[3] بن رابح مريم، مرجع سابق، ص 250.

[4] سارة جلاب، مرجع سابق، ص19

وهذا نلاحظه في حالات الإنقلاب على الأنظمة وعادة ما يكون بشكل عسكري، ويكون بسبب تردي الأوضاع السياسية والإقتصادية وحتى الإجتماعية والهدف منه تغيير التركيبة السلطوية، وهذا الصنف إما داخلي أو خارجي ومدعوم من قبل جهات خارجية لزعزعة النظام الداخلي لهاته الدولة.

ث. **الإرهاب الإيديولوجي** : فالإرهاب الإيديولوجي نابع عن أعراف ونظريات دنيوية موضوعة او افكار قد تدفع صاحبها للموت لإثباتها، فأكثر الأيديولوجيات المُنتجة للعنف الإيديولوجي هي الإيديولوجية الشيوعية، فالفكر الإيديولوجي الذي يصفه البعض بالمتحجر يدفع الإرهابيين الباحثين عن إيديولوجية غير دينية لرفع رايتهم بأسلوب القتل والتدمير المنافي للأخلاق الإنسانية بسحق كل من يخالفه، في السابق، وقد كان أصحاب هذا النوع من الإرهاب لا يتورعون عن قتل المدنيين، ولكن في أيامنا هذه فهم ينتهجون نفس نهج الإرهاب الديني المتعصب فيفجرو أنفسهم ويقتلوا المدنيين من دون أي اعتبار[1]

ج. **الإرهاب الإلكتروني:** ويتمثل هذا النوع في اختراق وتخريب شبكات المعلومات واجهزة الكمبيوتر والانترنت بغرض التخريب، ويمكن ان يتسبب في تعطيل الأنظمة الدفاعية الجوية، ويمثل هذا الإرهاب أحدث انواع الارهاب المستند على التكنولوجيا.[2]

1 سلطان عناد إبراهيم العدينات ، مرجع سابق ، ص 42.

2 سارة جلاب، مرجع سابق ، ص19

المبحث الثاني: الإرهاب وإشكالية بناء الدولة في إفريقيا

أثبتت الدراسات في التاريخ البشري أن القارة الإفريقية تعد من أقدم القارة التي تواجد بها الجنس البشري وبسبب حجمها الكبير وإمتلاكها لمساحة شاسعة تم تقسيمها إلى أربع مناطق هي: {شمال إفريقيا، شرق إفريقيا، غرب إفريقيا، جنوب إفريقيا} حيث يتسم كل جزء بخصائص تختلف عن الجزء الآخر، ونظراً لحجمها الهائل فهي تحتوي على مقومات طبيعية جيوإستراتيجية وثروات طبيعية باطنية، الأمر الذي جعلها محط أنظار الطامعين من القارات المجاورة ولاسيما الأوروبية هاته الأخيرة التي قامت بإحتلال معظم الدول الإفريقية التي لم تتمكن من بناء دولة قوية و مستقرة ، ويعرف فرانسيس فوكوياما عملية بناء الدولة :" **تقوية المؤسسات القائمة و بناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء و الإكتفاء الذاتي ، ما يعني أن يناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة و تقليص قدراتها** "[1] ، كما عرفت الدول الإفريقية عند تكوينها ونشأتها عدة مراحل مختلفة فقبل مجيئ الإستعمار الأوروبي كانت تقوم هاته الدولة على نظام المماليك و العبودية وكان الإنتماء الإفريقي إنتماء قبلي و عرقي فقط،بعدها جاءت مرحلة الإستعمار الأوروبي التي كانت مرحلة صعبة في تاريخ القارة بسبب تدمير الإستعمار لكل البنى التحتية لهاته الدول الأمر الذي زاد من تأزم الأمر ، و فقد نظام الدولة مكانته و هيبته لدى الشعوب الإفريقية تخوفاً من العودة لزمن العبودية ، لتأتي مرحلة ما بعد الإستعمار التي حاولت فيها الدول الإفريقية بناء دولة متماسكة إل أنها إصطدمت بواقع أن الشعوب لم تتأقلم بعد مع فكرة الدولة و أن الولاء القبلي مزال متأصلاً في العديد من الدول خاصة الغربية و الجنوبية من القارة.

المطلب الأول: خصائص الدولة في إفريقيا ومعوقات بنائها

أولاً: خصائص الدولة الإفريقية

إن إتساع الرقعة الجغرافية للقارة الإفريقية جعلها تتميز بتنوع ثقافي وعقائدي، كما نجد أن بعض الدول التي لها مساحة ضخمة تنطوي بها قبائل وهاته الأخيرة لها فروع متعددة الأمر الذي بخلق لنا تعدد اللهجات واللغات، كما أن إنتشار القبائل وفروعها يقوى الولاء القبلي ويضعف الإنمتاء الوطني بالإضافة إلى العديد المميزات والخصائص والتي من بينها:

أ. **نظام التبعية الإستعمارية:** لكون معظم الدول الإفريقية تعرضت لظاهرة الإستعمار الأوروبي فإن هذ الأخير عمد قبل خروجه إلى غرس أعمدته في هاته الدول المستقلة حديثاً، لا لشيء إلاً للحفاظ على مصالحه الإستراتيجية بالقارة وهكذا "فإن الدولة الإفريقية قد تميزت بتبعية كبيرة على كل المستويات، وإن برزت في درجة أكبر على المستوى الاقتصادي. حيث كانت القطاعات الاقتصادية في إفريقيا قبل الحصول على الإستقلال في يد الشركات الأجنبية أو المستوطنين الأوروبيين وإستمر الوضع على هذه الحال بعد الإستقلال" [2] وتعتبر التبعة تحصيل حاصل

1 عبد الحفيظ جبابلية، **تحديات عمليات بناء الدولة في إفريقيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010/2009) ، ص 16.
2 مرجع_نفسه ,ص 57.

في الدول الإفريقية لإن الطبقة الحاكمة بعد الإستقلال سعت لتحقيق مكانتها ومكاسبها بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية، ومن جهة فإن المجتمع قد ترسخت لديه فكرة الغزو وإرتبط بالثقافات الخاصة بالمستعمر.

ب. **التعددية الثقافية والقبلية**: "لم تشهد القارة الإفريقية عبر تاريخها دولاً مركزية الولاء أو مركزية الثقافة، فالمماليك الإفريقية كانت دولاً فيدرالية حكما وثقافة، فالدولة كانت تكتفي بفرض سيادتها وبسط نفوذها على الأفراد عبر منظومتهم القبلية دون محاولة إدماجهم في لغة واحدة وثقافة واحدة" [1]. فالمنظومة القبلية والثقافية الإفريقية صعبت من عمل الدولة وقدرتها على توحيد القبائل وضمهم في وعاء إجتماعي وثقافي مشترك وأضحت الحكومات تعتمد زعماء القبائل لفرض نفوها وسيطرتها على شعوبها، وما يميز الكيانات السياسية في إفريقيا أنها تقر بالتعدد الثقافي واللغوي وتندمج معه.

ت. **ضعف الإنتماء الوطني:** من سمات ومميزات الكيانات السياسية في القارة الإفريقية "أن إرتباط الشعوب بالدولة يعد إرتباطاً ضعيفا للغاية مقارنة مع الروابط القبلية لدى هذه الدول، ولعل قوة الإنتماء القبلي يعود لعجز الدولة في تكوين مجتمع وطني بقيمه وتوجهاته وتطلعاته القومية" [2] . إن ضعف الدولة الإفريقية في تقصيرها في تلبية إحتياجات شعوبها جعلت هاته الأخيرة تفقد الثقة بالجهود الحكومية وتعتمد إعتماداً كليا على الجهود والمحلية والقبلية في تسيير شؤونها، كما أن الحكومات الإفريقية التي إستوردت مفهوم الديمقراطية الغربية حاولت أن تطبق هذه الديمقراطية دون مراعاة لخصوصيات شعوبها ومميزاتها الثقافية واللغوية. فضعف المؤسسات الحكومية كانت من أهم الأسباب التي قوت الإنتماء القبلي وأضعفت الإنتماء الوطني.

ث. **ضعف الشرعية السياسية :** من البديهي أن كل دولة و حكومة تستند إلى شرعية معينة فالشرعية السياسية هي التي تمكنها من التأثير على شعوبها وتجعله يحترم قوانينها و أنظمتها،" فأزمة الشرعية لا تزال تواجه الدولة الإفريقية منذ نشأتها ومن غير الشرعية لا يمكن أن تبنى المؤسسية، فالدولة الإفريقية عاجزة عن أداء مهامها و معظم مؤسساتها هشة ، فالحكومات ضعيفة و البرلمانات صورية تخدم مصالح نوابها دون الناخبين و تشكل غطاء للأنظمة الحاكمة و الجيوش غير وطنية إلا في رموزها و شعاراتها وولائها الحقيقي ليس للدولة و إنما للقبيلة الحاكمة" [3] إن غياب الشرعية في الدولة الإفريقية أمر حتمي لإنها شرعية مفبركة و هشة، فأمام ضعف الإنتماء للدولة و فساد النخبة الحاكمة و كذا ضعف المجتمع نجد أن الأحزاب السياسية هي أحزاب قبلية و طائفية وتفتقر لأي توجه فكري، و أما عن النقابات و وسائل الإعلام فهي ذات تأثير ضعيف جداً ، كل هاته العوامل ساهمت في غلبة الشرعية القبلية على الشرعية السياسية

---

[1] محمد آدم كلبو، **إشكالية بناء الدولة في إفريقيا** ، ملتقى الجامعات الإفريقية، الخرطوم 2006، ص 235.

[2] مدوني علي ، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها_أطروحة دكتوراه عير منشورة ، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014/2013) ، ص 178.

3 محمد آدم كلبو، مرجع_سابق_ ، ص 241.

ج. **الإنقلابات العسكرية :** "إن سيطرت الحزب الواحد على الحكم و المجتمع المدني و إجراء انتخابات صورية أو محدودة المنافسة في معظم الدول الإفريقية أدى في الكثير ن المرات إلى حدوث إنقلابات عسكرية و التي أصبحت تلعب دوراً أساسي في الحياة السياسية الإفريقية" [1]، إذ تعتبر القارة أكثر القارات تعرضاً للظاهرة الإستعمارية الأمر الذي خلق إنطباعاً عقائدي لدى شعوبها بأن الحقوق لا تأتي إلا بالقوة و العمل المسلح إلى جانب أن جل الحكومات الإفريقية هي حكومات ذات طابع عسكري ولا تتسم بالديمقراطية في تسيير مؤسساتها الشيء الذي يشعل الجبهات الاجتماعية التي تطالب بحقوقها بإستخدام السلاح و العنف كونها تعلم أن العنف هو السبيل الوحيد لتحقيق طموحاتها.

لقد لمسنا أن إتساع الرقعة الجغرافي للقارة الإفريقية والتنوع الثقافي واللغوي جعل ن فسيفساء من العادات والتقاليد، إلا أن هذا التنوع لم يكن لصالح القارة فبدل أن يكون مقوم نجاح أصبح مقوم فشل، بالإضافة للخصائص والسمات التي تميز الشعوب الإفريقية عن غيرها من الشعوب وما ترتب عن الإستعمار الأوروبي الذي عمر طويلاً في القارة الإفريقية، وقد إصطدم القادة الأفارة في سبيل بناء دولة إفريقية متماسكة وموحدة ببعض التحديات والعوائق التي أفشلت مهمة بناء الدولة في إفريقيا ولعل منها:

أ. **أزمة الحدود:** يرى عبد الله عبد الرزاق إبراهيم أن الشعوب الإفريقية قد عانت معظمها من تقسيمات عشوائية، حيث أن هناك 14 دولة حبيسة، ومن خطوط هندسية قسمت القبيلة الواحدة بين أكثر من وحدة سياسية مما ترتب عليه نقص التجانس القومي وغياب إيديولوجية وطنيو تساعد على تحقيق التماسك الطبيعي بين الدول الإفريقية" [2]

إذ تعتبر المشاكل الحدودية في القارة أحد مخلفات الإستعمار الأوروبي الذي حاول بعثرت القبائل الإفريقية وترسيم حدود حسب مناطق نفوذه دون مراعاة للحدود والفواصل الإجتماعية، مما جعل من الدولة الإفريقية الحديثة صنع أوروبي يجمع مختلف تكوينات المجتمع الأوروبي الثقافية والاجتماعية. كما كان التقسيم العشوائي سبباً في العديد من الصراعات والنزاعات الحدودية بين العديد من الدول الإفريقية على غرار "النزاع بين الصومال وكينيا سنة 1962، النزاع بين الصومال وإثيوبيا سنة 1964، النزاع بين الجزائر والمغرب سنة 1963." [3]

ب. **مشكلة التكامل القومي:** بما أن الزخم والتنوع الثقافي في القارة كان أهم سماتها قبل مجئ الإستعمار الغربي، فطبيعة الشعوب الإفريقية قائمة على أساس الإثنيات والقبائل وهي مجموعات متنافسة حتى أن النظام الحزبي الي سعت إليه الديمقراطية الليبرالية إلى تأسيسه قام على أساس قبلي " [4]فالنظام القائم هو نظام العشيرة أو القبيلة هاته الأخيرة التي كانت في حالة نزاع على السلطة و الموارد في المنطقة وأخرى

[1] عبد الحفيظ جبابلية، مرجع سابق، ص 56.

[2] حمد عمر حاوي، **مقومات بناء الدولة في إفريقيا** ، ملتقى الجامعات الإفريقية، الخرطوم 2006، ص 96.

[3] مدوني علي، مرجع سابق ص 243.

[4] د حمد عمر حاوي، مرجع سابق، ص 99.

تحاول توسيع مناطق نفوذها ، كما أن النظام القبلي يتميز بعدم قابلية شعوبه للخضوع للغير إذ يعتبرون أنها إهانة و خدش للكرامة و لبد من الثورة و التمرد على النظام برد الإعتبار لكرامتها و عزتها .

ت. **الفشل و الفساد السياسي**: تعتبر هشاشة المجتمعات الإفريقية وعدم تماسكها السياسي إضافة للتطبيق السيئ للديمقراطية الغربية سبباً في إنتاج أنظمة سياسية جائرة و فاسدة، و إنتهاج نظام الحزب الواحد الذي يعتبر أحد إفرازات الفترة الإستعمارية آلية لبناء الدولة الإفريقية أحد مسببات غياب سمة المؤسسية في هاته الدول ، حيث يصف { **مايكل براتون و نيكولاس فان دي وال** } الأنظمة السياسية الإفريقية في مرحلة ما بعد الإستقلال بمصطلح "**الأبوية الجديدة**". كل هاته المعطيات كانت سبباً في تفشي الفساد السياسي في القارة فحسب تقرير مجموعة من الباحثين في جامعة ماشاسوستس الأمريكية "فإن رؤوس أموال من 30 دولة إفريقية ما بين 1970 و1996 بلغ ما يقارب 187 مليار دولار، وهو ما يفوق مديونيات هذه الدول مجتمعة .... فهربت الأموال إلى الخارج وهو ما خلق علاقة طردية بين الفساد و الفقر"[1].

ث. **الديمقراطية المزيفة:** فور إستقلال الدول الإفريقية سعت إلى تطبيق النموذج الغربي للديمقراطية والتي يعرفها **جوزيف شومبيتر**"بـ" أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في إنتخابات حرة " [2]. هاته الأخيرة التي يجب أن تتميز بالنزاهة والشفافية، لكن المشهد السياسي الإفريقي يدل على وجود تعدديه حزبية شكلية لإرضاء الأنظمة الغربية المنادية بالديمقراطية ، كما تقوم الأنظمة السياسية الإفريقية على الفساد السري للعملية الانتخابية والتي تعتبر مجرد عملية إلهاء فقط ،فقد تم التلاعب في الإنتخابات في العديد من البلدان على غرار زامبيا " فالرئيس الزامبي { **باتريك تشيلوبا**} تلاعب بقوانين الانتخابات و عدل الدستور حتى لا يسمح بترشح { **كينيث كاوندا**} ، وتم إصدار ورقة بيضاء من طرف الحكومة تتعلق بالإنتخابات أكدت على عدم أهلية الشخص الذي أنتخب مرتين للترشيح مرة أخرى ، وكان ظاهراً للعيان أن هذا القانون أيضاً كان ضد {**كاوندا**} وهذه الطرق الإحتيالية يتم إستعمالها من طرف الكثير من الحكومات الإفريقية" [3] . وهكذا إنتقل الحكم في الدول الإفريقية من الحزب الحاكم أو الطبقة الحاكمة إلى الحزب الواحد والوحيد.

ج. **التحديات الاقتصادية و الإجتماعية :** من بين العوامل التي كانت سبباً في عرقلة التنمية و بناء الدولة في إفريقيا تفشي الظواهر الاجتماعية كالفقر و إرتفاع معدلات البطالة و الجهل والأمية بالإضافة للتدهور الاقتصادي و الصحي و ارتفاع معدلات الإستدانة الخارجية ، وهاته المؤشرات كلها لها علاقة بالأمن في الدولة الإفريقية لإن تدني المستوى المعيشي و كثرة البطالة تحرض على التطرف و الجريمة كون التنمية و

1 عبد الحفيظ جبابلية، مرجع_سابق، ص 87.

2 مرجع_نفسه ,ص 84.

3 مرجع_نفسه ص 86.

الأمن و الاستقرار متلازمان فمتى غاب أحدهما غاب الآخر ، وكذا الأمر بالنسبة للأمن الغذائي و الأوضاع الصحية فتدهور التغذية وعدم توفرها بحالة جيدة و طبيعية يؤدي إلى ظهور العديد من الأمراض و الأوبئة "فبخصوص الأمن الغذائي ، و الذي يترتب عنه الأمن الصحي فقد أشارت تقريرات شهر ديسمبر 2014 إلى أن هناك19.8 مليون شخص في منطقة الساحل يعانون إنعدام الأمن الغذائي ، منهم 3.6 مليون شخص في حالة خطرة ويحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة" [1] .

ح. **الجريمة المنظمة**: "تعد الجريمة المنظمة معضلة عويصة وتحدياً كبيراً لأمن الدول الإفريقية، فهي في إزدياد كبير في السنوات الأخيرة، أذ أصبحت الجريمة المنظمة مظهراً يومياً في إفريقيا، إذ تسجل عدة إعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم، فحسب تقرير للبنك العالمي حول الجريمة المنظمة هناك بعض الأحياء في مدينة زامبيا أصبح خروج السكان فيها ليلاً أمراً مستحيلاً نتيجة نشاط الجماعات الإجرامية التي تعمل على فرض قانونها على كل من تصادفه في طريقها" [2]

وقد أخذت الجريمة المنظمة في إفريقيا عدة أوجه ومظاهر منها: {الإتجار بالمخدرات، تبييض الأموال، تجارة الأسلحة} فالمخدرات أصبحت تهدد معظم أرجاء القارة كونها سريعة الإنتشار وتعد كذلك إفريقيا كمركز عبور لتجار المخدرات و تسويقها للبلدان الأوروبية و حتى أمريكا ،و أصبحنا نسمع كل يوم هنا و هناك بضبط كميات هائلة من المخدرات كانت موجهة إما للترويج و الإستهلاك و إماً للتسويق للخارج ، و الأمر نفسه في تجارة الأسلحة إذ نرى أن المواطن الإفريقي يمكنه الحصول على سلاح بطريقة أسهل من الحصول على قوت يومه لإن السلاح صار أمراً مباحا و سهلاً على الكثيرين الأمر الذي يولد الحروب الأهلية و حروب العصابات.

خ. **الفقر:** الفقر ظاهرة إجتماعية صعبة ولها تأثير كبير على تصرفات الفرد البشري، فقد قال الصحابي عمر إبن الخطاب رضى الله عنه في مقوله الشهيرة " لوكان الفقر رجلاً لقتلته" هذا و إن دل فإنما على خطورة الظاهرة و تأثيرها في المجتمع، فهو سبب في التوترات في العديد من البلدان كون سببه التقسيم الغير العادل للثروات على الشعب وغياب العادلة الاجتماعية، "فقد أبح الفقر ظاهرة متجدرة في إفريقيا ، إذ نجد أن الفرد الإفريقي يعيش على الأقل من دولار واحد يوميان وإنتشرت البطالة بشكل مخيف ، ففي دول الساحل الإفريقي على سبيل المثال ، نجد أكثر من 70 مليون يعانون الفقر من مجموع السكان المقدر بـ300مليون نسمة، إضافة إلى هذا، نجد كذلك حوالي 40 % من السكان في إفريقيا لا يتحصلون على الماء النقي و هذا ما يولد مشاكل صحية مضاعفة" [3] .

1 عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في ا لأسباب وتحديات البناء، **مجلة قرأت افريقية**، ع. 28، (سنة2016)، ص 29

2 مدوني علي، مرجع سابق ص 259.

3 مرجع نفسه، ص 257.

د. **المجاعة:** بسبب الحروب الكثيرة في إفريقيا تخ معظم مصادر الغذاء من محاصيل زراعية بالإضافة لتدمير مختلف المصانع ذات الطابع الغذائي، مما أفرز قلة وندرة في الموارد الغذائية وأصبح الحصول على الغذاء للفرد الإفريقي صعب المنال، وتم إحصاء عدد كبير من الأشخاص وحتى المجموعات القبيلة كمهددين بالمجاعة "

ذ. **المشاريع الأجنبية في إفريقيا:** كون القارة هي إمتداد إستراتيجي بالنسبة للدول الأوروبية في تحاول بسط نفوذها بالمنطقة بحجة الإستثمار تارة وبحجة الحماية تارة أخرى، وأمثلة ذلك " المصالح الفرنسية في كل من النيجر و مالي، حيث توجد كبرى الاستثمارات الفرنسية في مجال اليورانيوم (شركة أريفا و توتال) زيادة لما تراه فرنسا نفوذاً تقليدياً لها" [1].

كما يتم إستغلال الجماعات المسلحة من أجل خلق التوتر والنزاعات في المنطقة وهذا ما عبر عنه الباحث **مهدي تاج** في قوله "للسماح للدول المنافسة بالإستيلاء على الثروات والتمركز إقتصاديا وعسكرياً...مما يمكنه من التأثير في التوازنات الجيوسياسية والطاقوية ...، إذ تم تأكيد ذلك من طرف الإدارة الأمريكية من خلال وثيقتي الأمن القومي لسنتي 2002-2006. وكذا البرامج الأمنية {مبادرة الساحل 2002، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء 2005، القيادة العسكرية أفريكوم} [2].

بالرغم من كل المشاكل والتعقبات التي تقف حاجزاً في طريق بناء الدولة الإفريقية إلا أنه يوجد العديد من المقومات الإيجابية التي يمكن من خلالها بناء الدولة ومن بين المقومات الإقليمية المساعدة لبناء الدولة.

- **المقومات الإقليمية لبناء الدولة في إفريقيا:** يمكن إيجاز المقومات الإقليمية في تفعيل عمل المنظمات الإقليمية لحل وفض النزاعات وكذا في تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة هندسة البنا التحتية لهاته البلدان وهذا نظراً للاعتبارات الآتية: [3]

✓ أغلبية هاته النزاعات ذات إمتدادات وأبعاد إقليمية ومحلية.

✓ كون حلول النزاعات لا يأتي من أطراف النزاع أنفسهم كونهم وصلو لمرحلة عدم الثقة.

✓ لبد من إيجاد وسيط مقبول له القدرة على الضغط على الأطراف وحملها على التسوية.

✓ ما دام أن النزاعات الإثنية قد حبست القارة في مربع الإثنية والقبلية والذي تقابله إثنية وقبلية معارضة، فإن الحالة تبدو ماسة لوسيط محايد مقبول يُخرج الصراع من هذه الدائرة الضيقة ويحمي الدولة من أن تُجر نحو الزوايا الضيقة.

✓ "إن التخطيط والتعاون الإقليمي هو الأجدى من التخطيط القطري حيث لا تستطيع الدولة إنفاذ خطط تنموية مالم تنعم ببيئة إقليمية متعاونة داعمة، كما أن الكثير من المشكلات الإفريقية تأخذ طابع الإقليمي

1 عربي بومدين، مرجع سابق، ص 31.

2 المكان نفسه..

3 حمد عمر حاوي، مرجع سابق، ص 109.

(الجراد. الجفاف. التصحر، العصابات .... إلخ). إذن فالتكامل الإقليمي هو الأفضل للدولة الإفريقية بحيث أن تضع الدولة في إقليم معين إتفاقيات في مجال الإستيراد والتصدير والعمالة وتزويد بعضها البعض بما تحتاجه، هذا التعاون مطلوب بشدة في ظل نظام التبعية والإستغلال والإستنزاف الذي تتعرض له الدولة النامية في علاقاتها مع الدول الصناعية المتقدمة" [1]

المطلب الثاني: التهديدات الإرهابية في إفريقيا وتطورها

تقوم الإستراتيجية الأمنية لإي دولة على محاولة دحض أي خطر محدق بها و الذي قد يشكل تهديداً لإستقراراها و أمنها ، أين يعرف البعض مصطلح التهديد على أنه " التحذير و والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر و الأذى " [2] ، أي أن كل سلوك ما بنية العنف و الذي قد يصدر من جهات داخلية أو خارجية ، أفرداً كانوا أم جماعات فهم يشكلون تهديداء على الدولة ، وتعتبر إفريقيا أكثر القارات تعرضاً للظاهرة ، فنتيجة للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدول الإفريقية أصبحت القارة الإفريقية أرضية خصبة لتنامي الظاهرة الإرهابية ، كما ظهر الإرهاب في إفريقيا كشكل من أشكال العنف السياسي " بل يمكن القول أن ظاهرة الإرهاب في إفريقيا تطورت حسب تطور حركة التفاعلات السياسية و الاقتصادية الكبرى في إفريقيا كما تداخل الإرهاب مع ظواهر وتطورات أخرى مثل الحروب الثورية و الحروب الأهلية و الحروب بالوكالة، وغير ذلك بحيث كان الإرهاب أحد أشكال العنف المستخدمة كجزء من تلك التطورات في إفريقيا" [3] فالإرهاب في إفريقيا ظهر كوسيلة للتحرر

من السيطرة الإستعمارية بعدها تطور ليصبح كوسيلة لمواجهة السلطة الأبوية و المستبدة في بعض الدول لإنعدام العدل و المساواة، و مما زاد من حدت تطور الإرهاب في إفريقيا الإنتشار الغير مسبوق للإسلحة وكذا ظاهرة الجريمة المنظمة بالإضافة لتنامي الشعور بالقومية و بروز حركات إنفصالية و تحررية ، وقد تم تصنيف الإرهاب في إفريقيا إلى أربعة أصناف حسب التطور الزمني للظاهرة حيث يقول {صام ماكيندا} " هناك أربعة مراحل رئيسة في تطور الإرهاب في إفريقيا، وهي ، مرحلة الكفاح المسلح، و مرحلة الحروب البينية وعنف الدولة في مرحلة ما بعد الإستعمار، و مرحلة الحروب الأهلية في التسعينيات، و مرحلة الإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإرهابية " [4] ، إذ يعتبر التطور الذي حدث للظاهرة الإرهابية نتاج للبيئة الإفريقية المعقدة بدءاً بالمرحلة الإستعمارية التي ولدت ما يسمى بالحركات التحررية إنتقال إلى مرحلة الصراع الإثنية و القبلية في مرحلة ما بعد الإستعمار أين شهدت القارة عدة حركات إنفصالية كون الولاء كان للقبيلة لإن النظام السياسي كان هشاً و غير متماسك "وقد إتخدت الحركات الإرهابية في إفريقيا أشكالا متنوعة في تحقيق أهدافها، وتنوعت أساليبها و مستويات قوتها و هناك عنصر مهم تجد

---

[1] حمد عمر حاوي، مرجع_سابق، ص 109..

[2] جيلاني فاطمة، "الإتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، (جوان 2018)، ص415

3 عطية ادريس، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام 2012/2011)، ص 135

4 المكان نفسه.

الإشارة إليه، وهو أثر العوامل الخارجية في تغذية الأعمال الإرهابية في الكثير من الدول الإفريقية" [1]حيث كانت لأحداث 11 سبتمبر 2001 أثر كبير في تطور الظاهرة الإرهابية في العالم بصفة عامة وعلى إفريقيا على وجه الخصوص ، فبعد هاته الأحداث تحول مفهوم الإرهاب من الطابع المحلي و الوطني إلى الطابع الدولي ، كما أنتجت لنا جماعات إرهابية مهيكلة و منظمة يصعب التعامل معها، بالإضافة إلى هاته التنظيمات قامت بإيقاظ الخلايا الإجرامية و الإرهابية النائمة في إفريقيا و إحتوتها و ضمتها لصفوفها ،و عمدت لتغذية الانقسامات بغية تفكيك الهيكل التنظيمي للدولة الإفريقية لعلمها أنها مجتمعات تقوم على الولاء للإثنيات و القبليات، " وقد إتخذ التهديد الإرهابي في إفريقيا حسب تقرير الإتحاد الإفريقي لسنة 2014، خلال العقد المنصرم أبعاداً مطردة، حيث أضحت أقاليم كانت بالماضي لا تولي الاهتمام الكافي لخطورة الإرهاب أو كانت تعتبر في منأى عنه، هدفاً للإرهابيين. وفي الفترة ذاتها إنتشر التهديد الإرهابي من شمال إفريقيا وشرقها إلى غرب القارة ووسطها وأصبح يشمل منطقة الساحل التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر المحيط الهندي" [2] من هذا الواقع يمكننا فهم تفاقم التهديدات الإرهابية في غالبية البلدان الإفريقية التي بدأت بمنطقة شمال إفريقيا في مطلع التسعينيات من القرن الماضي وتمدد إلى مناطق الساحل الإفريقي بفضل إستغلال هاته التنظيمات في تحقيق أهدافها لواقع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد الإفريقي في ظل الظروف الاقتصادية والإجتماعية وكذا الفراغ الأمني بالمنطقة ، ومع تصنيف القارة الإفريقية كمركز و مصدر للظاهرة الإرهابية أصبحت الظاهرة الإرهابية أكبر مهددات السلم و الأمن في القارة.

وتزايدت خطورة التهديدات الإرهابية في القارة الافريقية، وتتزايد خطورتها لكونها عابرة للحدود وليست فقط ذات طابع محلي، "وتعد أفريقيا مركزًا لحوالي 64 منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها من أقصى الساحل الأفريقي بالغرب إلى أقصى الساحل الأفريقي في الشرق وتتوزع الجماعات الإرهابية ما بين الموجودة بالشمال وهي،

جماعة انصار بيت المقدس مصر، وتنظيم القاعدة والمرابطون في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة في تونس فضلاً عن خطر جماعة جند الخلافة في الجزائر، بالإضافة إلى خطر الجماعات الإرهابية في دول الساحل الافريقي، بوكو حرام في نيجريا وحركة شباب المجاهدين في الصومال، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا، هذا إلى جانب الخطر المتصاعد للصراع على مناطق النفوذ بين القاعدة و داعش في أفريقيا" [3] وقد تم رصد تحركات هاته الجماعات الإرهابية و أنتشارها حسب الخريطة المبينة.

1 عمورة أعمر، "من اجل مقاربة إفريقية لمكافحة الإرهاب ،" **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 3 العدد 1 ,جوان 2016. ص 39

2 المرجع نفسه، ص 40

3 سماح إسماعيل، "خريطة التهديدات الأمنية لأفريقيا في عام 2017: بين الحركات الإرهابية وفرص التصدي لها "، تقرير ، **مركز البحوث والدراسات الافريقية** 2017 .ص 2

خريطة رقم (1) :خريطة توضح مناطق إنتشار الجماعات الإرهابية في إفريقيا

المصدر: بوعلام برزيق،"التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها في السلم والأمن في إفريقيا "مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية ،العدد 01، سبتمبر 2018)،ص 123.

ويلاحظ أن الجماعات الإرهابية متمركزة ومنتشرة بكثرة في الشرق والجنوب الجزائري وبجزء كبير بدولة النيجر ومالي بالإضافة لموريتانيا، وأجزاء من ليبيا وتونس، وقد قامت بالعديد من الأعمال الإرهابية دفعت بالسكان للجرة من تلكم المناطق

"ففي نيجيريا استغلت جماعة" **بوكو حرام** "الحدود الهشة بين نيجيريا والكاميرون وخطفت رعايا أجانب في كاميرون، كما تسببت الأنشطة الإرهابية التي قامت بها في نزوح ما يقدر ب 45.000 من اللاجئين والمهاجرين" [1]

"كما أكد مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2015 ، على أن جماعة بوكو حرام هي أكثر المجموعات الإرهابية فتكًا في العالم، وزادت أعداد الضحايا الذين قتلوا من جراء عملياتها " [2]

إذ أن بعض المنظمات الإرهابية قد خرجت من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي نتيجة لتغيير إستراتيجياتها و أهدافها، فقد تمكنت هاته التنظيمات من التكتل و الإتحاد فيما بينها من ناحية التمويل و كذا تدريب المقاتلين إلى أن أصبحت تقنياتها توازي قوات الجيوش النظامية و الحكومية ، و تعتبر تجارة المخدرات و الجباية الضريبية التي تفرضها بعض الجماعات على المواطنين في مناطق نفوذها أحد أهم مصادر التمويل.

[1] برزيق بوعلام ، " التهديدات اللاتماثلية و أثرها على السلم و الأمن في إفريقيا " ، **مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية** ، ع. 01 ،(سبتمبر 2018)، ص 124

[2] .أميرة محمد عبد الحليم، "أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 ومكافحة الإرهاب"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ص 2

وفي سنة 2017 قدم موقع التحكم في المخاطر في خريطته لتوقعات المخاطر الأمنية لسنة 2017 تقريراً حول درجة الخطر المحدق بالقارة الإفريقية جراء التهديدات الإرهابية وهي حسب الخريطة الآتية:

خريطة رقم (2) خريط مناطق إنتشار الجماعات الإرهابية

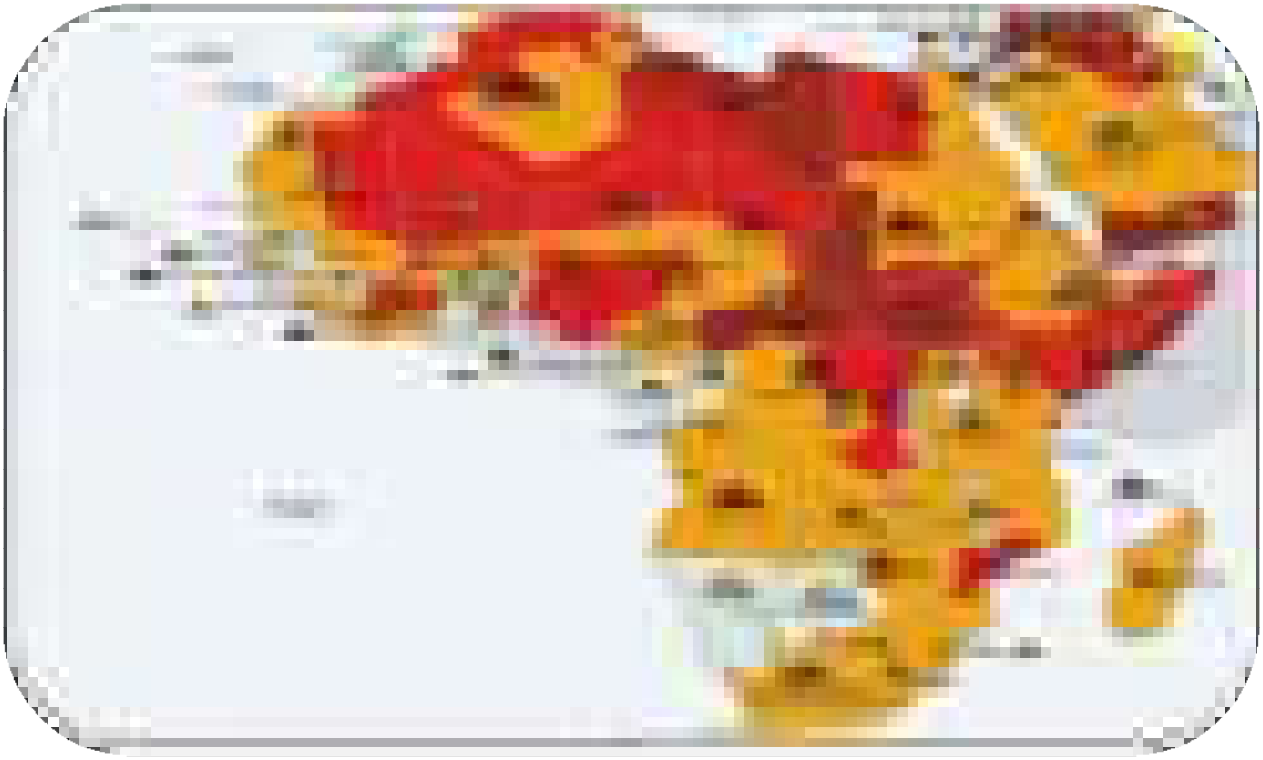

المصدر : التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثالث محور الصراعات و والنزاعات في إفريقيا، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، ص 132

- ✓ اللون الأحمر الغامق يمثل المناطق العالية الخطورة
- ✓ اللون الأحمر يمثل مناطق الخطيرة.

اللون الأصفر يمثل المناطق المتوسطة الخطورة.

"ورصد البحث الذي أعده معهد الدراسات الإمنية(ISS) في جنوب إفريقيا، والذي جم من خلاله البيانات عن جميع الهجمات الإرهابية التي أعلن عنا في إفريقيا بين عامي 2010-2015، أشارت المؤشرات إلى أن هناك 30 ألف إفريقي لحقو حتفهم خلال ألفي عملية إرهابية في 33 دولة إفريقية، وشهد عام 2014 وحده 900من الهجمات التي لقى خلالها ما يقارب 10 ألاف شخص حتفهم و أصيب عدة ألاف آخرون ، مما يجعله العام الأكثر دموية للإرهاب في تاريخ إفريقيا الحديث" [1] مما يجعل من القارة مستنقع و بيئة ملائمة لتنامي الظاهرة الإرهابية . "فالظاهرة الإرهابية شكلت ولا تزال تهديدًا حقيقيًا وعنيفًا في مناطق مختلفة من القارة، ويختلف هذا التهديد من حيث طبيعته وحدته ومنابعه وتطوره من منطقة لأخرى. وتعتبر منطقة الشمال الأفريقي أكثر المناطق التي عانت ولا تزال تعاني من نمو التنظيمات الإرهابية، والأكثر عرضه لمخاطر أنشطتها الإرهابية، بحكم العمليات التي تتم على أراضيها،

1 أميرة محمد عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص 3

وبحكم وجود جماعات إرهابية فعلية تمارس الإرهاب حتى وقتنا هذا." [1] . مما لا شك فيه أن دول القارة الإفريقية أصبحت مسرحًا للعديد من عمليات الجماعات الإرهابية، التي انتشرت في معظم أنحاء القارة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب. أين قامت هذه الحركات بتبنيها توجهات إسلامية في تبرير هجماتها وإدعائها الإرتباط بعلاقات تنظيمية مع بعض الحركات المتطرفة في بعض الدول العربية و في هذا المقام قالت **كونداليزا رايس** مستشارة الأمن القومي الأمريكي " أن الدول الإفريقية ، خاصة تلك التي فيها سكان كثيرون من المسلمون أن تفصح في كل مناسبة و بوضوح أن هذه ليست حرباً بين الحضارات بل إنها حرب حضارية ضد غير الحضاريين في طريقة تعاملهم معنا" [2] ،في توضيح على أن الحرب على الإرهاب لا تعني الحرب على الدين الإسلامي بل ضد الهمجيين و الغير حضاريين، و رغم إختلاف تسميات هذه الجماعات وإختلاف توجهاتها وأهدافها إلا أنه يمكننا أن نرصد أهم التنظيمات الإرهابية ومراكز نشاطها. بالإضافة إلى التنظيمات الإرهابية الموجودة في كل دولة.

1 أحمد عجاج ،"ظاهرة الإرهاب وأفريقيا " ، **مجلة الحوار المتمدن** ، ع.6042 ،في : http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=616832&r=0 ،(ت. النشر2018/02/11).

2 عطية ادريس، **مرجع سابق** ، ص 162

خريطة رقم (3) خريطة تمركز الجماعات الإرهابيـة بإفريقيا

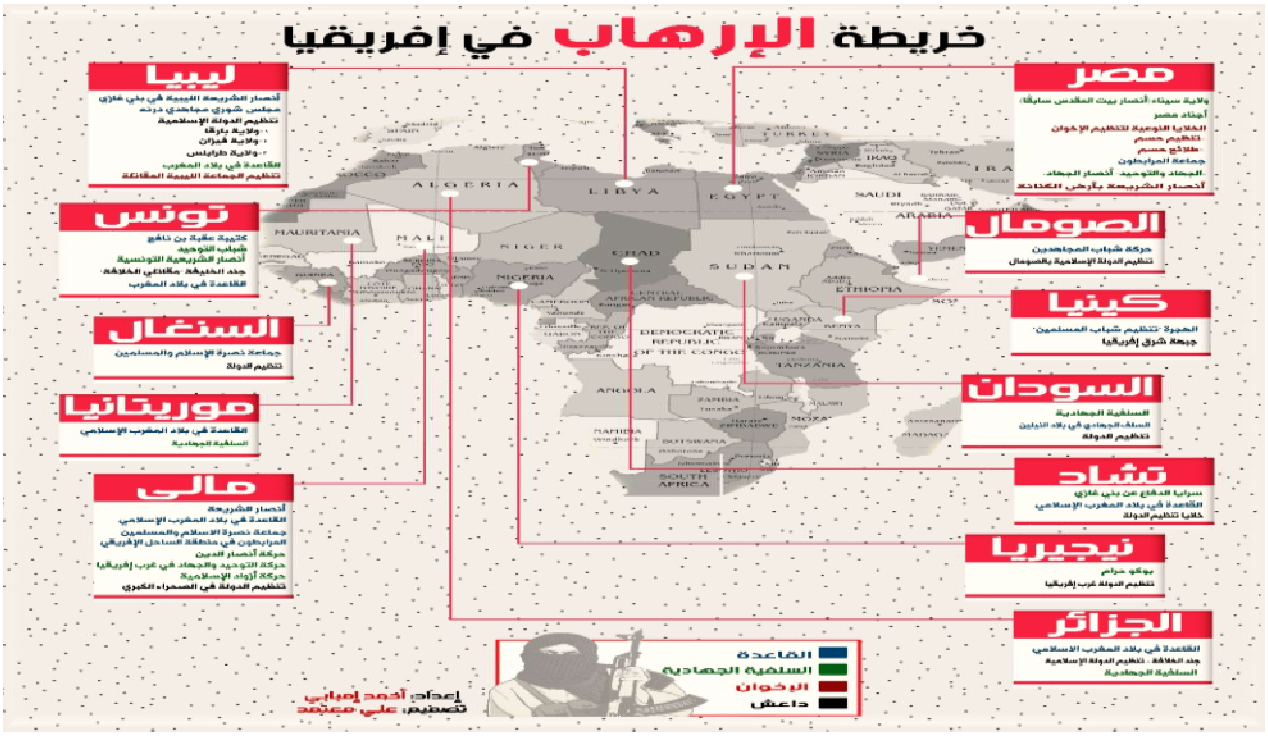

أحمد إمبابي, خريطة التهديدات الإرهابية في إفريقيا, **مجلة النادي الدولي**, ت النشر: 2017/10/31,على الموقع:

http://theinternational.club/news/477/31-10-2017/

من خلال الخريطة نرصد العديد من الجماعات والتنظيمات الإرهابية الناشطة بالقارة الإفريقية

أ. **منطقة شمال إفريقيا :**

1. **الجزائر :** تعتبر الجزائر من الدول الإفريقية الأولى التي تعرضت للظاهرة الإرهابية حيث ترتبط الجماعات الإرهابية بعملية التقسيم التي مست الجهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة التي كانت سببا بإفراز العديد من الجماعات المسلحة بالجزائر أبرز التنظيمات الإرهابية:

✓ **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :**

هو جماعة سنية متطرفة اسلامية مقرها الجزائر. تأسست في عام 1998 باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال(GSPC) ، بزعامة **عبد المالك دودكال** وبعد إعلان انضمامها رسمياً للقاعدة في سبتمبر 2006 غيرت إسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبالرغم من أن عملياتها الإرهابية جاءت في الجزائر إلى أنها في السنوات الأخيرة توسعت في ليبيا وتونس وموريتانيا ومالي. [1]

[1] سماح إسماعيل، مرجع سابق.ص5.

✓ **جند الخلافة:**

وتعتبر إمتداد لتنظيم داعش ويعتبر حضورها محدوداً بمقارنة بدولتي تونس و ليبيا "مجموعات صغيرة متفرقة في منطقتي البويرة وسكيكدة شرقي الجزائر، حيث قامت في سبتمبر 2014 بخطف واغتيال **هيرفي غوردال** في تيكجدة شرق الجزائر، قبل أن يقتل الجيش 24 من عناصر هذا التشكيل و الذي من بينهم أمير الجماعة **عبد المالك القوري**". [1].

✓ **جماعة المرابطون ما بين الوحدة والخلاف**:

تم الإعلان عن نشأة جماعة المرابطون في 23 أغسطس 2013، بعد اتفاق كل من زعيم جماعة "الموقعون بالدماء" **مختار بلمختار (الملقب بلعور)**، وقائد تنظيم "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" **أحمد ولد العامر** ،وهي إحدى الجماعات الجهادية التي سيطرت على شمال مالي عام 2012، على الاندماج في تنظيم واحد أطلقا عليه اسم "**المرابطون**"، إلا أن هذا الارتباط ساهم في بروز خلافات وانقسامات عديدة تجلت بإصدار أبو الوليد الصحراوي، أحد قادة الجماعة، بيانا أعلن فيه مبايعته لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، ودعا كافة الجماعات "الجهادية" إلى مبايعة البغدادي والانضمام للتنظيم المتطرف. [2]

2. ليبيا وتونس:

لقد برزت التهديدات الإرهابية في كل من ليبيا والجارة تونس جراء تمدد ما يسمى بتنظيم داعش، إلا أنه قد كانت هناك جماعات إرهابية بتونس في القرن الماضي، " حيث ظهرت جماعات إرهابية في تونس تحت تسمية " **الجماعة التونسية المقاتلة**" جراء رفض الكثير من الإتجاهات للسياسة المتبعة في الجمهورية التونسية و طبيعة النظام السياسي و القمع و الإستبداد آنذاك، و هي نفس الأسباب الى جانب البطالة التي دفعت الشبا التونسي للقيام بعمليات عنف و تخريب إمتدت من شهر ديسمبر 2010 إلى بداية عام 2011، راح ضحيتها العشرات من الأشخاص [3] ، بالإضافة إلى الجماعات المنطوية تحت لواء تنظيم داعش الإرهابي التي بدأت في محاولة توسيع نطاق نفوذها داخل بعض دول بمنطقة شمال إفريقيا أين "أعاد تنظيم الدولة محاولة تفعيل نشاطه مجددًا داخل تونس، بعد إعلانه عن عودته مرة أخرى إلى منطقة الساحل عبر بيان أصدره **أبو الوليد الصحراوي** في يناير2018 ،أكد من خلاله مسؤوليته عن مجموعة من الهجمات التي استهدفت القوات الفرنسية في .النيجر في يناير2018 ، والقوات الأمريكية في أكتوبر2017 وتعد العناصر الموجودة في تونس بمثابة امتداد لتنظيم" **جند الخلافة في تونس**" ويتركز نشاطها في المناطق الوعرة من جبال المغيلة وسمامة والسلوم بمحافظتي **القصرين** و **سيدي بوزيد**. [4]

---

[1] بوعلام برزيق ، مرجع سابق ، ص 125

[2] مركز البحوث والدراسات الإفريقية، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث 2017-2018**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ص 135

[3] عطية ادريس، مرجع سابق ص 172.

[4] بوعلام برزيق ، مرجع سابق ، ص 125

وعلى الصعيد الليبي فقد عرفت كذلك تمركز للجماعات الإرهابية منذ القرن الماضي، فقد شُهدت مواجهات عنيفة منذ التسعينيات بين السلطات الليبية و ما يعرف بـ "**الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة**" والتي أسسها **عبد الله الصادق** [1] ، غير أن هاته الجماعة تمت تصفيتها و إنهائها من طرف السلطات الليبية أواخر تسعينيات القرن الماضي . لكن مع تطور الظاهرة الإرهابية بالقارة وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية بشمال إفريقيا أضحت ليبيا أحد معاقل هذا التنظيم فقد "بدأت داعش تهديدها في ليبيا بسيطرتها على مدينة "سرت" عام 2015 لتكون قاعدتها الرئيسية في منطقة شمال إفريقيا إثر فوضى الحرب الأهلية هناك. وقد عمل التنظيم على إيفاد عناصر مقاتلة ذات خبرة للمشاركة في العمليات الميدانية على الأراضي الليبية" [2]. بالإضافة إلى بعض التنظيمات الإرهابية المنتشرة في ليبيا ومنها:

جماعة أنصار الشريعة:

هي ميليشيا إسلام سياسي تأسست في أبريل 2012 بعد نهاية الثورة الليبية وتعتنق الفكر الجهادي وتدعو إلى تحكيم الشريعة الإسلامية في ليبيا، ويوجد لأنصارها فرعان خارج مدينة بنغازي بكل من" سرت- أجدابيا" ، شارك أفراد منها في الثورة الليبية، وأعضاؤها ليسوا جميعاً من الليبيين حيث أن بينهم أجانب من دول الجوار خاصة من تونس، وتُتهم الجماعة بتورطها في عدد من الهجمات وعمليات الإغتيال في ليبيا أبرزها الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بنغازي، وتم تصنيفها كمنظمة إرهابية،

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في 10 يناير 2014 كما أدرجها مجلس الأمن الدولي على لائحة الإرهاب في 20 نوفمبر 2014 "[3]

ب. **منطقة الساحل الكبرى**

نيجيريا:

لقد برزت التهديدات الإرهابية في دولة نيجيريا مع تصاعد الخطر الإرهابي للجماعات المتطرفة المحلية و الأخرى القادمة من الخارج على غرار، «**حركة تحرير دلتا النيجر** ذات التوجهات الإرهابية المتطرفة، والتي بدأت هجماتها ضد المنشأت البترولية بالمنطقة و إختطاف العاملين بها منذ سنة 2006، بالإضافة إلى جماعات صغرى مثل حركة **طالبان النيجيرية** " [4] . إلا أن التهديدات الإرهابية بهذه الدولة تطورت بشكل كبير و أخذت منحنى خطير وهذا مه بروز ما يعرف "بجماعة **بوكو حرام** التي تعني التعليم الغربي حرام ، لم يكن ظهورها تعبيرا عن التهميش وتنامي المد السلفي على حساب الصوفي وحسب، بل أيضا التشابك الجهادي-القبلي في بنية بوكو حرام وهي التي تعتمد على عرقية الكانوري المسلمة التي ترفض هيمنة **الهوسا-الفولاني** على السلطة في

[1] عطية ادريس، مرجع سابق ، ص 172

[2] بوعلام برزيق ، مرجع سابق ، ص 125

[3] محمود ضياء الدين عيسى ،_التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها، **مجلة آفاق عربية** ، العدد 1، مارس 2017.ص 20 .

[4] عطية ادريس، مرجع سابق ص177.

ولايات الشمال، ولعرقية الكانوري تلك امتدادات عابرة للحدود في تشاد والنيجر والكاميرون استطاعت بوكو حرام توظيفها مثلما وظفت كذلك تحول الجهاد العالمي من القاعدة إلى داعش في العام 2014 عبر مبايعة تنظيم الدولة الإسلامية " [1] . فقد قامت هاته الجماعة بدعم التنظيمات الإرهابية وتمويلها عن طريق مداخيل الفدية الخاصة بتحرير الرهائن، "وقد بلغ مجموع الفِدى التي دفعتها حكومة الكاميرون ما بين 2013 و 2014 ما مجموعه3.57 ملايين دولار، في حين وصلت قيمة الفدى التي دفعتها حكومة نيجيريا في الفترة ما بين 2017 و 2018 ما يُقدَّر ب 7 ملايين دولار " ([2]) .

"وفي أواخر عام 2015 وبتحالف بوكو حرام مع تنظيم الدولة الإسلامية التنظيم الأخطر في العالم في الآونة الأخيرة، ليعيدوا تسمية أنفسهم بولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، بما يُرجح مزيداً من التعقيدات للهجمات الإرهابية في نيجيريا خلال عام 2017". ([3])

الشكل رقم (1) منحنى بياني لعمليات بوكوحرام والخسائر البشرية الناجمة عنها بين عامي 2009-2017

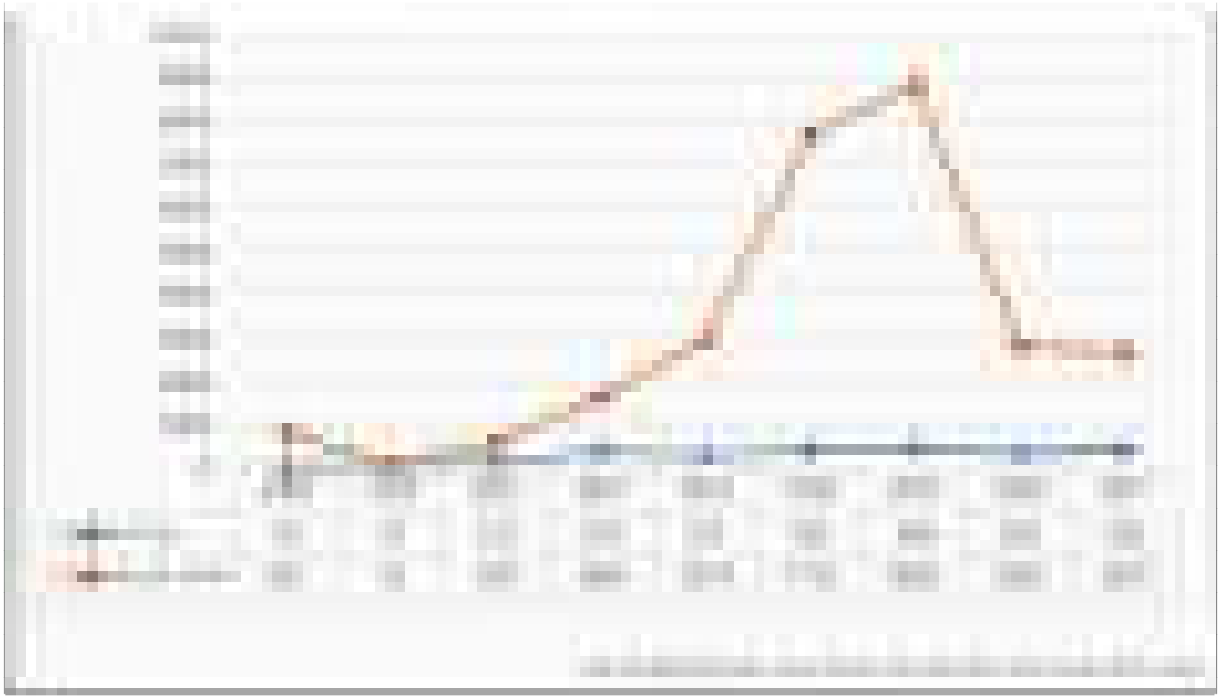

المصدر: بوعلام برزيق،"التهديدات الأمنية اللاثمائلية وأثرها في السلم والأمن في إفريقيا "مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية ،العدد 01، سبتمبر 2018)،ص.128.

فالشكل البياني يوضح لنا ارتفاع الهجمات الإرهابية على المدنيين، ففي الفترة الممتدة ما بين سنتي 2009-2011 كانت الهجمات متوسطة الحدة إين بلغ مجمل الضحايا ما يقارب 1486 ضحية مدنية و180 حادث، غير

1 بوعلام برزيق ، مرجع سابق ، ص 127

2 المكان نفسه

3 سماح إسماعيل، مرجع سابق.ص3.

هاته التهديدات الإرهابية عرفت تطور نوعي من حيث الكم والنوع في الفترة ما بين 2012-2015 وتعتبر مرحلة الذروة في أعمال جماعة بوكو حرام وسجلت بها أعلى المقاييس، وبلغ مجمل الضحايا ما يقارب 21188 ضحية مدنية 1066 حادث، وقد عرفت الهجمات انخفاضاً ملحوظاً في الفترة ما بين 2016-2017 وقلت نسبة الهجمات ليصل عدد الضحايا في هذه الفترة 5494، لكن عدد الحوادث بقي في المعدل نفسه بـ 743حادثاً.

ت. منطقة شرق إفريقيا

حركة شباب المجاهدين الصومال

جاءت حركة الشباب ضمن أخطر الجماعات الإرهابية في عام 2017 في تقرير مركز الديانات والجغرافية السياسية(CRG) إذ جاءت توقعات المركز بسيطرة هجمات حركة الشباب المتشددة في شرق إفريقيا، حيث ستستغل نقاط ضعف الحكومة الوليدة في الصومال، وصراعات القوات الموالية للحكومة. بالإضافة إلى شن هجمات معقدة في العاصمة، مقديشو، بعد أن استعادت العديد من المستوطنات التي كانت تحررت ثم تخلى عنها الاتحاد الأفريقي ومع التركيز على الصومال ستستمر في تنفيذ هجمات انتقامية ضد الدول الاقليمية التي تقود عمليات ضدها في الصومال. كما ستكون كينيا أكثر عرضة للعمليات الإرهابية من قبل حركة الشباب، وسيتمدد التهديد أيضاً إلى إثيوبيا وأوغندا، ومن المحتمل أن تتوسع عملياتها في2017 الى تنزانيا، مُستغلة في ذلك التهميش العرقي والديني من قبل الحكومة العلمانية. [1]

إحصائيات لمجمل العمليات الإرهابية بالقارة 2019.

ومع توسع رقعة التهديدات الإرهابية بالقارة الإفريقية، أصبح لزاماً رصد تطور هاته الظاهرة التي نهشت كيانات الدول الإفريقية، أين قام المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب برصد الهجمات الإرهابية بالقارة وتحليلها بشكل بيانات ومن بين هاته البيانات المقدمة في آخر تقرير للمركز للفترة الممتدة من 16 جانفي 2019 إلى غاية 31 جانفي 2019 ما يلي:

[1] مركز البحوث والدراسات الإفريقية، مرجع سابق ص 133.

خريطة رقم (4) خريطة توضيحية لتمركز الجماعات الإرهابية من 16 جانفي 2019 إلى غاية 31 جانفي 2019

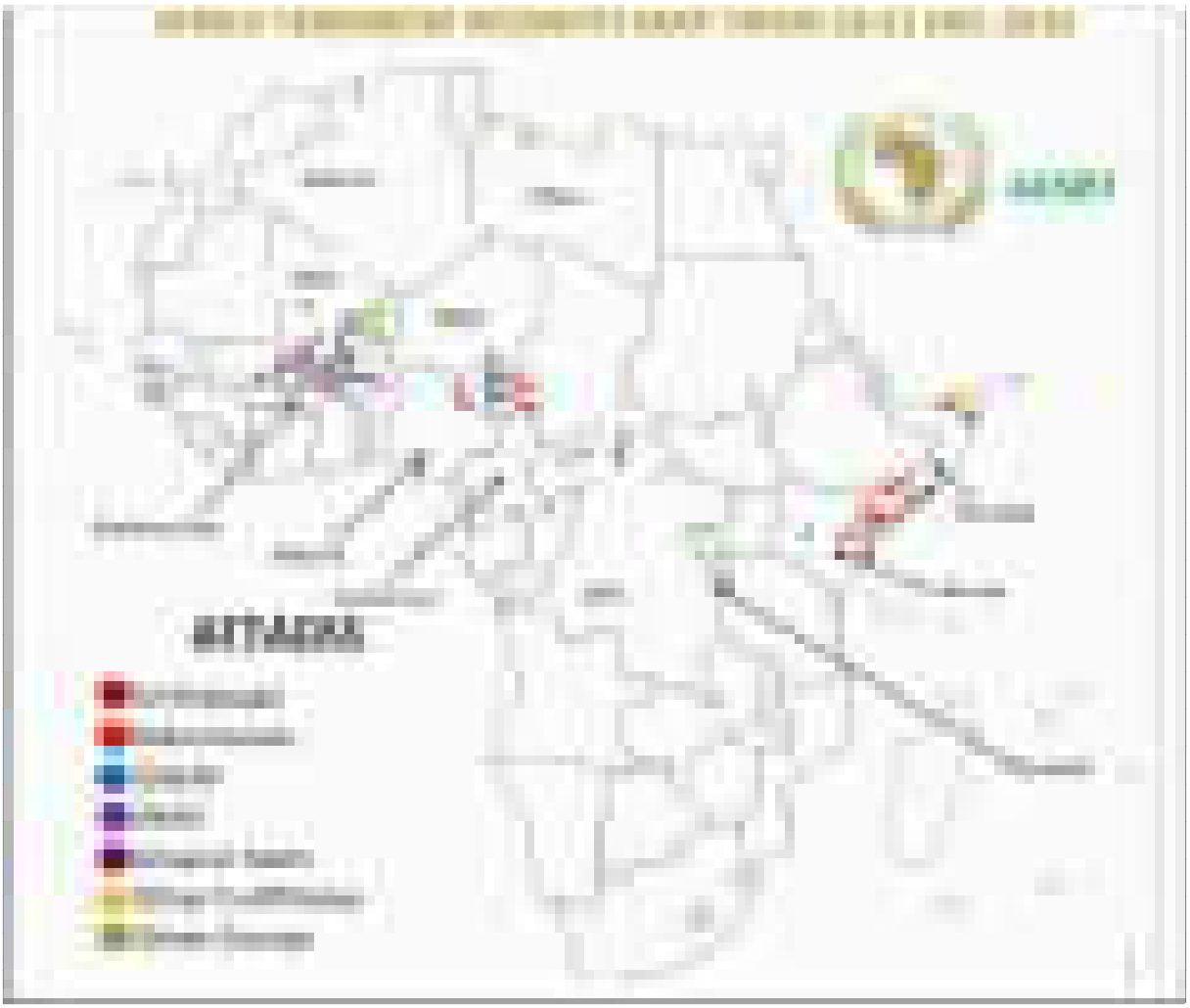

المصدر: المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب فيفري 2019

نسب الهجمات الإرهابية في إفريقيا حسب الجهات

بسبب تعدد الجماعات الإرهابية وتنوع مناطق نشاطها قام المركز الإفريقي برصد تجمع هاته الجماعات الإرهابية وإحصاء معدلات هجماتها في القارة ،وهذا حسب التمركز الجهوي وفق النموذج الموضح في الشكل

الشكل رقم (2) نسب الهجمات الإرهابية في إفريقيا حسب الجهات

المصدر: المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب فيفري 2019

حصيلة الهجمات الإرهابية بإفريقيا

الشكل رقم (3) حصيلة الهجمات الإرهابية بإفريقيا

22. Synthesis Terrorist Groups Activities in Africa

Table 4: Synthesis of Terrorist Groups Activities in Africa

			al-Shabaab	Boko Haram	ISWAP	JNIM	Ansarul Islam	Other IS Affiliates	Others	Sub-Total	TOTAL
Attacks		Military & Security	4	2	5	3	1	-	7	22	59
		International Org.	4	-	-	3	-	-	1	8	
		Gov. Off. & Institutions	1	-	-	1	1	-	4	7	
		Civilians	1	3	-	2	-	-	16	23	
Victims	Deaths	Military & Security	54	-	51	16	5	7	7	140	248
		Civilians	2	8	-	2	-	-	96	108	
	Injured	Military & Security	47	10	14	44	4	-	16	135	204
		Civilians	5	10	-	-	-	-	54	69	
Means of attack		IEDs	6	-	1	4	-	-	7	18	59
		SALW	2	5	4	3	2	-	19	35	
		Mix (IEDs & SALW)	1	-	-	1	-	-	-	2	
		Kidnapping	-	-	-	1	-	-	3	4	
Lost (Killed)			107	6	5	3	-	75	111	307	307
Arrested			17	-	-	1	-	13	30	61	61

Source: ACSRT Database, 2019

22

المصدر: المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب فيفري 2019

إحصائيات الهجمات الإرهابية بإفريقيا

الشكل رقم (4) إحصائيات الهجمات الإرهابية بإفريقيا

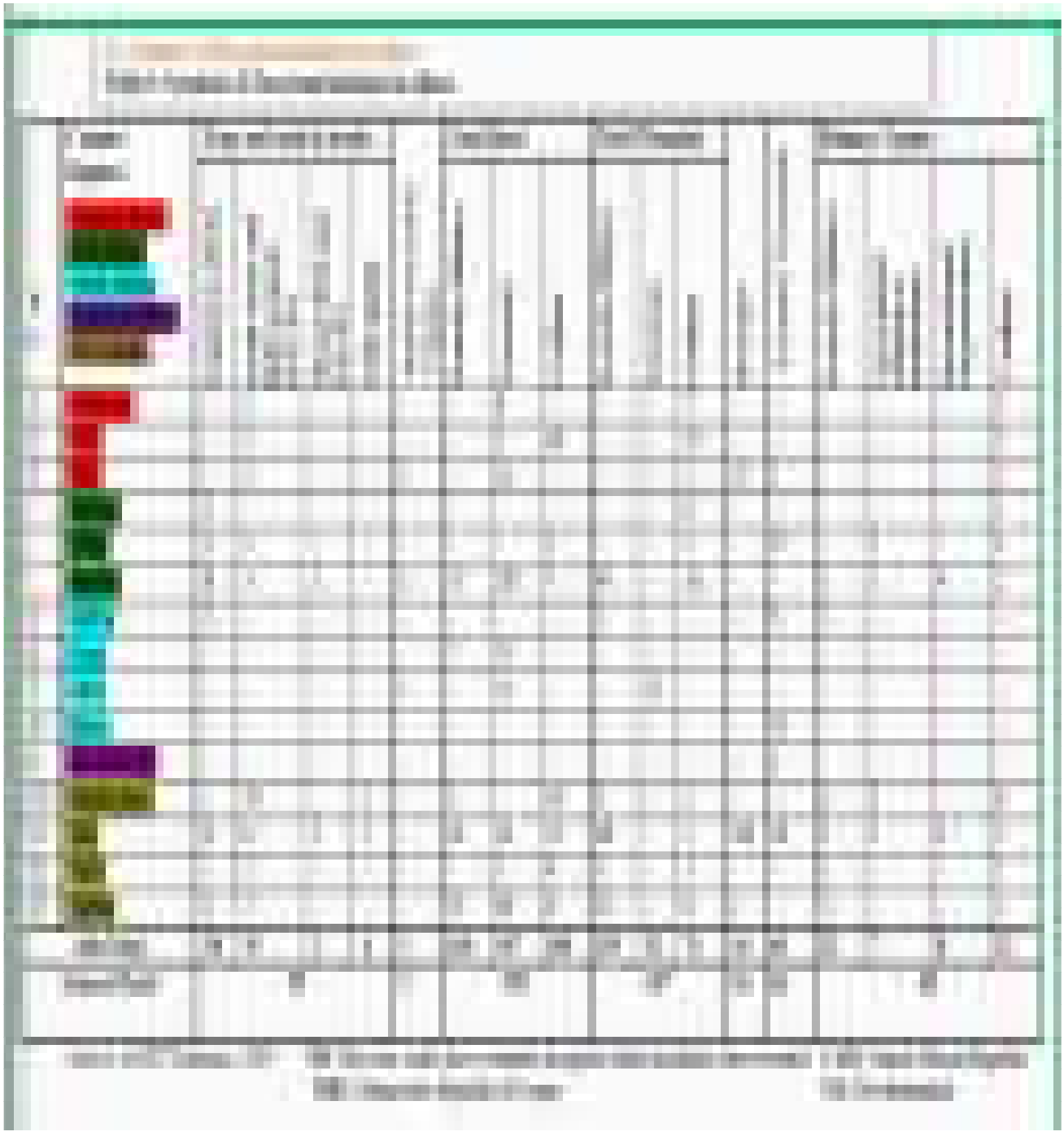

المصدر: المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب فيفري 2019

ملخـص الفصل الأول

تعد الإستراتيجية من أهم الطرق التي يعتمد عليها للوصول إلى تحقيق الأهداف بأقل الخسائر وبالجودة المطلوبة، فالدولة التي تبتغي تحقيق أهدافها المسطرة في برنامجها التنموي لبد لها من إنتهاج، خطة إستراتيجية محكمة بالضوابط والأسس المعمول بها في بناء وصياغة الاستراتيجيات القوية، وعلى غرار هاته الدول فإن جل أو معظم الدول الإفريقية تحاول النهوض والتطور عن طريق بناء إستراتيجية صلبة لتقوية اقتصادها

وتنمية بنيتها التحتية، غير أن هاته الدول الإفريقية ولكونها تقع في رقعة جغرافية شاسعة بالإضافة لتعرضها للإستعمار الأوروبي فإنها تعاني من مشاكل داخلية عويصة تجعل من بناء الدولة أمر صعباً.

من مخلفات الحقبة الاستعمارية الحكم الأبوي والديكتاتوري في الدول الإفريقية، إين يتم تركيز السلطة والنفوذ في يد فئة معينة دون غيرها بينما باقي الفئات تعيش في تهميش ومعاناة وفقر، هذا الأمر الذي أجج الوضع وخلق حركات إنفصالية تطالب بالعدالة والمساواة، لتتطور لحركات إجرامية مسلحة وإرهابية تنخر قلب الدولة الإفريقية وتضعفها، فقد عرفت القارة الإفريقية عدة حركات إرهابية منذ نهاية القرن الماضي إلى يومنا هذا، حتى صنفت القارة الإفريقية كمنبع ومصدر للظاهرة الإرهابية. هاته الأخيرة التي أصبح لها تنظيم وهيكل محكم يسهل عليها التوغل والتمدد في الدول الإفريقية وإستقطاب وتجنيد الشباب لصالحها، وقد أسفرت الأعمال الإرهابية عن سقوط العديد من الضحايا بالإضافة لتخريب الممتلكات العمومية والخاصة.

لكون الظاهرة الإرهابية قد تغلغلت في الدول الإفريقية وأصبحت مصدر تهديد لأمنها وإستقرارها، بادرة هاته الدول لإيجاد حلول وآليات تحول وتنامي الظاهرة في القارة، أين لجأت للتعاون الإقليمي والتكتل لمواجهة الظاهرة الإرهابية.

الفصل الثـــانـي

الجهود الإفريقية والجزائرية لمكافحة الإرهاب قبل تأسيس الأفريبول

المبحث الأول المقاربات و الإستراتيجيات الإفريقية و الجزائرية لمكافحة الإرهاب

بعد تغلغل الظاهرة الإرهابية في أوساط الدول الإفريقية حاولت هاته الأخيرة التخلص من هذا التهديد الخطير المسمى الإرهاب عن طريق مكافحته والتصدي له بشتى الوسائل، ولقد إنتهجت الدول الإفريقية عدة وسائل منها الطريق المسلحة وكذا الطرق الدبلوماسية والسياسية للحد من إنتشار الظاهرة الإرهابية، غير أن عملها بطريقة إنفرادية لم يحقق لها النجاح التي كانت تنشده وتطمح له، ولكون الظاهرة الإرهابية عابرة للحدود أصبح لزاماً على الدول الإفريقية إقامة تعاون وتكتل إقليمي لمواجهة تمدد الإرهاب وإنتشاره. وهذا تم تجسيده في عدة مبادرات إقليمية متعددة لمحاولة منع ومكافحة الإرهاب بالقارة،

المطلب الأول: المقاربة الإفريقية في مكافحة الإرهـاب

بسبب الفقر والمشاكل التي تتخبط فيها الدول الإفريقية والذي من شأنه تأجيج الحركات الإنفصالية والإرهابية، لذا لجأت بعض الدول إلى إنشاء مبادرات للتكامل والتعاون الإقليمي فيما بينها في مختلف الميادين والمجالات وخاصة تلك المتعلقة بمحاربة ومكافحة الظاهرة الإرهابية كونها المهدد الأساسي لبناء الدولة في إفريقيا. ولعل من بين هاته المبادرات الإقليمية التي حاولت الدول الإفريقية الخروج بها من أزماتها:

أولاً -إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية

إن تفاقم المشاكل الأمنية وتفشيها في جل الدول الإفريقية وضع هاته الأخيرة في حالة إستنفار و في أزمة لبد لها من حل، و مما زاد من الأزمة تفجيرات نيروبي و دار السلام التي دقت ناقوس الخطر لتفشي الإرهاب ، و كنتيجة للهجمات الأخيرة تم عقد جمعيه لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر سنة 1999، و عقد إتفاقية تعد الأولى من نوعها في القارة وأعتبرت مرجعية مفصلية في مجال منع و مكافحة الإرهاب ، "وقد جرى إقرار هذه الإتفاقية من جانب القمة الإفريقية الخامسة و الثلاثين في الجزائر خلال عام 199، مما وفر إطار للعمل الجماعي الإفريقي في مجال منع و مكافحة الإرهاب."[1]. وتعتبر هذه الإتفاقية كنقطة إنطلاق لبداية لمكافحة الإرهاب في القارة كما عززت التعاون الإقليمي في المجال الأمني، كما أنها جاءت كنتيجة لمؤتمرات وإجتماعات عديدة سبقتها ومهدت لميلادها، ومن الإجتماعات والإتفاقيات التي سبق الإتفاقية.

1. القرار رقم (**28**) AHG/RES.213في عام 1922 في مؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية الذي ينص على تعزيز التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب. [2] وقد تم عقده بدكار في يوليو من سنة 1992 وهو يهدف لتعزيز التنسيق و التعاون بين الدول الأعضاء، وتناول في تناياه عدم السماح بإتخاذ الدين و الفروق العرقية و الإجتماعية كدافع للقيام بالأعمال الإرهابية.

[1] عطية ادريس، مرجع سابق ص 196

[2] مدوني علي، مرجع سابق ص 299

2. مؤتمر تونس سنة 1994تم إعتماد الإعلان (**30**)2. AHG/DECL حول مدونة السلوك للعلاقات فيما بين البلدان [1] . وجاء هذا المؤتمر عقب مؤتمر دكار بسنتين في جلسة إستتنائية في يوليو 1994 أين أعربت الدول الإفريقية به عن رفضها لكل أعمال العنف والتطرف في المنطقة.

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أدخلت الظاهرة الإرهابية لمصاف العالمية أدركت الدول الإفريقية خطورة الوضع التي هي به ، قام الإتحاد الإفريقي بعقد إجتماع طارئ بداكار بمبادرة من السنغال بتاريخ 17 أكتوبر 2001 ، " و تبنت هذه القمة ما عرف بـ "**إعلان دكار ضد الإرهاب**" ، و الذي أدان بشدة آنذاك هجمات 11 سبتمبر و دعا إلى تقوية الإتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب من خلال وضع برتوكول إضافي يأخذ في الإعتبار الحقائق الدولية الجديدة لتطور الإرهاب " [2] ، فقد كان إجتماع دكار منعرج مهم في تطوير إتفاقية منع و مكافحة الإرهاب في إفريقيا ، و أعقبه مباشرةً عقد جلسة خاصة بمبادرة السودان للجنة المركزية لآلية منع و إدارة و حل الصراعات في إفريقيا بنيويورك في 16 نوفمبر 2001 ، إين تم الإتفاق على "دعوة الدول التي لم تكن قد وقعت على الإتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب إلى إستكمال التوقيع و التصديق عليها، و على الإتفاقيات و البرتوكولات الدولية ذات الصلة" [3] الأمر الذي سهل عملية التعاون في المجال الأمني و التنسيق بين الدول المنطوية تحت الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب ، ومع تسارع الأحداث و المتغيرات الدولية و الأوضاع الأمنية بفعل الإنتشار الرهيب للظاهرة الإرهابية عجلت الدول الإفريقية لعقد اجتماع لوضع خطة عمل إستراتيجية لمكافحة الإرهاب وكان هذا في "سبتمبر 2002 في الجزائر العاصمة، وترمي إلى تعزيز وتنفيذ اتفاقية الجزائر بشأن منع الإرهاب ومكافحته. وتشجع الخطة الدول على التصديق على الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها على أراضيها. كما يشجع الدول على وضع تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب مثل التهميش والفقر والحرمان."[4]

" ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 06 ديسمبر 2002، و التي وقعت عليها آنذاك 49 دولة من الدول الأعضاء على الإتفاقية ، في حين صادقت 40 دولة . وتوفر الإتفاقية الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب على الصعيد القاري" [5] ، و تم تبني " **البرتوكول الملحق لإتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا**" في عام 2004 وذلك بناء على توصيات قمة داكار الإفريقية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب والذي كان الهدف منه تحديث الإتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب ، "وقد اعتمد في 8 يوليو 2004 في أديس أبابا ، خلال الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي. هذا البروتوكول يهدف أساسا لتعزيز التنفيذ الفعال للإتفاقية ولتفعيل المادة 3 (د)

[1] مدوني علي، مرجع سابق ص 299

[2] عطية ادريس، مرجع سابق ص 199

[3] المكان نفسه

[4] Lalloux Aurelle Sarambe ,**LES MÉCANISMES DE LUTTE CONTRE LE TERRORISME EN AFRIQUE DE L'OUEST : QUEL IMPACT?** Thèse soumise à l'Université d'Ottawa dans le cadre des exigences du programme , Ottawa, Canada, 2018

[5] عمورة أعمر، مرجع سابق ، ص 42

من البروتوكول على إنشاء مجلس السلم و الأمن للاتحاد الأفريقي، والحاجة إلى تنسيق وموائمة جهود القارة في مجال منع الإرهاب ومكافحته من جميع جوانبه وكذلك تنفيذ الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة [1] وقد تم التوقيع على البروتوكول من قبل 41 دولة بينما صادقت 10 دول فقط عليه ولكي يتم إدخاله قيد الخدمة لبد من أن تصادق 15 دولة أخرى عليه ، " وصدقت عليه 12 دولة هي (الجزائر ،بوراندي، إثيوبيا، الجابون، ليبيا، مالي ، موزنبيق ، النيجر ، رواندا ، جنوب إفريقيا ، و تونس) و وقعت عليه 32 دولة [2] وقد تضمنت الإتفاقية في شكلها النهائي و المعدل ستة أجزاء بالإضافة للعديد من الالتزامات و الإتفاقيات في مجال التعاون بين الدول الأعضاء و من بينها :

1. مراجعة القوانين الوطنية وتجريم الأعمال الإرهابية وجعلها قابلة للعقاب بعقوبات ملائمة.
2. منح الأولوية للتوقيع والتصديق لكافة الآليات الدولية المرفقة بالمعاهدة.
3. توفير إجراءات لتطبيق الإتفاقية كسن التشريعات والقوانين وتكوين محاكم جنائية وفق ما هو مطلوب بموجب الآليات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.
4. تبليغ الأمين العام بكافة القوانين الردعية التي تفرضها الدول الأعضاء لمرتكبتي الجرائم الإرهابية.

كما دعت الإتفاقية إلى التعاون لمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية في إطار التشريعات و الإجراءات الوطنية لكل منها في مجال تبادل المعلومات بشأن الأعمال و الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية[3] ، ولهذا تعد هذه الإتفاقية الإفريقية الحجر الأساس الذي أعطي دفعة نوعية في التعاون و التنسيق الإقليمي في مجال منع و مكافحة الإرهاب كونها وضعت قوانين و تشريعات ملزمة للدول الأعضاء في مجال التعاون بالإضافة لإتسامها بالشمولية و راعت الفروق الخصوصيات لكل دولة إفريقية.

ثانياً-مجلس السلم والأمن الإفريقي

حاولت منظمة الوحدة الإفريقية تحقيق بعض الأهداف التي ترمي إلى توحيد الشعوب الإفريقية وتفعيل آليات التعاون بينها، ووضع دعائم الأمن والسلم داخل القارة، كما أنها تمكنت من تحقيق العديد من الأهداف على غرار تصفية القارة الإفريقية من الإستعمار ومحاربة ظاهرة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، إلا أن هذا لم يكن كافياً مما إستدعى تكوين آلية منع وإدارة وحل النزاعات الإفريقية و التي تهتم بحل النزاعات الإقليمية لكنها هي الأخرى تم تطويرها بعد الإنتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، هذا الأخير الذي لم يتضمن في ميثاقه التأسيسي آلية لحفظ السلم و الأمن بالقارة من جهة و لم يرى مستقبل آلية منع وإدارة وحل النزاعات الإفريقية، و من أجل تدارك هذه المشكلة "قرّرت القمة السابعة والثلاثون لمجلس رؤساء الدول

---

[1] Lalloux Aurelle Sarambe, Op. Cit

[2] الإتحاد الإفريقي، التقرير عن وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي(حتى 11 يوليو 2012)، الدورة العادية الحادية والعشرون9-13 يوليو 2012- أديس أبابا، إثيوبيا، ص 41.

[3] عطية ادريس، مرجع سابق ،ص 198.

والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية والتي عقدت في لوساكا في جويلية 2117 ، دمج الآلية كجزء من أجهزة الإتحاد الإفريقي إلاّ أنّها قررت التوسع في دراسة كافة البدائل والاحتمالات فيما يتعلق بتفعيل عمل هذه الآلية بما في ذلك مراجعة الهياكل والإجراءات وطرق العمل الخاصة بالجهاز المركزي للآلية وحتى إمكانية تغيير الاسم" [1] ،لتستمر المشاورات و اللقاءات بين الدول الإفريقية لتأسيس هيكل تنظيمي محكم يعني بحفظ الأمن و السلم بالقارة ، لتتكلل الجهود و المبادرات في الاجتماع المنعقد بـ دوربان بجنوب إفريقيا التي قام فيها رؤساء الدول والحكومات بـــ " اعتمد البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي في دوربان، جنوب أفريقيا في يوليو 2009 ودخل حيز التنفيذ في ديسمبر .2003 ولقد كان إعتماد هذا البروتوكول نقطة تحول نظرا لكونه عزز بشكل كبير سلطات الاتحاد الأفريقي فيما يخص منع وتسوية النزاعات وأدخل قواعد إجراءات جديدة منحت مصداقية إضافية للاتحاد الأفريقي .وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى المادة التي تمنع أية دولة عضو، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن، من المشاركة في المداولات وعمليات صنع القرار المتعلقة بالنزاعات التي تكون هذه الدولة طرفا فيها" [2] ويعتبر الآلية الأكثر نجاعة و فعالية لفض و تسوية النزاعات في إفريقيا ، و يتضمن في البروتوكول المنشئ له إثنين و عشرون مادة تم التطرق فيها للهيكل التنظيمي للمجلس و مهامه ، كما وفر كذلك خمسة دعائم و أسس لهندسة الأمن و السلم في إفريقيا ، مما جعل منه ألية ديناميكية و منسجمة مع كافة الأطراف و قد تطرقت المادة الخامسة من البرتوكول المنشئ لهذا الجهاز في فقرتها الأولى إلى تشكيلة المجلس حيث أنه يتكون من 15 عضواً يتم إنتخابهم على أسس متساوية على النحو التالي" (10)أعضاء لفترة عامين، وخمسة (5) أعضاء يتم انتخابهم لفترة ثلاثة سنوات، وذلك بهدف ضمان الإستمرارية و يكون ذلك على أساس التمثيل الإقليمي العادل وبطريقة التناوب [3] ،ولكي يقوم المجلس بمهامه بسلاسة و بدقة تم إرفاق المجلس بمجموعة من الهيئات المساعدة له وهي كما يلي :

أ- **هيئة الحكماء :** وتتكون من خمس شخصيات لها مكانتها لدى قطاعات المجتمع كافة، وذات إسهام في مجالات السلم والأمن والتنمية، ويقوم باختيارهم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي، ويعينُون مدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر .وتقوم هيئة الحكماء بتقديم النصح إلى المجلس وإلى رئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والاستقرار وتعزيزه في القارة، وتقوم أيضاً وبناء على طلب المجلس، أو بمبادرتها الخاصة باتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم الجهود المبذولة من المجلس ورئيس المفوضية كّلها لمنع الصراعات، وتقدم الهيئة تقاريرها للمجلس، ومنه للمؤتمر [4]، كما

---

1 زياني كلثوم ، **الإتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2012/2011)، ص 125.

2 الإتحاد الإفريقي ، تقرير رئيس المفوضية **تعزيز تصميم وفعالية إفريقيا في إنهاء النزاعات و تحقيق السلام المستدام** ، دورة خاصة 30-31 أغسطس 2009 طرابلس، ص 6.

3 زرو نعيمة و خالد الغالية ، **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية** ، مذكرة ماستر غير منشورة ، (جامعة بجاية: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015/2014) ،ص 16 .

4 محمد هيبة علي أحطيبة ، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية** ، م. 27، ع. 3 ، (سنة 2011)،ص 635.

تحرص الهيئة على تقديم تقارير حول أنشطتها لكل من رئيس المفوضية ورئيس الإتحاد الإفريقي وهذا بشكل دوري ومنتظم، وتعد الهيئة كمجلس إستشاري

ب- **نظام الإنذار المبكر:** يهدف إلى تسهيل عملية توقع النزاعات بما يتيح التحرك السريع من أجل منعها، ويتكون من وحدة مركزية في أديس أبابا بإثيوبيا ووحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأمنية للتجمعات الإقليمية، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات، ولم يتم بعد اكتمال إنشاء نظام الإنذار القاري المبكر[1] ويتكون هذا النظام من21 عضواً، فضلاً عن رئيس الجهاز، وهم موزعون كما يلي : نائبان (2) سكرتيران (2) و مسجلين (2) ، وعدد 15 محللاُ خمسة منهم محللون سياسيون يعملون كرؤساء لأفرع النظام في أقاليم القارة الخمسة ،إذاً فالهدف منه هو رصد و إستشراف حدوث النزاعات في القارة وإستباق الأمور قبل نشوب النزاع مما يعطي الأفضلية في التحرك للمجلس.

ت- **القوة الإفريقية الجاهزة:** وهي عبارة عن آلية لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية والحيلولة دون تفاقمها عند وقوعها، بالإضافة إلى ردع العدوان الخارجي عن القارة لمنع تدويل الصراعات الإفريقية، وتتكون القوة من فرق جاهزة تضم عناصر عسكرية ومدنية، كما تضم أيضا لجنة أركان الحرب وتتجلى مسؤوليتها في تقديم المشورة وتقديم المساعدة للمجلس فيما يخص المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية بهدف تعزيز السلم والأمن [2] ، وبفضل هذا الجهاز يتمكن المجلس من تدارك النزاعات قبل تفاقمها و قبل تدخل الدول الأجنبية لإضفاء طابع الدولية عليها.

ث- **صنـدوق السلم :** أنشئ صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم، وذلك من خلال الاعتمادات المالية في ميزانية الاتحاد الأفريقي، ومن مساهمات الدول الأعضاء، ونسبة من المعونات الاقتصادية من داخل القارة أو من خارجها، ثم المساهمة الطوعية "التبرعات"، كما يحق لرئيس المفوضية قبول أي تمويل من المجتمع المدني والأفراد، وأية مصادر أخرى من خارج أفريقية بشرط أن يكون ذلك وفقاً لمبادئ الاتحاد وأهدافه[3] ،تم إنشاء الصندوق لجعل المجلس مستقلاً في إتخاذ قرارته لإن التمويل من جهات أجنبية سواء كانت دولية أم خاصة سيؤثر بالسلب على قرارات المجلس.

لقد لعب مجلس السلم و الأمن دوراً مهما في بسط الأمن في القارة وهذا بفضل الإجراءات التي قام بها كإستحداث آلية قوات حفظ السلام التي تهتم بفض النزاعات بطريقة سلمية و دبلوماسية و كذا تسهر على إستخدام الوساطة و المصالحة بين المتنازعين، وتقوم بالتنسيق و التعاون بين الدول الأعضاء في مجال حفظ الاستقرار و الأمن بالقارة بالإضافة إتخاذ إجراءات ردعية و قمعية كالعقوبات الاقتصادية و

1 زياني كلثوم ، مرجع سابق، ص 131.

2 بودن زكريا، مرجع سابق، ص 172.

3 محمد هيبة علي أحطيبة، مرجع سابق، ص 637.

في حال عدم الإستجابة تهدد بالقوة العسكرية، إلا أن المجلس أخفق في تسوية بعض النزاعات وهذا لضعف فعالية مؤسسات الإتحاد الإفريقي زيادة على نقص الخبرة لدى المجلس و تفشي الفساد وتغلغله في القارة ، و مما صعب عمل المجلس و حال دون تحقيق المجلس لأهدافه المسطرة نقص الإمكانيات المالية و المادية و كثرة الصراعات في إفريقيا بالإضافة لعرقلة بعض أطراف النزاع لعمل المجلس.

لم تكن آليتي إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية ومجلس السلم والأمن الإفريقي المبادرتان الوحيدتان في إفريقيا بل كانت هناك مبادرات أخرى حاول بسط السلم في القارة والقيام بالتعاون الإقليمي للنهوض بالتنمية في إفريقيا لعل أهمها

1- **لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة**(CEMOC):وهي مبادرة تهدف من خلالها الجزائر إلى معالجة المسائل الأمنية في إطارها الإقليمي وإبعاد أي محاولات للتدخل الأجنبي في المنطقة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتضم لجنة قيادة الأركان المشتركة قيادة لأركان الجيش تتولى إدارة المهام التكتيكية والإمكانيات العسكرية للدول الأعضاء، إلى جانب مهمة تبادل المعلومات الإستخباراتية في مجال مكافحة الإرهاب مختلف الجماعات الجهادية المسلحة المنتشرة في المنطقة بالإعتماد على وحدة المراقبة والإستطلاع (Unite De Fusion Et De Liaison) المعرفة بإختصار بـ (UFL)ويتواجد مقرها بالجزائر [1].

وتم الإعلان .الرسمي عن تشكيلها في 21 أفريل 2010 وتعتبر مدينة تمنراست مقراً له.

2- **المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس):** عبارة عن آلية مؤسساتية للتعاون الإقليمي تضم 15 دولة، وقد تم تأسيسها سنة 1975 في معاهدة لاغوس بنيجيريا وكان الهدف منها التعاون في المجال الاقتصادي والصناعي،" دخل التعاون في مجال مواجهة الإرهاب دائرة جماعة دول الإيكواس منذ إنشاء آلية منع و إدارة الصراعات و حفظ السلام غرب القارة الإفريقية في عام 1999 وقد كان البروتكول المؤسس لهذه الآلية الأساس لمرحلة جديدة في إدارة و حل الصراعات غرب إفريقيا" ([2]) ، وقامت المجموعة بحل النزاع في ليبيريا سنة 1990 و القضاء على التمرد الداخلي هذا بالإضافة لحل أزمة سيراليون سنة 1991 بالتنسيق مع قوات الجبهة الثورية.

3- **مبادرة الإيجاد (IGAD):** هي تجمع لثمان دول في التجمع الإقليمي للتنمية لكنها كانت مهتمة بملف الإرهاب في إفريقيا وتمدده،" ففي سنة 2006 أطلقت (**IGAD**) برنامجاً لمدة أربع سنوات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا باسم (برنامج بناء القدرات لمكافحة الإرهاب)، إهتم البرنامج ببناء القدرات والثقة في منطقة الشرق الإفريقي. وركز البرنامج على خمس عناصر مهمة: تعزيز الإجراءات القانونية، العمل

[1] بودن زكرياء، مرجع سابق، ص 158.

[2] عطية ادريس، مرجع سابق، ص 207.

على تعزيز التنسيق بين أعضاء المنظمة في مكافحة الإرهاب، تعزيز الرقابة على الحدود، التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات، وضع إطار إستراتيجي مشترك[1]

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

تعد الجزائر من الدول ال تعرضت للظاهرة الإرهابية، التي حطمت بنيتها التحتية وهددت أمن ساكنيها. إلا انها تمكنت من تخطي الأمر ومحاربة الإرهاب بفضل إستراتيجيات وقوانين إنتهجتها، تم تسميتها فيما بعد بالمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب. فما هي هاته المقاربة؟ وعلى ماذا إستندت؟

بفضل تجربة الجزائر الطويلة مع الظاهرة الإرهابية وتعاملها معها بإحترافية، جعل منها دولة مهمة على المستوى الإقليمي والدولي وإكتسبت إعتراف دولي وإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وإحلال الأمن والسلم في المنطقة. وأضحت تجربتها أو مقاربتها مثال يحتدي به على المستوى الدولي نظير جهودها ودورها في تسوية النزاعات، فالجزائر قد وضعت مبادئ صارمة لتجسيد مقاربتها ومن أبرز هاته المبادئ: ([2])

1- مبدأ عدم التفاوض مع التنظيمات الإرهابية.
2- مبدأ العمل على ضرورة تجفيف المنابع المادية والفكرية للظاهرة الإرهابية.
3- مبدأ المقاربة الشاملة المستندة للربط بين السلم والأمن والتنمية لمواجهة التهديد الإرهابي.
4- مبدأ التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
5- مبدأ التعاون والشراكة مع الشركاء خارج المنطقة الإفريقية والمغاربية.

كما أن الدولة أو النظام الجزائري إنتهج إستراتيجية شاملة تقوم على المسامحة وشراء السلم الإجتماعي عن طريق تطبيق بعض الآليات والحلول التي تمكن بفضلها من إخماد حدة الهجمات الإرهابية وجعل المواطن الجزائري يميل إلى الاستقرار والسلم ويمكن سرد هاته الآليات فيما يلي:

I.الأليات الداخلية (المحلية): وهي الإجراءات التي تم تفعيلها محليا وهي تستهدف الفرد الجزائري بما فيه الفرد الإرهابي والإجرامي:

1-الآليات العسكرية والأمنية: وهي تلك الجهود والإجراءات الإحترازية التي عمدت الدولة الجزائرية لتفعيلها بهدف محاربة الظاهرة الإرهابية، حيث كان هدفها تصفية الوجود الإرهابي وتكوين شبكة إستخباراتية محلية لتمكينها من معرفة مواقع الجماعات الإرهابية وإستهدافها والقضاء عليها. ومن بين الإجراءات المعتمدة آنذاك:

[1] محمد بشير جوب، "جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب"، **مجلة قراءات افريقية** ، ع.24، (ديسمبر 2018). ص 27

[2] ساحل مخلوف، "المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب :الأسس والآليات"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، ع. 3، جامعة الأغواط، (جانفي 2016) ، ص 32.

1-أ فرق الدفاع الذاتي: وهم مجموعة من الفلاحين وكذا المواطنين القاطنين بالمناطق المعزولة والنائية الذين تم تسخيرهم من قبل السلطات لمراقبة ومتابعة تحركات الجماعات الإرهابية، "وتجاوز أفراد هذه الميلشيات 200ألف عنصر أغلبهم من السكان العزل الذين اتخذوا مواقف حيادية خشية

وخوفا أكثر منهم تواطؤا خاصة الذين يقطنون المناطق الريفية البعيدة عن الثكنات ومخافر أجهزة الأمن وجدوا أنفسهم رهائن وخاضعين على الدوام لضغط الإرهابيين " [1]، أين تم تزويدهم بأسلحة لا تستعمل إلا في حالة الدفاع عن أنفسهم، وكان دورهم إستخباراتي أكثر من كونه دفاعي نظراً لمعرفتهم بتضاريس المنطقة وكذا بالنقاط المخفية والعمياء بها.

1-ب وحدات الحرس البلدي: "تم إنشاء عدد كبير من وحدات الحرس البلدي في البلديات والمناطق الريفية المعزولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-207 ليوم 2-09-1993 الذي حدد مهام وعمل هذا السلك وكان الهدف من الشرطة البلدية التي أعيد تسميتها بالحرس البلدي بموجب المرسوم التنفيذي رقم96 -265 ليوم 03-08-1996 هو المساهمة المحلية في عملية حفظ الأمن والسلم العمومي مع المساهمة في عمليات مكافحة الإرهاب في القطاع الإداري الذي تتبع له .وقد بلغ عدد هذه الوحدات في الجزائر حوالي 2213 مفرزة تم إنشاؤها ما بين 1994-1997 وهي الفترة التي امتازت باشتداد أعمال العنف لاستعادة النظام العام"[2] ، و تم نشر هاته الوحدات في القرى المعزولة و البعيد التي تعرض قاطنوها للتهديد من قبل الجماعات الإرهابية في حال عدم تعاونهم معهم حيث مثلت هاته الوحدات تمثل همزة وصل بين الأجهزة الأمنية و قاطني البلديات و المداشر النائية وكانت مهمتها حماية المنشأت الوطنية بالمنطقة بالإضافة للتصدي للجماعات الإرهابية الصغيرة المبعثرة بين المداشر و القرى.

1-ج فرق مكافحة الإرهاب: "أنشئ جهاز لمكافحة الإرهاب الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية (B M P J) حيث، بلغ عددها على امتداد التراب الوطني 200 فرقة أوكلت إليها مهمة جمع وفرز وتولي مسؤولية جمع المعلومات المتعلقة بملف الإرهاب لمتابعة أفضل وتنسيق فعال. إن إرساء مثل هذه الفرق في المناطق المدنية بالسيطرة على الوضع وإنشاء بنك للمعلومات، فضلا عن الأجهزة المسيرة أليا وعن الوسائل المستخدمة في اكتشاف المتفجرات قد حسنت من شروط العمل وسمحت لهذه الفرق أن تثبت جدارتها ميدانيا وتضمن مردودية في كل عملية" [3]، وكان الهدف منها كذلك جمع المعلومات وتبادلها بين الهيئات الأمنية الأخرى بهدف تحديد مواقع الجماعات الإرهابية. كما إستعملت السلطات الجزائرية آليات أخرى إبان العشرية الحمراء كالإجراءات الوقائية كقانون الطوارئ والتفتيش الدائم للأشخاص والمركبات

---

1 عمر بيلوم ، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992-2015** ، مذكرة ماستر ، (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2014/2015)، ص 863 ، سنة 2015، ص 86.

2 وقازي عقبة ، مرجع سابق ، ص 25

3 عمر بيلوم ، ، مرجع سابق ، ص 87

2- الأليات السياسية: هي تلك القوانين التي سنتها الدولة بهدف تأمين حقوق الإنسان وتعزيزيها ومنها:

أ.**سياسة المصالحة الوطنية وفروعه:** قدم هذا المشروع ثلاثة مراحل، ويتعلق الأمر بقانون الرحمة الذي تم إصداره عام1995 ، ثم تلتها سياسة الوئام المدي التي أطلقت عن طريق الإستفتاء عام1999، ثم ميثاق المصالحة الوطنية الذي تمت الموافقة عليه عن طريق الإقتراع عام 2005.[1]

وتعد هذه القوانين كتدابير تحفيزية للمغرر بهم من أجل العودة والإندماج في الوسط المدني. وقد مرت إستراتيجية المصالحة الوطنية بمراحل و إتخذت ثلاث أوجه هي :

أ-1 قانون الرحمة: لقد جاءت النواة الأولى لفكرة قانون الرحمة بمبادرة من الرئيس الجزائري الأسبق "اليامين زروال" وتم إصداره بموجب الأمر الرئاسي 95-12 الصادر في فيفري 1995 المتضمن تدابير قانون الرحمة. "ويُقصد بهذا الإجراء أن يتقدّم حاملو السّلاح المختبئون في الجبال والمنخرطون ضمن الجماعات الإرهابيّة إلى مصالح الأمن بتسليم أنفسهم والتّعهّد بعدم الرّجوع إلى النّشاط الإرهابيّ، ويُطلق على القائمين بذلك تسميّة "**التّائبين**". [2]، بالإضافة لإستفادة المعنيين من تدابير خاصة حسب المادة الثانية من قانون الرحمة التي تنص على " يستفيد الأشخاص المذكورون في المادة الأولى أعلاه، وفقاً للشروط التي حددها هذا القانون وحسب الحالة، من أحد التدابير الآتية: (الإعفاء من المتابعات الوضع رهن الإرجاء، تخفيف العقوبات) "[3]، الملاحظ ان قانون الرحمة قد أُصدر في وقت حرج جداً بالنسبة للوضع الأمني في الجزائر لإنه تزامن مع إستفحال ظاهرة الإغتيالات السياسية والمجازر الجماعية للمثقفين والإعلاميين. وبالرغم من جميع التحفيزات التي جاء بها والنتائج الإيجابية التي حققها، إلا أن بعض الجماعات الإرهابية رفضت هذا القانون وشككت فيه مما جعلها تصعد من عملياتها الإرهابية. الأمر الذي جعل السلطة تقوم بتطوير آلية قانون الرحمة وتعطيه إسم جديد وتحفيزات أكبر.

أ-2 قانون الوئام المدني: لقد جاء هذا القانون متزامناً مع تقلد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم ، "وقد تم تطوير هده السياسة وقانون الوئام المدني ابتداء من البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في 06 جوان 1999 الذي كلف الحكومة اعداد هدا المشروع وعرضه على البرلمان للمناقشة قبل المصداقة عليه يوم 8 جوان 1999 بالأغلبية المطلقة في الغرفة السفلى (المجلس الشعبي الوطني) يوم11 جويلية في الغرفة العليا بالأغلبية المطلقة أيضا وبناءا على دين تم استصدار القانون الوئام المدني(رقم 99-08 الصادر يوم 13 جويلية 1999) ليوضع للاستفتاء الشعبي ودلك تماشيا مع اصرار رئيس الجمهورية على اعطاء

1 أدم قبي، "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي"، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، ع. 30، جامعة ورقلة، (سبتمبر 2017)، ص.515.

2 عمروس عمَّارة، "أسس وآليات الاستراتيجية الجزائريّة لمكافحة التّطرّف العنيف"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، ع. 01 ، (جوان 2018) ،ص 57.

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر 95-12 المؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق لـ25 فبراير 1995 المتضمن تدابير قانون الرحمة

غطاء سياسي ودستوري لمسعاه"[1]، و قد أعقبه إجراء إستفتاء شعبي في 16 سبتمبر 1996، و الذي حضي بقبول الأغلبية الساحقة الراغبة في إستتباب السلم و الأمن . ويهدف قانون الوئام المدني إلى إنشاء تدابير تتلائم مع الأشخاص المتورطين في الأعمال الإرهابية الذي يرغبون في التوقف عن نشاطهم والعودة للوسط الاجتماعي، كما يهدف قانون الوئام المدني إلى:

- ✓ السعي إلى وضع حلول للوضعية التي تشهدها البلاد.
- ✓ وضع حلول نهائية لأسباب الإضطراب وفتح باب التوبة أمام المتورطين في أعمال إرهابية.
- ✓ تجفيف منابع الفتنة وتكريس مبدأ الإعفاء من المتابعة.
- ✓ حماية ضحايا الإرهاب والتكفل بهم.

و إستجابة لهذا القانون قام أكثر من 6000 إرهابي بتسليم نفسه و إسترجاع مالا يقل عن 4500 قطعة سلاح ، و كان هذا كفيلاً بتقليل الهجمات الإرهابية و تراجعها . وبفضل النتائج المحققة عزمت الدولة الجزائرية لإضافة تحسينات لقانون الوئام المدني وهذا ما تجسد في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

أ-3 ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: "في الرابع عشر من شر أوت2005 طرح الرئيس مشروع **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني، والذي صادق .عليه الشعب بالأغلبية المطلقة بنسبة % 97.38 في الاستفتاء المنظم يوم التاسع والعشرين من سبتمبر2005 و عليه فان الميثاق جاء لرد الاعتبار للمؤسسات الأمنية جراء الحملة التشككية في مهنيتها، وتبرئتها من التهّم الموجهة إليها فيما يخص المجازر الجماعية والتقتيل خارج القانون وغيرها، وكان لهذه الأداة الحوارية، دور فعال في مجال مواجهة الإرهاب والتطرف في الجزائر؛ وتضييق نطاق استخدام الآلة العسكرية في مواجهة الإرهاب، بالإضافة إلى العمل على تحسين مستوى المعيشة"[2] ، و قد أضاف هذا الميثاق إجراءات تحفيزية أكثر من سابقية الأمر الذي جعل الجماعات الإرهابية تعلن توبتها و إعادة إدماجها في المجتمع مع إعطاءها تحفيزات و أولويات إجتماعية.

ب – إعلان حالة الحصار وحالة الطوارئ :"تبنى في المرحلة الأولى المشروع الجزائري أليات تشريعية استثنائية ومختلفة لمواجهة الإرهاب حيث الإعلان عن حالة الحصار في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91/196 بتاريخ 04 جوان 1991، كما قام المشروع بإعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92/44 المؤرخ في 09 فيفري 1992، وفي 2011 تم رفع حالت الطوارئ، وبذلك عززت إرادت الدولة في تعزيز اختبار الشعب للديموقراطية والتعددية السياسية" [3]

---

1 أمحند برقوق ، " الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب " ، في : https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1% (ت.نشر:2017/11/07، ت . الإطلاع 2019/03/20).

https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%

2 وقازي عقبة ، " الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب " ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، ع. 04 ، (ديسمبر 2015)،ص 26.

3 آدم قبي، مرجع سابق، ص 516.

3-الآليات الاقتصادية والإجتماعية: بهدف تهدئة الجبهة الاجتماعية وإستقطاب الفئات الاجتماعية التي قد تنظم للجمعات الإرهابية وتشكل خطراً عليها، عمدت الحكومة الجزائرية لإنتهاج بعض السياسات الاقتصادية والإجتماعية ولعل أهمها:

✓ الاهتمام بالسياسات الإجتماعية التي تتميز على الخصوص بإجراءات حمائية متقدمة في مجالات عديدة، منها الاستثمار في التربية والتعليم والتكوين والعمل والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني وحماية الفئات المحرومة [1]، حيث كان العرض منها بعث الشعور بالمساواة والعدل بين الفئات المجتمعية وأنهم قد حققوا مكسباً مهم لا يمكنهم التفريط فيه

✓ اللجوء إلى الاهتمام بالمشاريع الصغيرة في كل القطاعات، حيث قامت الجزائر بالإطلاق مجموعة من الوكالات العمومية بهدف تمويل المشاريع الصغيرة مثل الوكالة الوطنية للقرض المصغر، كذلك الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وغيرها. [2] ، والتي شكلت للقضاء على مشكل البطالة التي كان يعانيها معظم الشباب بالإضافة إلى محاولة إعادة بعث الاقتصاد المحلي والوطني و إنعاشه بهاته المؤسسات الخدماتية و التجارية في معظمها.

✓ تقديم قروض بدون فوائد قد تصل إلى 10.000.000 دينار جزائري، كما تم منحهم مزايا ضريبية خلال مرحلة الإنشاء، وهذا الأمر انعكس على مستوى البطالة في أنماط الشباب خاصة حاملي الشهادات من 21.4 % عام 2010 إلى14.3 % في سبتمبر 2013 ثم إلى 13 % في أبريل 2014. [3] ، وهو يهدف أيضا لإمتصاص البطالة وتدعيم الاقتصاد و الإنتاج الوطني.

✓ تجنيد الشباب البطالين في صفوف قطاع الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن الأخرى، إذ وصل عدد المجندين 785000 جندي 1998 بعد ما كان سنة 1992 عددهم يقدر ب 235000 جندي. [4]، وهذه الإستراتيجة لها وجهان فالأول هو القضاء على البطالة أما الثاني فهو إحتواء الشباب في المؤسسات الأمنية بهدف تعزيز الوحدات القتالية والشبكة الإستخاراتية وإعطائهم تحفيزات وأولويات إجتماعية.

✓ محاولة معالجة مشكلة السكن أمام انتشار البيوت القصديرية بالمناطق الحضرية، وهذا نتيجة للترويع الكبير للسكان ما ادى بهم الى النزوح الى المناطق الآمنة بحثا عن الأمن، نتيجة معاناتهم من ويلات الإرهاب في المناطق التي كانوا يعيشون فيها، وخاصة عند تفشي ظاهرة الإرهاب والعنف والمجازر البشعة التي كان ضحيتها الريف بشكل أساسي أدت إلى نزوح ريفي للبحث عن مأمن من العمليات الإرهابية. [5]

---

[1] سارة جلاب، مرجع سابق، ص 70

[2] عرار حنيفة و شلابي صبرينة، مرجع سابق، ص 91

[3] آدم قبي ، مرجع سابق ، ص 516.

[4] عرار حنيفة و شلابي صبرينة مرجع سابق، ص 93.

[5] سارة جلاب ، مرجع سابق ، ص 71

ففي هاته المرحلة عرفت النزوح والإفراغ التام للقرى والمداشر من السكان الذين تركوا منازلهم و ممتلكاتهم هرباً و خوفاً من الهجمات الإرهاب، الأمر الذي خلق ضغط كبير على المدن بسبب و تفشي ظاهرة البيوت القصديرية.

II. الأليات الخارجية

بعدما أدركت السلطة الجزائرية خطورة الظاهرة الإرهابية قامت بعدة مبادرات إقليمية ودولية في محاولة منها لخل نوع من التنسيق و التعاون الأمني لمحاربة الظاهرة الإرهابية، و منع انتشارها خاصة في الدول القريبة منها لهذا عمدت إلى القيام بمجموعة من المبادرات منها:

1- **الآليات الإقليمية**: يمكن إيجاز المساعي والمبادرات التي قامت بها الجزائر على المستوى الإقليمي والقاري في النقاط الآتية:

- ✓ التّوقيع والمصادقة على الاتّفاقيّة العربيّة لمكافحة الإرهاب سنة 1998 ، وفيها ورد تمييز المقاومة عن .الإرهاب من حيث معيار الشّرعيّة والهدف، ثم على المعاهدة الإفريقيّة لمحاربة الإرهاب سنة 1999
- ✓ مبادرة" الشراكة لأجل تنميّة إفريقيا **NEPAD** "الّتي ركّزت الجزائر في تصوّر فحواها على أهمّية التّنميّة ونشر ثقافة السّلم في التّصدّي للإرهاب والتّطرّف.
- ✓ إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب CAERT سنة 2004 بالجزائر.
- ✓ المساهمة في نشأة مجلس السّلم والأمن الإفريقي سنة 2004 الّذي انبثق عن" قمّة لوزاكا" للاتّحاد الإفريقي، وتتمثّل مهمّته في توحيد الجهود الأمنيّة وتفعيل التّنسيق في المجال الإستراتيجي بين دول الاتّحاد.
- ✓ انضمام الجزائر إلى حوار الحلف الأطلسي مع دول المتوسّط سنة 2004، ويتمّ الاهتمام بانضمامها إلى هكذا مباد ا رت إقليميّة بالنّظر إلى تجربتها الثّريّة في مجال مكافحة الإرهاب.
- ✓ إنشاء وحدة الاندماج والاتّصال FLU ذات المهمّة الإستخباراتية
- ✓ إنشاء مركز إقليمي CEMOC في مدينة" تمن ا رست "الجزائرية تتمثّل مهمّته في التّنسيق الإستراتيجي العسكري بين الدّول الخمس :«الجزائر، ليبيا، مالي، النّيجر وموريتانيا"، وهي المشكّلة لما يسمّى" **دول الميدان**." وقد تمّ تجسيد هذه الخطّة في شهر سبتمبر 5119 وتضمّنت إنشاء" جيش نظامي موحّد يقوم بتنظيم نفسه وفق خطّة إقليميّة تعتمد على القدرات الذّاتية لدول المنطقة دون وصاية قوّات أجنبيّ. [1]

2- **الآليات الدولية:** تمثلث مساهمة المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي في:

[1] عمروس عمّارة ، مرجع سابق ، ص 60.

بناء الاستراتيجية الدولية في محاربة جميع أشكال التمويل الجماعات الارهابية وإستطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم وتحرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها التنظيمات الارهابية في المنطقة وتم ذلك على مستوى مجلس الأمن في 18 ديسمبر2009 . وقد تجلت أيضا مساهمة الجزائر في مكافحة الارهاب على المستوى الدولي في إطار الجهود الدولية لإرساء تعاون وتنسيق في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.[1] . فقد أضحت التجربة أو المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب نموذج دولي يقتدى به.

من الملاحظ أن المقاربة الجزائرية لمنع ومكافحة الإرهاب كانت لها نتائج كبيرة وقد لاقت استحساناً في الوسط المحلي والإقليمي، إذ إستندت على سد منافذ الظاهرة الإرهابية ومسبباتها كالبطالة والفقر وغيرها من الأمراض الاجتماعية التي تعد الدافع الأساسي لثورة الشعب، وإنضمامه للجماعات الإرهابية بالإضافة للإجراءات والتدابير الوقائية ومحاولة الاستعانة بالمواطنين المدنيين "كقوات الدفاع المدني". كما وضفت المقاربة مبادئ صارمة لمكافحة الإرهاب كتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية وعدم التفاوض مع الإرهابية في إطار إحتجاز الرهائن. كما أعطت المقاربة دورا ريادياً للجزائر على المستوى الإقليمي، فقد كانت الجزائر صاحبة أكثر المبادرات الإقليمية والقارية في مجال مكافحة الإرهاب، وكان لها الفضل في إدراج قانون تجفيف منابع تمويل الإرهاب على المستوى الدولي. إلا أن ما يعاب عليها هو أنها إهتمت بالجانب الإجتماعية الاقتصادي أكثر من اللازم في محاولة منها لشراء السلم الاجتماعي، الأمر الذي خلف آثار إقتصادية كبيرة على الجزائر، بالإضافة لإعطاء إمتيازات خيالية للتائبين كالمنحة والمسكن والحق في محاكمة من يصفهم بالإرهابيين، مما يفتح الباب أمام محاولة بعض الشباب بالإنخراط في هاته الجماعات لا لشيء سوى للحصول على الامتيازات الممنوحة.

المبحث الثاني: المنظور الجزائري للظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية والجهود المبذولة لمكافحتها

[1] قبي آدم، مرجع سابق، ص 517.

الجزائر كغيرها من الدول الإفريقية قد تعرضت للظاهرة الإستعمارية ثم أعقبتها ظهور ما يسمى بالظاهرة الإرهابية، التي كانت لها نتائج سلبية على الجزائر خاصة وعلى الدول الإفريقية بصفة عامة. الأمر الذي رسخ عقيدة قوية للسلطة الجزائرية وهي عقيدة عدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، خصوصاً فيما تعلق بمسألة محاربة الإرهاب. وقد إنتهجت الجزائر مقاربة فريدة من نوعها إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، ولعبت بفضلها دوراً ريادياً في إحلال الأمن والسلم بالقارة. كما كانت لجزائر مواقف صارمة ضد التدخل الأجنبي في القارة بالإضافة للعديد من المبادرات والمساعي التي حاولت من خلالها تسوية النزاعات الإفريقية وبناء السلم والأمن الإفريقي. فما هي مواقف الجزائر من التدخل الأجنبي في إفريقيا؟ وما هي أهم الآليات التي بادرت بها الجزائر لفرض الأمن والسلم بالقارة؟

المطلب الأول: رؤية الجزائر للتدخل الأجنبي في إفريقيا

تنظر الجزائر لمحاولات التدخل الأجنبي على أنه فرصة لهاته الدول لبسط سيطرتها على الدول الإفريقية وأحد أوجه الإستعمار المعاصر. وتعد الظاهرة إرهابية هي البوابة التي تستخدمها الدول الكبرى بغية التدخل في إفريقيا بصفة شرعية. إذ يعتبر "**إعادة إحياء مفهوم التدخل**" في إفريقيا من أكبر إنعكاسات الظاهرة الإرهابية على القارة بما في ذلك تنامي التطلعات الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة، حيث يصبح الإرهاب ذريعة تدخل خارجي في سيادة الدول الإفريقية. [1] وبهذا المنطلق للتدخل الأجنبي إتخدت الجزائر موقف الرفض القاطع لأي تدخل أجنبي في القارة بحجة مكافحة الإرهاب، إدراكاً منها بأن التدخل الأجنبي بهذه الحجة ما هو إلا غطاء لأهداف مخفية بالإضافة لإيمانها بقدرة الدول الإفريقية محاربة الظاهرة الإرهابية بدون تدخل أجنبي. والملاحظ أن هناك تنافس فرنسي أمريكي بشأن التدخل في إفريقيا، ففرنسا قامت بالتدخل في مالي بحجة حل الأزمة القائمة هناك. وتسعى فرنسا من خلال تدخلها في مالي للحفاظ على نفوذها في القارة الإفريقية كمستعمرة قديمة وهو ما يبين التأثير الكبير الذي تمارسه حاليا على دول الساحل. [2]، ولتحقيق هدفها قامت بلعب دور الحامي لمالي عن طريق تدويل قضية مالي وحشد الدعم الدولي والإقليمي لمساندة الحكومة المالية. عند إعلان حالة الطوارئ بمالي قامت فرنسا بتقديم دعم عسكري لمالي تمثل في إرسال قوات برية تعدادها 2500جندي شاركت معها وحدات الجيش المالي، وهذا بطلب رسمي من الحكومة المالية. وكان تبرير التدخل على أنه مساعدة مالي لطرد الجماعات الإسلامية المتطرفة وعلى خلفية هذا التدخل جاء الرد الجزائري الرافض للتدخل في مالي، بإعتبار أنها دولة حدودية ولها إمتداد حيوي معها خصوصا بما تعلق بالطوارق، وحرصا منها على ضمان أمنها الداخلي، أين عمدت الجزائر لإيجاد حلول للأزمة المالية عن طريق الحل السلمي دون تدخل أجنبي، وهذا ما جاء به تصريح الوزير أحمد أويحيى آنذاك في قوله: "أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديداً مباشراً للجزائر". [3] في تصريح منها على أن الحل لبد أن يكون داخلي محض وهذا بإشراك جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، ولكي يكون الحل للأزمة على الأقل ذو طابع جهوي إقليمي "بادرت الجزائر بإنشاء القيادة العسكرية المشتركة بين دول الساحل، ومقرها تمنراست والتي تتكون من أربه دول سميت بدول الميدان (les pays du champs) والتي تضم

1 عطية إدريس، **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2014/2013)، ص 417.

2 ساعو حورية و غربي محمد، " موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي " ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** ،ع. 18 ، (جوان 2017.)،ص 258.

3 نفس المرجع، ص 253.

الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر" [1]. ويعتبر هذا التشكيل كردع إفريقي بمنطقة الساحل لمنع التدخل الأجنبي، حيث تري فرنسا أن هذا التحالف الأمني يهدد مصالحها بالمنطقة ويحد من تدخلها. إلا أن كل المساعي الجزائرية لحل الأزمة المالية بطرق سلمية والحيلولة دون التدخل الأجنبي بالمنطقة بأت بالفشل عندما قدمت الحكومة المالية طلباً رسميا للأمم المتحدة بإستصدار قرار يجيز إستعمال القوة العسكرية ضد الجماعات الإرهابية، وهو الشيء الذي جاء لفرنسا كفرصة ذهبية للتدخل أين أبدت استعداداها التام بالتعاون مع الحكومة المالية وتقديم الدعم لها. [2]

وزيادة على التدخل الفرنسي في مالي الذي لم توافق علية الجزائر، فهي أيضا لم توافق على إنشاء قواعد عسكرية سواءا في الجزائر أو في القارة عموما، وهذا ما إتضح في موقفها من إنشاء القاعدة العسكرية الأفريكوم. التي أعلن عن تأسيسها الرئيس الأمريكي الأسبق " جورج وولر بوش" في فيفري 2007، وقد برز هذا الاهتمام الأمريكي بإفريقيا بسبب التنافس الصيني الأمريكي بالمنطقة نظراً للموارد الهائلة التي تزخر بها، وان أفريقيا تعد سوق تجاري مفتوح على مصرعيه، "وقد بدأت القيادة الإفريقية كمشروع لوزير الدفاع الأمريكي السابق "دونالد رامسفيلد" الذي كان يعتقد أن الجيش غير مستعد بصورة جيدة لهذا النوع من عمليات تحقيق الاستقرار في عالم ما بعد الحادي شر من سبتمبر 2001، وقد شُكلت القيادة رسمياً في الأول من أكتوبر 2007 بمقرات مؤقتة في **شتوتغارات** بألمانيا ، مع التوجه إلى إقامة قاعدة متقدمة في إفريقيا بعد عام من ذلك التاريخ" ([3]) فالرؤية الأمريكية كانت تقضي بتوسع قواعدها العسكرية بالعالم و بسط نفوذها على الموارد فيه ، وهذا ما بنطبق على قاعدة الأفريكوم التي تعتبر إمتداد للنفوذ الأمريكي في إفريقيا التي تطمح من خلالها لتحقيق أهدافها التوسعية. كما صرح الجنرال وليام وارد " من مصلحتنا أن تكون إفريقيا قارة مستقرة" [4] في إشارة لأهمية القارة الإفريقية في المنظور المصلحي الأمريكي، ونظراً لمقابلة هذا المشروع بالرفض وبمعارضة شديدة من قبل الدول الإفريقية على غرار الجزائر، صرحت الـ (و.م.أ) بأن القاعدة هي لحفظ السلم والأمن في إفريقيا ولمساعدة الأفارقة لتخطي الأزمات التي يمرون بها، وفي هذا الإطار صرحت السلطات الأمريكية بأهم مهام الأفريكوم في المنطقة والتي من بينها.

"من شأن أفريكوم أن يعزز الأمن والاستقرار والسلامة التي ستنهض بدورها بمستوى الرخاء الاقتصادي والاستقرار في القارة الإفريقية، وإذا جرت هذه الطريقة صحيحة، فإن أفريكوم ستحول دون تحول المشكلات إلى أزمات والأزمات إلى حروب" [5]، في مناورة تطمينيه للشعوب الإفريقية في أن إنشاء هاته القاعدة من شأنه

1 ساعو حورية و غربي محمد، مرجع سابق ص 258

2 المكان نفسه.

3 عطية إدريس، مرجع سابق، ص 238.

4 عطية إدريس، مرجع نفسه، ص 424.

5 مرجع نفسه، ص 241.

مساعدة إفريقيا والنهوض بها إقتصاديا وتنموياً، وأنه سيحفظ السلم والأمن ويكون كصمام أمان للنزاعات التي قد تحدث ويعالجها قبل تفاقمها، غير أن الأسباب الحقيقية والمخفية لإنشاء القاعدة هي:

- **النفط الإفريقي**: " وتعمل الـ(و.م.أ) على إستشراف منابع نفطية جديدة تغذي الشرايين الأمريكية، وهنا تمثل غرب إفريقيا مجالاً رئيسيا لأهداف السياسة الأمريكية من ناحية النفط، من حيث أنها تعد منفذاً جديداً تأمل واشنطن بأن يكون مخرجها من القبضة الغربية التي تسيطر على أسعار النفط العالمية وتتحكم فيها إلى حد بعيد" [1]. الأمر الذي جعلها تبدي إهتمامها بإفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية والباطنية على غرار النفط والغاز وكذا المعادن، وإعتبرت إفريقيا كمصدر طاقوي لها

- **تقليص الدور الصيني:** " إذ أن سعي الصين المتواصل إلى تشكيل إحتياطي إستراتيجي يمكنها من اللجوء إليه في الحالات الطارئة، بعد ان أصبحت ثاني أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم، جعلها تستعمل ما بات يعرف بـ (دبلوماسيتها النفطية) ولا سيمل في الدول الإفريقية النفطية "[2] . فالتنافس الأمريكي الصيني كان أحد الأسباب التي أنشأت من أجلها الأفريكوم وهذا تخوفاً من الاستحواذ الصيني على المناطق النفطية في إفريقيا. بالإضافة لإكتساح السلع الصينية للأسواق الإفريقية.

- **مكافحة الإرهاب:** " حيث تمثل دعوى محاربة الإرهاب وفق التصور الأمريكي إحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية". [3] فالتسويق الأمريكي لمفهوم المساعدة في إطار مكافحة الإرهاب ماهو إلا غطاء للتدخل غير مباشر في الشؤون الداخلية للدول التي تجد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية بها، وهذا ما يحدث في إفريقيا فهي تحمي مصالحها وتحاول تكوين إمبراطورية إستنزافية للثروات الإفريقية بحجة محاربة الإرهاب.

وقد عبرت عدة تنظيمات إقليمية وبعض البلدان الإفريقية عن موقفها من إنشاء قاعدة الأفريكوم وقد تباينت الرؤى في هذا الشأن، فقد كان الموقف الجزائري واضحاً وصارماً أين رفضت إقامة مركز قيادة الأفريكوم على أراضيها إستناداً لعقيدتها التي لا تقبل التدخل الخارجي لشؤنها الداخلية ولا لغيرها.

"حيث عبرت هذه الأخيرة عن موقفها إزاء ذلك من خلال تحديد وزير الخارجية الجزائري السيد مراد مدلسي الموقف الرسمي الذي قد عبر عنه سلفه وزير الخارجية السابق محمد بجاوي مستندا إلى أن سيادة الجزائر لا تقبل مساومة ولو بحجة مكافحة الإرهاب وحسب رأيه فإن الجزائر لديها قدرة تحرك كافية لمحاربته". [4] وأعقب الموقف الجزائر الرسمي "تبنى حلف إتحاد المغرب العربي بشكل رسمي رفضه القاطع بإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة

1 عطية إدريس، **مرجع سابق**، ص 425.

2 المكان نفسه .

3 المكان نفسه.

4 عرار حنيفة وشلابي صبرينة مرجع سابق، ص 106.

وجاء ذلك كرد فعل موحد على مساعي الـ (و.م.أ) لإقامة قيادة عسكرية في شمال إفريقيا. وفي نفس المقام أعلن وزير الدفاع لجنوب إفريقيا في العاصمة كيبتاون ميزاليكوتا في نهاية أوت 2007 أن الدول الإفريقية تعارض إقامة قيادة أمريكية في القارة مشيراً إلى أن تواجد القوات العسكرية في دولة لإفريقية دون أخرى سيؤثر على العلاقات بين دول القارة، وأن هذا لن يشجع على حفظ السلام والأمن في المنطقة".[1]

وقد كانت ردود الأفعال الإقليمية الموحدة إزاء إنشاء قاعدة الأفريكوم نتاج الحنكة الدبلوماسية الجزائرية، التي أقنعت الدول الإفريقية بأن التنسيق لبد أن يكون تنسيق أمني إقليمي فقط. وأن التدخل الأمريكي عن طريق الأفريكوم لن يحل المشكلات بل سيزيدها تعقيداً، إضافة لخسارة الدول الإفريقية السيطرة التامة على أقاليمها.

المطلب الثاني: المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب

إن إستفحال الظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية إستلزم على هاته الدول تأسيس وإنشاء مركز يُعنى بدراسة الظاهرة الإرهابية والبحث في حيثياتها، في محاولة منهم لفهم الظاهرة قصد مجابهتها بأفضل الطرق والوسائل. وقد توجت هذه الخطة بميلاد المركز الإفريقي للدراسات و البحوث وهذا "في الاجتماع الوزاري عالي المستوى للاتحاد الإفريقي، المنعقد بالجزائر يومي الحادي عشر و الرابع عشر من سبتمبر 2002".[2] فخطة الجزائر تضمنت التعاون الإفريقي في المجال الشرطي و التحكم في المناطق الحدودية، بالإضافة لتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية و تبادل الخبرات و المعلومات. وقد جاءت فكرة إنشاء هذا المركز من قبل الجزائر نظراً لخبرتها وحنكتها في محال مكافحة الإرهاب وقد لاحقت فكرتها تأييدا كبيرا من الدول الإفريقية. ويعد المركز جهاز من أجهزة الإتحاد الإفريقي " وله 42 فرعاً وطنياً، و7 فروع جهوية، ويقوم بتبادل المعلومات وتقديم المساعدات في مجال التكوين الخاص بمكافحة الإرهاب بين الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي". [3] و قد تم إفتتاح المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (ACSRT) سنة 2004 ومقره الجزائر العاصمة ، ويعد كهيكل لمفوضية الاتحاد الأفريقي ، وفقا لبروتوكول إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1999 بشأن منع و مكافحة الإرهاب. إذ يضم خيرة من الخبراء العسكريين الذين يقومون بدراسة الظاهرة الإرهابية وتمركز الجماعات الإرهابية وتحركها وسبل مكافحتها والقضاء عليها. "وجرى تدشينه بالفعل في العام 2004، بحضور الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وذلك أثناء إنعقاد الاجتماع الحكومي عالي المستوى الثاني لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، في الجزائر خلال الفترة الممتدة من الثالث عشر إلى الرابع عشر من أكتوبر 2004." [4] ، وبإعتباره جزء من مفوضية الإتحاد الإفريقي و تابع لها فإنه "يرأس المركز مدير يقدم تقاريره إلى رئيس المفوضية من خلال مفوض السلم والأمن. المركز يعتبر جزء من إدارة السلم والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويضم المركز الدولي الموظفين

1 عرار حنيفة وشلابي صبرينة مرجع سابق، ص 106.

2 نفس المرجع، ص 448

3 أعمر عمورة ، مرجع سابق ، ص 45

4 عطية إدريس، مرجع سابق ، ص 449

المحليين. ويخضع تعيين موظفي المركز للقواعد ولوائح الاتحاد."[1]،و يتلقى مدير المركز مساعدة من مجلس إستشاري يعين من طرف رئيس المفوضية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد. كما يعمل المجلس كآلية للمراجعة الدورية وتقييم المناهج والبرامج والميزانية والمالية وغيرها من العمليات والجوانب الإدارية للمركز لغرض ضمان الأداء الفعال، تمشيا مع قواعد وأنظمة الإتحاد الإفريقي بالإضافة إلى المهام والأدوار الآتية: [2]

- مراجعة هيكل وميزانية المركز مقابل أنشطته وإحتياجاته وتقديم توصيات إلى أجهزة الإتحاد الإفريقي.
- تأكد من أن المعلومات التي تنشرها موثوقة ويمكن التحقق منها.
- الامتثال للمدونات الأكاديمية للسلوك والأخلاقيات التي تحكم البحث وتحليل.
- تنظيم ندوات منتظمة للدول الأعضاء لرفع وعيهم، لمعالجة المشاكل والتحديات الرئيسية وتعزيز الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب في أفريقي

يعتبر هذا المركز أهم المبادرات الإقليمية لحفظ السلم والأمن في القارة. إذ يمكن الدول الأعضاء من التعمق في الدارسات الإرهابية ،و كونه مركز بحثي متميز وفريد من نوعه إفريقياً في شؤون الإرهاب ومكافحته كانت له مهام الأدوار منها :

- مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على وضع استراتيجيات للوقاية ومكافحة الإرهاب.
- تطوير وصيانة قاعدة بيانات حول مجموعة من القضايا المتعلقة بالوقاية ومكافحة الإرهاب، لا سيما على الجماعات الإرهابية وأنشطتها في إفريقيا، وكذلك على الخبراء والمساعدة التقنية المتاحة. قاعدة البيانات هذه كذلك كما يجب أن تكون التحليلات متاحة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد [3].
- وضع برامج تدريبية وذلك بتنظيم الإجتماعات والندوات بمساعدة من الشركاء الدوليين وذلك لمنع الأعمال الإرهابية ومكافحتها في إفريقيا.
- يساعد المركز الدول الأعضاء على تطوير خبراتها وإستراتيجياتها لمنع الإرهاب ومكافحته [4].
- إجراء الدراسات والتحليلات حول أفضل الاستراتيجيات والطرق لقمع تمويل الإرهاب

---

1 Larry Gbevlo-Lartey Esq، **Also Special Representative of the African Union Chairperson for Counter-Terrorism Cooperation. Appointed March 2016** , www.caert.org.dz, p 2

2 Larry Gbevlo-Lartey Esq.، Loc. cit

3 Larry Gbevlo-Lartey Esq ، Loc. cit

4 الإتحاد الإفريقي، **ميثاق الإتحاد الإفريقي لعدم الإعتداء و الدفاع المشترك** ، الدورة العادية للمؤتمر ، 31جانفي 2005. ص 12.

فضلا عن الأدوار التي يؤديها المركز في مجال منع ومكافحة الإرهاب فإن له عديد الأنشطة البيداغوجية والأكاديمية التي تتيح للباحثين نشر خبراتهم وتدوينها. ومن بين الأنشطة التي قام بها المركز

- تنظيم ملتقيات وندوات قارية إقليمية وآخري بالتنسيق مع الشركاء الأجانب كالإتحاد الأوروبي. وهذا بغية تبادل الخبرات وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمحاربه الظاهرة الإرهابية،" بحيث قام المركز الإفريقي للدراسات والبحوث في مجال الإرهاب بالتعاون مع الحكومة الإسبانية بتنظيم ملتقى على مدار ثلاثة أيام تحت موضوع (مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا) في الفترة الممتدة من الثاني إلى الرابع من أفريل 2008، بالمقر الرئيسي للمركز بالجزائر العاصمة." [1] والذي يهدف لتنسيق الجهود الدولية وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب

-إلقاء المحاضرات والدروس لفائدة الدول الإفريقية العاجز عن محاربة الإرهاب، بالتعاون مع دول الإتحاد الأوروبي، من أمثلة ذلك " إفتتاح درس حول تحليل الخبر العملي" لفائدة ثلاثين مشاركاً. ممثلين في ثلاثة عشر دولة والذي نظم بمقر المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بدعم من الشرطة الفيدرالية الألمانية."[2] ، حيث تقرر عرض هذا الدرس بسبب عجز بعض الدول الإفريقية وعدم قدرتها على محاربة الإرهاب، و تم من خلال هذا الدرس إدراك سبب العجز و تحليله.

- التعاون والتنسيق الإفريقي الأوروبي في المجال التقني والمعلوماتي، وفي هذا الإطار " يتعاون المركز مع العديد من الخبراء الألمان الذين يقدمون دروساً حول تقنيات التقييم والتحليل لمسؤولي بلدان الساحل والبعثة الإفريقية في الصومال والحكومة الإنتقالية في الصومال ونيجيريا" [3] ويهدف هذا التكوين لتطوير وتحسين قدرات البلدان الإفريقية على التحليل والتعامل بشكل أفضل مع الظاهرة الإرهابية وكيفية التصدي للجماعات الإرهابية بشكل جماعي إقليمي منظم

وهكذا وبفضل هذا المركز وتواجده بالجزائر أصبحت هاته الأخيرة مطلعة على جميع الأمور المتعلقة بالإرهاب في القارة الإفريقية، مما يعطيها أفضلية الإطلاع على أحدث وأنجع الإستراتيجيات لمكافحة الظاهرة الإرهابية.

1 عطية إدريس مرجع سابق، ص 452.

2 المكان نفسه.

3 المكان نفسه.

المطلب الثالث: الجزائر والإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي

إن كثرة الصراعات والنزاعات في القارة الإفريقية وبالأخص بمنطقة الساحل الإفريقي جعل من المنطقة منطقة خصبة وحاضنة مثالية للجماعات الإرهابية المنتشرة هناك، الشيء الذي بات يمثل تهديداً حقيقياً للمنطقة وللدولة الجزائرية باعتبارها دولة حدودية مع بلدان الساحل الإفريقي، فضلا عن الإمتداد التاريخي والجغرافي وحتى القبلي بين القبائل الصحراوية في الجزائر ونظرائها في منطقة الساحل، مما جعلها تنتهج دبلوماسيتها ومقاربتها الأمنية بالمنطقة، في محاولة منها للحد من النزاعات في منطقة الساحل.

أولاً: خلفيات التدخل الجزائري بمنطقة الساحل

لقد جاء التدخل الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقية لعدة أسباب و رؤى إستراتيجية بمدى خطورة إستفحال الظاهرة الإرهابية بالساحل وما ستخلفه من آثار سلبية على الأمن القومي الجزائري، ولعل أهم الأسباب التي إستدعت التدخل الجزائري:

1- العلاقة التاريخية والجغرافية: إن موقع الصحراء الجزائرية الذي يتلاحم مع بعض دول الساحل يؤكد على وجود روابط تاريخية وحتى جغرافية إن لم نقل إنتمائية وقبلية إذ "يعتبر الجنوب الجزائري امتدادا لمنطقة الساحل كما تتقاسم الجزائر الحدود مع ثلاث دول تقع في قلب منطقة الساحل وهي موريتانيا ،مالي و النيجر، النيجر باعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسية إلى جانب بوركينافاسو، والتشاد" .[1] إذا تعد هذه اللحمة و التركيبة الاجتماعية المشتركة نقطة مهمة في تبسيط و فهم العلاقات الجزائرية الإفريقية التي كانت منذ القديم على كل علاقات تجارية تربط منطقة الجنوب الإفريقي بشماله ، ومما عزز هاته الروابط ظهور الإستعمار الذي أرغم العديد من الأفارقة للنزوح نحو الصحراء الإفريقية و الاستيطان بها.

1- **التخوف من تمدد الإرهاب والجريمة المنظمة:** تعد الظاهرة الإرهابية بجميع أشكالها أحد أهم المهددات التي تمس بالأمن القومي الجزائري الذي ما فتئ يحاربها داخلياً حتى دحضها من إقليمه. إلا أنه ومع تأزم الوضع في الساحل تأججت هاته المخاوف مرة أخرى،" هذه التخوّفات التي يتكرّر التعبير عنها في الخطابات الجزائرية، تنشر عنها حقائق مماثلة منذ2003 ، السنة التي شهدت انتقال عمليات التنظيمات الإرهابية الجزائرية المحلية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) إلى الصحراء، وانتهاجها نهجًا جديدًا يقوم على مدِّ تحرّكاتها"[2] ولعل ما يبرز و يأكد هذا التخوف عديد الهجمات و العمليات التي قامت بها هاته الجماعات الإرهابية بالمناطق الحدودية الجزائرية مع الساحل على غرار عملية اختطاف 32 سائحًا أوروبيا في الصحراء الجزائرية بين مدينتي جانت وإليزي في أفريل 2003، الهجوم الإرهابي على موقع المركب الغازي الجزائري بمنطقة"تيقنتورين"سنة 2013 من قبل مجموعة الموقّعون بالدماء

1 بوشنافة شمسة، "حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م. 9، ع.1 ، (سنة 2016) ،ص. 41.

2 حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل التصور وآليات المواجهة "، **مجلة سياسيات عربية**، ع.21 ،(2016)، ص 79.

2- **أزمة الطوارق:** بما أن معظم دول الساحل تعاني من مشكلة الطوارق جعلها عرضة للمشروع الفرنسي المنادي بدولة صحراوية خاصة بالطوارق، والذي من شأنه تعزيز النفوذ الفرنسي مقابل التواجد الأمريكي والصيني بالمنطقة، وبالرغم من أن المشروع لم يتحقق إلا أنه زاد من أمل وطموح الطوارق في دولة مستقلة، الأمر الذي أدركته الحكومة مبكراً و " دفع بالجزائر إلى الإمساك بتسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية بهدف ضمان استقرار جنوبها .فقد كانت الجزائر فاعلا أساسيا في اتفاق تمنراست بين الحكومة المالية والطوارق بعد أحداث 1990- 1992 والذي ركز على اللامركزية في شمالي مالي واستيعاب مقاتلي الطوارق .ولم يثني فشل هذا الاتفاق الجهود الجزائرية في جمع أطراف الأزمة التي تطورت في2006 ، واستمرت إلى غاية2009 ، وتوقيع اتفاق الميثاق الوطني إلى جانب جهودها في الأزمة التي بدأت في 2012 وما تلاها من تداعيات." [1]

3- **التصدي للتدخل الأجنبي:** حسب العقيدة الجزائرية التي لا تحبذ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإنها ترى أن التدخل الأجنبي وبالأخص الغربي بمنطقة الساحل سيكون له آثار سلبية على المنطقة، وأنه يخدم فقط الأجندات الغربية فجميع الإحصائيات تؤكد أن المناطق التي تم فيها التدخل العسكري بحجة الإنقاذ سادتها حالة من الفوضى وعدم القدرة على التوصل لحل توافقي، مما يخلق الفوضى وجعل المنطقة ملاذاً وملجأً للجماعات الإرهابية حيث " تنشئ التدخّلات بيئة تستقطب الحركات الإرهابية، وتشرعن

نشاطها بحجّة **مقاومة المحتل** سواء أكان المتدخَّل ضدّه نظامًا سياسيًا، (كنظام القذافي) أم كان حركات إرهابية(كالحركات الإرهابية في شمال مالي.) ".[2] ، بالإضافة لكون التدخل الأجنبي يعيق الدور الجزائري في تسوية النزاعات بالطرق السلمية حتى لا تترك المجال للتدخل الغربي

ثانياً: الأليات الجزائرية لمحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل: مما لا شك فيه أن نجاح المقاربة الجزائرية في مجال منع ومكافحة الإرهاب، جعلها تحظى بدور ريادي في مبادرات حفظ الأمن والسلم في القارة الإفريقية. وجعلها تأخذ على عاتقها مسؤولية حفظ السلم في المنطقة، ونظراً للوضع الأمني بالساحل الإفريقي قامت الجزائر بعدة إجراءات منها:

- **رفض التدخل الأجنبي بالمنطقة:** وهو أحد مبادئ السياسية الخارجية للجزائر وهو عدم التدخل في شؤون الدول، والذي تمكن الجزائر بدبلوماسيتها إقناع معظم دول الساحل بالتحلي بهذا المبدأ.

"داعية دول المنطقة لأن تنتهج خطة مشتركة للدفاع عن نفسها، دون الإرتماء في أحضان واشنطن تحت عقدة العجز عن المواجهة والقدرة على التعاطي مع تلك الظاهرة". [3] ، إدراكاً منها للنوايا الخبيثة للتدخل ا لأجنبي و تشجيع دول الساحل على محاولة إيجاد حلول محلية و إقليمية دون اللجوء لمساعدة أجنبية وهمية

1 بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص 42.

2 حسام حمزة، مرجع سابق، ص 82.

3 باخويا دريس، "دور الجزائر في تعزيز الأمن و محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل و المغرب العربي"، **مجلة دراسات و أبحاث**، ع.29، (سنة 2017) ، ص 178.

-التعاون والتنسيق الأمني: لجأت الجزائر في إطار جهودها لمواجهة الظاهرة الإرهابية بمنطقة الساحل إلى تعزيز مبدأ التعاون الأمني الإقليمي وترويج لفكرة إنشاء قوة أمنية مشتركة التي كان لها صدى كبير ونتائج جيدة تجسدت في عدة مبادرات للتعاون الأمني منها.

أ- **خطة التنسيق الأمني لمواجهة القاعدة في الساحل** :أين " إتفقت الجزائر وليبيا وبعض دول الساحل الإفريقي موريتانيا، مالي، النيجر، على خطة أمنية لمواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي وسع نشاطاته في مختلف أنحاء الساحل الإفريقي، والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 ، وتركز هذه الخطة الأمنية على ستة بنود أساسية تهدف إلى تسهيل عمل الجيوش النظامية وتحقيق منابع الدعم والإمداد اللوجستيكي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال السيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على جيوش نظامية لدول المنطقة". [1] ، و تم إختيار ولاية تمنراست كمقر لهذه القوة المشتركة التي تعرف بتجمع دول الميدان، و هي تمارس نشاطها في إقليم الدول المشتركة في الإتفاقية ، وقد إستندت هاته الخطة على مجموعة من النقاط

1- إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
2- السماح لهيئة الأركان للدول المشتركة بمطاردة الجماعات الإرهابية عبر أقاليمها.
3- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، مع تقديم حوافز مادية لمن يعلم السلطات. الأمنية عن أماكن تواجد الجماعات الإرهابية في الصحراء.

ب- **مجموعة الدول الخمسة G5 الساحل:** تم الإعلان عن هاته المبادرة في 16 من فيفري 2014 بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، إين قرر رؤساء كل من (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد). "إنشاء تجمع الساحل الخماسي الذي أطلقوا عليه مجموعة الدول الخمس في الساحل، حيث ورد في بيان القمة الأولى في نواكشوط أن رؤساء الدول الخمس قرروا إعداد برنامج بأولويات الإستثمار في المشاريع الهيكلية تعطى الأولوية للأمن و البنى التحتية الأساسية "[2] . وتهدف هذه الخطة لبناء آلية أمنية مشتركة وموحدة بالإضافة لإعطائها البعد الاقتصادي والتنموي، من أجل النهوض بالتنمية في دولهم وإنعاش الإقتصاد الذي يؤدي بدوره لتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين و منه القضاء على سبب من أسباب الإلتحاق بالجماعات الإرهابية.

1 معمري سوسن ، **السياسة الخارجية الجزائرية و المغربية تجاه منطقة الساحل** مذكرة ماستر غير منشورة ، (جامعة أم البواقي : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/2014)، ص 65

2 محمد سحنون أحمد، **الإرهاب في الساحل الإفريقي:** دراسة في لمخاطر و سبل المكافحة (2009-2016) ، مذكرة ماستر غير منشورة ، (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016/ 2017)، ص 94.

ج-التحالف الإقليمي لمحاربة بوكوحرام: "ويضم التحالف الإقليمي كل من (تشاد، النيجر، الكاميرون، إلى جانب نيجيريا والبينين) وتم تشكيل قوة التدخل المشتركة المتعددة الجنسيات فيفري 2015 قوامها 8700جندي من الدول الخمسة المذكورة مقرها في انجامينا العاصمة التشادية." [1]

زيادة على المبادرات التي ذكرناها، قامت الجزائر بالعديد من المبادرة في هذا الإطار يمكن إختصارها في المبادرات الآتية: [2]

- تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين.
- ندوة الجزائر حول الأمن والاستقرار في الساحل الأفريقي 16 مارس 2010.
- الإستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة لمواجهة ظاهرة الإرهاب في المنطقة.

إن الناضر في الجهود التي تبدلها الجزائر في نشر مقاربتها الأمنية وتعميمها على دول الساحل، يرى أن الجزائر هي التي تقوم بجل المبادرات وأحياناً على حساب ميزانيتها الخاصة، كونها تعتبر نفسها القوة الإفريقية الأقوى وتطمح لإن يكون لها ريادة إقليمية وقارية، إلا أن مكافحة التنظيمات اللادولاتية كالإرهاب والجريمة المنظمة أمر عسير خاصة مع المتغيرات الاقتصادية للجزائر خصوصاً وأنها تعتمد على الاقتصاد الريعي، الذي إنخفض مع بداية سنة 2014 الأمر الذي أثر سلباً على الإنفاق العسكري. بالإضافة لطبيعة الدول في منطقة الساحل فهي دول هشة ومفككة نسبياً، وإن نجحت الجزائر في إقناعها بتبنى مقاربتها الأمنية فهي من سيتحمل التكاليف والقيام بالمهام العسكرية لوحدها.

وفي الأخير يبدو أن تطبيق المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل، سيجر عليها تبعات ونفقات مالية كبيرة، هذا بالإضافة لعدم قدرة معظم دول الساحل لتطبيق المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب من الداخل وبالآليات المحلية نظراً لضعف بنيتها التحتية وهشاشتها.

1محمد سحنون أحمد، مرجع سابق، ص 96

2المكان نفسه .

خلاصة الفصل الثاني

لقد سببت الظاهرة الإرهابية للدول الإفريقية الكثير من المشاكل والأزمات وأضحت مهدداً لآمنها القومي وحتى للأمن القاري، مما جعل هذه الدول تسعى لإيجاد حلول لمكافحة الإرهاب والتقليل من مخاطرة، ولم تجد السبيل لذلك إلا بتوحدها والتنسيق فيما بينها. وقد تجسد هذا في عديد المبادرات التي قامت بها على غرار إنشاء الإتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب والتي تمت بمبادرة خاصة من الجزائر، وكذا إنشاء آلية مجلس السلم والأمن الإفريقي المنبثق من الإتحاد الإفريقي والذي يعتبر آلية لفض النزاعات الإفريقية ومحاولة تسويتها. بالإضافة للعديد من التكتلات الجهوية التي من شأنها حفظ السلم والأمن بالقارة.

كما لا يخفى أن جل هاته المبادرة كانت بمساعي جزائرية، كون الجزائر قد خاضت التجربة الإرهابية وخرجت منها بمقاربة ناجعة لمحاربة الظاهرة الإرهابية، وتتمثل المقاربة في محاربة الإرهاب من الداخل عن طريق تجفيف منابع تمويله والإعتماد على سياسة شراء السلم الاجتماعي ومنع أسباب الإلتحاق بالجماعات الإرهابية، وأن العقيدة الأمنية الجزائرية لا تقبل التدخل الأجنبي في شؤون الدول الإفريقية، الأمر الذي جعل الجزائر تسعى لإقناع الدول الإفريقية للتوحد و فض التدخل الأجنبي مها كان نوعه بإعتبار أن التدخل الأجنبي ضرره أكثر من نفعه

الفصل الثـــالـث

الجزائـر وآلـيـــة التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبـول)

في محاولة من الدول الإفريقية لحل المشاكل المتفاقمة في القارة الإفريقية، على غرار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والمشاكل الأمنية وخاصة ما تعلق بالجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية وكذا المتاجرة بالمخدرات والظاهرة الإرهابية التي تعد أعقد مشكلة وأكبرها، عمدت هاته الدول لإنشاء تكتلات مثل الإتحاد الإفريقي ممثلا في جهاز مجلس السلم والأمن وكذا مركز الدراسات حول الإرهاب، أين قدمت هاته الأجهزة حلول لبعض النزاعات والمشاكل الأمنية و فشلت في بعضها بسبب تطور الظاهرة الإرهابية و تشعبها ، الأمر الذي أوجب على الدول الإفريقية مواكبة التطور الحاصل على الساحة الدولية و الإقليمية ، و الإحتداء بمثيلاتها من القارات التي أنشأت شرطة قارية موحدة لمواجهة التحديات الأمنية و تنسيق الجهود و تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بالإرهاب و الجريمة المنظمة. ولكون الجزائر تمتلك دوراً ريادياً قارياً في مجال التنسيق والجمع بين الدول الإفريقية فقد قامت بتقديم هذا الطرح بغية تأسيس وإنشاء آلية تعاون وتنسيق بين عناصر الشرطة الإفريقية،

المبحث الأول: ماهية آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول)

إن المبادرة الجزائر في إطار دعم التعاون والتنسيق بين الأسلاك الأمنية والشرطية على وجه الخصوص، كان لها صدى دولي وإقليمي كبير إذا تعد هاته الآلية خطوة أساسية ومحورية في الإتحاد والتكتل لمواجهة الظاهرة الإرهابية بالقارة الإفريقية. لذا وجب علينا معرفة ماهية هاته الآلية التي ينظر إليها على أنها خلاصة التجارب الإفريقية في التكتل والتنسيق الأمني.

المطلب الأول: نشأة وتعريف آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول)

أولاً : مراحل إنشاء آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول)

ترجع فكرة إنشاء آلية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي" أفريبول " لسنة2013 بمناسبة انعقاد المؤتمر الاقليمي الافريقي الـ 22 للإنتربول والمنعقد في الفترة الممتدة من10 إلى 12 سبتمبر 2013 بوهران – الجزائر والتي شهدت حضور كافة قادة الشرطة الأفارقة الواحد والأربعون. [1] أين تم تبني هذا المشروع من قبل أكثر من 40 قائداً إفريقياً للشرطة، كما تم دعم المشروع من قبل الشرطة الجنائية الدولية الأنتربول وهذا على في الجمعية العامة الـ 82 التي إنعقدت بكولومبيا ما بين الـ 21-24 من أكتوبر 2013. أين جدد المدير العام الأسبق للمديرية العامة للأمن الوطني رغبة الجزائر ممثلة في جهاز الشرطة في تجسيد مشروع

آلية الأفريبول، " كما عقد لقاء الجزائر بين قادة الشرطة الأفارقة لتعميق التشاور، وفحص ودراسة السبل والوسائل لتحقيق ذلك وتبنت مختلف منظمات الشرطة الإقليمية وبدعم اللجنة الفنية الخاصة في الدفاع والتابع للإتحاد الإفريقي خلال الدورة السابعة المنعقدة في أديس أبابا بتاريخ 14 جانفي من سنة 2014.الإقتراح الذي قدمته الجزائر". [2] وعلى إثر هذا اللقاء الذي أبدى فيه قادة الشرطة الأفارقة نيتهم وموفقتهم على مقترح الجزائر مما جعلهم يعقدون الندوة الافريقية للمدراء والمفتشين العامين الأفارقة للشرطة حول أفريبول المنعقدة ما بين 10-11 فيفري 2014، والتي شكلت الخط الرئيسي الفاصل الذي ترجم الواقع والطموحات المشروعة لقادة الشرطة عبر تبني إعلان الجزائر بخصوص إنشاء آلية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي .أين " نشط يوم الثلاثاء

1 خالدي خديجة، " آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطة (الأفريبول) " ، **مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية**، ع. 15، (جوان 2018)، ص 67. تاريخ الإطلاع: 2018/11/15، من الرابط :l https://www.asjp.cerist.dz/en/article

2 عمورة أعمر، مرجع سابق، ص 45

11 فيفري 2014، السيد اللواء عبد الغاني هامل المدير العام للأمن الوطني ندوة صحفية رفقة السفير سماعيل شرقي مفوض السلم و الأمن لدى الإتحاد الإفريقي ، و ممثل إفريقيا لدى أنتربول ، السيد محمد أبوبكر أدامو"[1]

"وبمناسبة انعقاد الدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي في الفترة الممتدة من 20 إلى 24 يونيو 2014 في ملابو – غينيا الاستوائية تم اعتماد إعلان الجزائر بخصوص إنشاء آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي من قبل المجلس التنفيذي للاتحاد بموجب المقرر(25)EX.CL/Dec.820 ". [2] ، وقد تم إقناع مدراء الشرطة بأهمية هاته المبادرة عن طريق شرح و عرض أهم الأهداف التي ستتحقق في حالة نجاح إنشاء آلية الأفريبول و هي

- اعتماد رؤية شاملة تسمح بتحسين فعالية ونجاعة مصالح الشرطة الإفريقية من خلال تدعيم القدرات التنظيمية، التقنية والعملياتية.
- إعداد استراتيجية إفريقية متناسقة لمكافحة الجريمة تشمل التصور والتفعيل والتقييم والتنسيق، لاسيما تلك التي تندرج في إطار برامج الدعم والمساعدة التي بادرت بها المنظمات الدولية المعنية.
- تطوير قدرات أجهزة الشرطة الإفريقية لا سيما من خلال برامج تكوينية شرطية موجهة ومسايرة لواقع الممارسة الأمنية في إفريقيا، وإقامة مراكز الامتياز الإفريقية، خاصة في مجال الشرطة العلمية والتقنية، وكذا التحليل الجنائي ومحاربة الجريمة الرقمية وكذا الاتجار غير المشروع بالمخدرات.
- تأهيل الكفاءات والوسائل العلمية والتكنولوجية، وقدرات التدخل لأجهزة الشرطة الإفريقية من خلال المساعدة التقنية المتبادلة في مجالات التكوين وتبادل التجارب والخبرات والممارسات الحسنة بالأخص علم الاجرام وتحليل الجريمة، وهذا باستعمال تكنولوجيات جديدة وإيجاد حلول خلاقة للحماية.

إين أعطت هاته الأهداف التي تم طرحها تحفيزاً كبيراً لقادة الشرطة الأفارقة كونها تخدم مصالحهم المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي الندوة التالية لمدراء ومفتشي الشرطة الأفارقة تم إقتراح تكوين لجنة مختصة تضمن و تسهر على تفعيل آلية الأفريبول و تكون تحت وصاية الإتحاد الإفريقي، " هذه اللجنة التي تشرفت بمقاسمة رئاستها مع المفتش العام للشرطة الأوغندية والتي تتشكل من ممثلي المنظمات الشرطية الافريقية الجهوية وكذا إطارات من الاتحاد الافريقي، حيث عقدت هذه اللجنة المختصة أربعة 04 اجتماعات، كان أولها في 02 جويلية 2014 بمقر الاتحاد الافريقي بأديس أبابا بدولة إثيوبيا، والثاني في 02 أكتوبر 2014 بكومبالا دولة أوغندا، والثالث عقد يومي 18 و19 مارس 2015 بالجزائر العاصمة، أما الرابع عقد

1 المديرية العامة للأمن الوطني ، " أفريبول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة "، **مجلة الشرطة** ، ع. 122 ، (مارس 2014) ، ص 9

2 خالدي خديجة ، مرجع سابق ، ص 67

في 02 جوان 2015 بأديس أبابا بدولة إثيوبيا" [1]. وقد عنيت اللجنة بدراسة المشروع الأساسي لآلية الأفريبول، وكذا بالجوانب المادية اللازمة لتجسيد المشروع في أسرع وقت ممكن.

"بتاريخ 13 من شهر ديسمبر 2015 تم الافتتاح الرسمي لمقر آلية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي" أفريبول " الذي أقيم بالعاصمة الجزائرية بحضور ممثلي أجهزة الشرطة لـ 41 بلدا إفريقيا، وبتاريخ 30 يناير 2017 تم اعتماد النظام الأساسي لآلية الاتحاد الافريقي للتعاون لشرطي " أفريبول " من قبل مؤتمر الاتحاد الإفريقي في دورته العادية رقم 28 المنعقدة باديس أبابا – اثيوبيا ليدخل حيز النفاذ" [2] ولقد لقى مشروع إنشاء آلية الأفريبول إستحساناً من طرف عدة مدراء أفارقة للشرطة حيث إعتبر السفير إسماعيل شرقي مفوض السلم و الأمن لدى الإتحاد الإفريقي أن الأفريبول " ستكون لبنة جديدة في صرح قضايا السلم و الأمن و التعاون بالنسبة للاتحاد الإفريقية و أنها ستستجيب بنفس المبادئ التي يرتكز عليها الإتحاد الإفريقي،..... و أن الألية الإفريقية للتنسيق و التعاون بين المؤسسات الشرطية ستلعب دوراً أساسياً فيما يخص بعثات السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي في القارة" [3] هذا في إشارة على مدى أهمية هاته الآلية بالنسبة للقارة الإفريقية عموما و للاتحاد الإفريقي خصوصاً ،كونها ستمكنه من العمل و التنسيق بين الدول الإفريقية بدرجة أكبر من الدقة خاصة فيما تعلق بمسائل السلم و الأمن بالقارة. وتتميز آلية الأفريبول بثلاث أجهزة مهمة هي:

- جهاز القرار ممثل في المدراء والمفتشين العامين للشرطة الأفارقة وهو بمثابة مكتب الجمعية العامة للأفريبول. وهو المسؤول عن إعداد السياسيات والإستراتيجات الخاصة بالأفريبول، كما يعتبر أعلى جهاز تقني بالقارة كونه مسؤولاً على كل المسائل الشرطية في إفريقيا.
- الجهاز التنفيذي ممثل في مناطق إقليمية للتعاون الشرطي الافريقي ودائرة للسلم بالاتحاد الافريقي. ويعتبر اللجنة التنفيذية للأفريبول، حيث أنها تشتغل ضمن إطار محدد وفي مدة زمنية محددة.
- جهاز عملياتي أو ما يعرف بالأمانة، دائمة ممثلة بأمانة الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي. وهي تتكفل بضمان الإتصال بين المنظمات الشرطية في إفريقيا عن طريق المكاتب الوطنية المنتشرة كما تسهر على السير الحسن لوسائل المنظمة، بالإضافة لقيامها بإعداد برنامج العمل السنوي وتنفيذ القرارات المتخذة من قبل جهازي القرار والتنفيذ.

---

1 " ملخص تحليلي بخصوص دور المديرية العامة للأمن الوطني في تفعيل آلية التعاون الشرطي الإفريقي ". **دنيا الوطن** ، **صحيفة إلكترونية** ،في : https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/12/08/827636.html. (ت. النشر 2015-12-08 ت. الإطلاع :2019/01/11)

2 خالدي خديجة ، مرجع سابق ، ص 68

3 المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري، " أفريبول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة " ، **مجلة الشرطة**، مرجع سابق، ص 9.

ثانياُ: تعريـف آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول)

بالرجوع إلى النظام الأساسي لإنشاء آلية التعاون الشرطي الإفريقي – الأفريبول – نلاحظ أنها لم تعطي تعريفاً واضحا لهاته الآلية ففي المادة الأولى من النظام الأساسي نجد معنى كلمة (أفريبول) التي تعني آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي، بينما المادة الثانية من ذات النظام الأساسي تنص على " تنشأ (أفريبول) كمؤسسة تقنية، باعتبارها آلية للتعاون الشرطي بين الدول الأعضاء في الإتحاد وتستمد أفريبول شخصيتها القانونية من خلال الإتحاد الإفريقي." [1] وبناءاً على هذا الوصف المستخلص من النظام الأساسي لآلية الأفريبول يمكن أن نقول أنها "مؤسسة تقنية شرطية دائمة ذات طابع إقليمي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والأهلية القانونية اللازمة للقيام بمهامها المنوطة بها، تهدف إلى التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي بغرض مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية حيث تتخذ هذه الآلية من الجزائر العاصمة مقرا رسميا لها ومكانا لإنعقاد جميع دوراتها."[2]، حيث تخولها الشخصية القانونية للقيام بعدة إجراءات منها التعاقد و التقاضي ، حيازة الممتلكات المنقولة و غير المنقولة و حرية التصرف فيها. "يكون علم أفريبول ورموزها الأخرى، لاسيما النشيد والرموز التعريفية الأخرى، هي تلك الخاصة بالإتحاد، ترفع أفريبول علمها وعلم الإتحاد الإفريقي وأعلام الدول الأعضاء طبقاً لقوانين وأنظمة الإتحاد، تحمل جميع منشآت أفريبول رمز الأفريبول ورمز الإتحاد، يعد نشيد الإتحاد الإفريقي النشيد الرسمي للأفريبول ". [3] وهذا تأكيد على كون الآلية جزء لا يتجزأ من الإتحاد الإفريقي الذي يحكم وينظم سير الآلية.

وبما أن آلية التعاون الشرطي الإفريقي وجدت للحد من النشاط الإرهابي وتفشي الجريمة المنظمة في إفريقيا، فإنها قد وضعت مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تسعى من خلالها تحقيق أهدافها المسطرة.

- **أهداف آلية التعاون الشرطي الإفريقي**

لقد وضعت الآلية بعض الأهداف التي تبتغي الوصول إليها وقد أدرجتها في نظامها الأساسي في المادة الثالثة منه، ومن بين هاته الأهداف:

1- العمل على إنشاء أطر للتعاون الشرطي على جل المستويات الإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية بين مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء. [4] ، وهذا في محاولة خلق نوع من الوحدة و التنسيق العملياتي المشترك بين أفراد و وحدات الشرطة الإفريقية، مما يعزز الخبرات و تبادل المعلومات.

---

1 الإتحاد الإفريقي، النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول "، **الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر المنعقد بأديس أبابا**، بتاريخ 30 يناير 2017. ص 4.

2 خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 69.

3 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 30، 27 مايو 2018.ص 5.

4 خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 70.

2- منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والكشف عنها والتحقيق فيها بالتعاون مع مؤسسات الشرطة الوطنية والإقليمية والدولية. [1] ، وتم تحديد هذا الهدف كون مكافحة الجريمة المنظمة و ما يتبعها من آفات مهددة للأمن الإقليمي لكل دولة تستدعي تكاثف الجهود و تنسيقها بين الدول المتضررة منها و بالأخص الدول المتجاورة.

3- تطوير قدرات أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء، من خلال إنشاء مراكز إمتياز إفريقية بواسطة برامج مستهدفة لتدريب الشرطة تتكييف مع واقع السياق الإفريقي. [2] ، نظراً لتعقد أشكال الجريمة المنظمة و تعدد أساليب و بالإضافة لإختلاف الأنظمة الشرطية بين الدول الأعضاء، أصبح لزاماً على المنظمة تأطير و تكوين أعوان الشرطة عن طريق إجراء دوارات تكوينية متخصصة. أين تم تنظيم عدة نشاطات خلال سنة 2017 على غرار:

التكوين الذي نظم بمقر المراقبة التابع المديرية العامة للأمن الوطني يومي 24-25 أكتوبر 2017، والذي تمحور حول " تعزيز القدرات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والجريمة السيبرانية و الإرهاب".

الاجتماع المنظم بمقر الأفريبول يومي 13-14 ديسمبر 2017، والمتعلق بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية.

4- اعداد إستراتيجية افريقية محكمة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب والجريمة الالكترونية. [3]، أين حاول القائمون على آلية الأفريبول بناء إستراتيجية قوية تقنياً، وهذا للتطور الحاصل في المجال المعلوماتي والإلكتروني، والذي تستعمله الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية للقيام بمعظم نشاطاتها.

5- تعزيز التنسيق مع هياكل مماثلة في منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. [4]، وهذا عن طريق العمل والتنسيق مع منظمات الشرطة الإقليمية وحتى الدولية، لإكتساب الخبرة وتبادل المعلومات في مجال منع ومكافحة الجريمة المنظمة.

6- تشجيع المساعدة الفنية المتبادلة بين الدول الأعضاء في مجال التدريب وتبادل الخبرات والخبراء والممارسات الجيدة بين مؤسسات الشرطة. [5]

1 الإتحاد الإفريقي، النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول " مرجع سابق. ص 4.

2 المكان نفسه.

3 خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 70.

4 النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول " مرجع سابق. ص 4.

5 خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 70.

7- تعزيز التنسيق بين قوات الشرطة المنتشرة التي تعمل على دعم السلام والعمل مع فريق الدعم الإستراتيجي الشرطي.

ولكي تحقق آلية التعاون الشرطي أهدافها المسطرة في الوقت المحدد لها وبالكفاءة والجودة المرغوبة وضعت لنفسها بعض الأسس والمبادئ أهمها:

- **مبادئ آلية التعاون الشرطي الإفريقي**

1- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وإحترام السيادة والقوانين الوطنية للدول الأعضاء.[1] ، و في إشارة للعقيدة الأمنية الجزائرية التي ما فتأت تدافع عن السيادة الوطنية للدول الإفريقية ،و عن تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

2- تراعي هذه الآلية لدى ممارسة مهامها احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد وفقا للقانون التأسيسي والميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب والاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيرها من الصكوك ذات الصلة. [2]، وهذا ما يعطي الآلية الشرعية الدولية والإقليمية كونها تستند في أداء مهامها لمبادئ حقوق الإنسان الدولية، وكذا الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان الذي يعطيها شرعية إقليمية.

3- إحترام أخلاقيات الشرطة ومبادئ الحياد والنزاهة وإفتراض البراءة. [3] ، حيث أن الإلتزام بأخلاقيات الشرطة على المستوى الإقليمي يساعد على التكييف والتنسيق الجيد. ولإضفاء الشفافية في العمل الشرطي الموحد لبد من تبني مبدأ الحياد والتخلي عن النزعة الجهوية والإقليمية.

4- الإعتراف بالملكية الإفريقية لهذه الآلية والعمل على إحترامها. [4] ، إذ لبد للدول الأعضاء في الآلية الإعتراف بوجودها كآلية للتعاون والتنسيق الشرطي على مستوى القارة، وعليهم إحترام قراراتها وما يصدر عنها. إن هاته الترسانة من المبادئ التي وضعتها آلية التعاون الشرطي الإفريقي كان لبد منها من أجل تأدية المهام المنوطة بها حسب المادة 04 من النظام الأساسي لها ومن بين أهم المهام التي تقوم بها الآلية: [5]

- **مهـام آلية التعاون الشرطي الإفريقي:**

1- مساعدة مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء على وضع إطار للتعاون بين مؤسسات الشرطة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

2- مساعدة مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء على تحسين كفاءاتها وفعاليتها من خلال تعزيز قدراتها التنظيمية والفنية والإستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

---

1 النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول " مرجع سابق. ص 5.

2 خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 69.

3 النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول " مرجع سابق. ص 5.

4 خالدي خديجة، مرجع سابق ص. 69

5 الإتحاد الإفريقي، النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول " مرجع سابق. ص 4

3- العمل عند الإقتضاء، ووفقاً للقوانين الوطنية والدولية المعمول بها على تسهيل المساعدة القانونية المتبادلة أو ترتيبات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء.

4- منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والكشف عنها والتحقيق فيها بالتعاون والتنسيق مع أجهزة الشرطة والوكالات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية.

5- مساعدة الدول الأعضاء على تطوير أو تحسين الممارسات الجيدة في مجال الحكم وإدارة مؤسسات الشرطة وإحترام حقوق الشعوب.

6- مساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتحسين عمل الشرطة على مستوى المجتمعات المحلية بغية تشجيع مشاركة المواطنين في منع ومكافحة الجريمة.

7- إتاحة تخطيط وتنسيق دوريات وعمليات مشتركة.

8- دعم الدول الأعضاء في وضع رؤية إستراتيجية قارية من أجل التنسيق والتعاون بين مؤسسات الشرطة.

9- مساعدة الدول الأعضاء على تطوير مواقف إفريقية مشتركة بشأن مسائل الشرطة.

10-إجراء دراسات عن إتجاهات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتطوير أدوات قارية لمنع الجريمة.

11-وضع إستراتيجيات ونظم وقواعد بيانات ملائمة في مجال الإتصالات لتحقيق تنفيذ المهام.

المطلب الثانـي: الشخصية القانونية لآلية الأفريبول وبنيتـها التنظيمية

لقد أسردنا في تعريفنا لآلية التعاون الشرطي الإفريقي أنها آلية تتمتع بالشخصية القانونية، التي تتيح لها القيام بمختلف الإجراءات الإدارية وكذا المعاملات القانونية التي تخولها القيام بالمهام الموكلة إليها، ومن بين مظاهر شخصيتها القانونية:

1- إبرام الصفقات طبقاً لقواعد وإجراءات الإتحاد. [1] ، إذ يمكن لآلية الأفريبول القيام بعقد الصفقات و الإتفاقيات التي تساعده في ضمان سيرورة مهامها، على غرار إتفاقيات التعاون المبرمة مع جهاز الأنتربول و المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، أين تنظيم ورشة عمل مع برنامج **أورميد بوليس*** أيام 27/28 فيفري و 01 مارس 2018 بمقر الأفريبول ، وكان في جزئيين الأول حول عرض نموذج "الدليل الرقمي في مجال التحقيقات الخاصة بمكافحة الإرهاب" أما الجزء الثاني فقد كان لعقد الاجتماع الثالث لشبكة التحليل **أورميد** هذا حسب القواعد و النصوص التنظيمية الخاصة الإتحاد الإفريقي كون الآلية هي أحد أجهزته.

2- إقتناء ممتلكات عقارية ومنقولة والتصرف فيها. [2] ،يحق لآلية الأفريبول إمتلاك العقارات والعتاد الذي ترى أنه يسهل من أداء مهامها.

---

[1] الإتحاد الإفريقي، النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول"، مرجع سابق، ص 3.

[2] خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 70.

* هي برنامج تكوين متخصص و مكثف يخضع له أفراد الشرطة ، و الهدف منه تطوير و سقل مهاراتهم في مجال محاربة الجريمة المنظمة

وآلية الأفريبول بإعتبارها أحد الأجهزة الأمنية القارية فإنها تملك هيكل تنظيمي خاص بها، والذي تم التطرق إلية في المادة 07 من النظام الأساسي للآلية، والتي ذكرت مكونات الآلية وصلاحيات كل هيكل من هياكلها .

- الهيكل التنظيمي لآليــة الأفريبول

لقد تم التطرق لمكونات الهيكل التنظيمي لآلية التعاون الشرطي الإفريقي في المادة 07 من نظامها الأساسي. حيث نص على أن الآليــة تتكون من (الجمعية العامة ، لجنة التوجيه الأمانة مكاتب الاتصال الوطنية)

أ- الجمعية العـامة

وهي تمثل الهيئة الفنية العليا لآلية الأفريبول وتنطوي مهمتها على تقديم التوجيه القيادي فيما يتعلق بتعاون الشرطة في إفريقيا، وهي تتألف من مديري الشرطة للدول الأعضاء كما تقوم هاته الجمعية بعدة مهام أهمها:

1- وضع السياسات وإعداد الخطوط التوجيهية وتحديد أولويات عمل الأفريبول.[1]

2- الحرص على تنفيذ النظام الأساسي لآلية الأفريبول، والتوصية بتعديله متى دعت الحاجة إلى ذلك وفقاً للنظم واللوائح المالية للاتحاد الإفريقي.[2]

3- بحث مشروع الميزانية والهيكل المقترح لأفريبول وعرضها على أجهزة السياسية للاتحاد الإفريقي وفقاً للنظم واللوائح المالية للاتحاد الإفريقي.[3]

4- إعتماد نصوص القواعد الإجرائية بعد موافقة المجلس التنفيذي من خلال اللجنة لفنية المختصة للدفاع والسلامة والأمن.[4]

5- التوصية بتعديل النظام الأساسي من خلال إجراءات الإتحاد الإفريقي ذات الصلة.[5]

6- إعداد تقرير سنوي عن عملها وتقديمه إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الافريقي بواسطة اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن.[6]

زيادة على هاته المهام التي تقوم بها الجمعية العامة فإنها تقوم كذلك بتحضير جدول الأعمال الخاص بجدول الأعمال المؤقت للدورة العادية التي تعقدها الأفريبول كل سنة، وهذا بالتنسيق والتشاور مع لجنة التوجيه. كما أن الجمعية العامة لا تنعقد إلا بتوفر النصاب القانوني لها والمتمثل في ثلثي عدد الدول الأعضاء، وقد قامت الجمعية العامة بعقد جمعيتين لحد الساعة، فالأولي إنعقدت بالجزائر العاصمة أيام 14/15/16

1 النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول ". مرجع سابق ص 6.
2 خالدي خديجة، مرجع سابق ، ص 73.
3 النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول ". مرجع سابق ص 6.
4 خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 73.
5 النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول ". مرجع سابق ص 6.
6 خالدي خديجة، مرجع سابق ، ص 73

ماي من سنة 2017. وقد تمت فيها إنتخاب المدير السابق للأمن الوطني كمدير للآلية لمدة سنتين. كما تم فيها كذلك المصادقة على إستراتيجية الأفريبول خلال الثلاثي (2017-2019) التي تسعى لتحقيق بعض الأهداف أهمها:

- فتح مكاتب الإتصال الوطنية
- وضع نظام الإتصال أفسكوم
- التعاون مع المنظمات الأخرى
- تعزيز قدرات الهيئات الشرطية الإفريقية [1]

ب- لجـنة التوجيــه

تمثل هذه اللجنة الجهاز التنفيذي لآلية الأفريبول و تتكون من :

- مفوض السلم والأمن الإفريقي [2]
- رؤساء المنظمات الإقليمية للتعاون الشرطي [3]
- المدير التنفيذي لآلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي أفريبول [4]

بالإضافة لأعضاء مكتب الجمعية العامة المكون من خمس أعضاء، والذين يتم إنتخابهم لمدة سنتين غير قابلة للتجديد. ويترأس لجنة التوجيه رئيس الجمعية العامة.

ج- الأمانة

نصت المادة العشرة (10) من النظام الأساسي لآلية التعاون الشرطي الإفريقي على إنشاء أمانة لهاته الآلية، ويكون المسؤول التنفيذي للأفريبول هو مدير الأمانة الذي يتم تعيينه بناء على توصيات لجنة التوجيه، ويتم تعيين موظفين مؤهلين لمساعدته على أداء مهامه المتمثلة في إرسال وتقديم التقارير بشكل منتظم إلى مفوضية الإتحاد الإفريقي عن طريق مفوضية السلم والأمن الإفريقي.

ووفقاً للمادة العاشرة من النظام الأساسي للآلية فإن عمل الأمانة ومهامه يقتصر على ما يلي:

- عقد وخدمة إجتماعات الجمعية العامة، ولجنة التوجيه، والإجتماعات الأخرى لأفريبول [5] ، أين تسهر الأمانة على تنظيم الإجتماعات التي تقوم بها لجان الآلية وكذا أي اجتماع تعقده ، و تقوم بتدوين هاته المحاضر و حفظها .

1 خالدي خديجة، مرجع سابق . ص75

2 النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول ". مرجع سابق ص 7.

3 خالدي خديجة، مرجع سابق. ص75

4 النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول ". مرجع سابق ص 7.

5 النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول ". مرجع سابق ص 8.

- تنفيذ قرارات الجمعية العامة و لجنة التوجيه [1] ، حيث تقوم الأمانة بالسهر على تنفيذ القرارات الصادرة عن إجتماعات الجمعية العانة و لجنة التوجيه.

- إعداد مشروع البرنامج السنوي لبحثه وإعتماده من الجمعية العامة ثم من اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة [2] ، فالأمانة هي من تعد المشروع الأولي للبرنامج السنوي للآلية وتقوم بدراسته قبل أن ترسله للمصادقة غليه من قبل الجمعية العامة و اللجنة الفنية المتخصصة لدفاع و السلامة.

كما تعني الأمانة بتقديم تقارير سنوية حول جميع الأنشطة والوضعية المالية للآلية خلال هاته الفترة، والقيام بالمهام الموكلة إليها من قبل الجمعية العامة.

د- مكاتب الإتصال الوطنية

تلتزم كل دولة عضو في آلية الأفريبول بأن تنشئ وفقا لتشريعاتها الوطنية مكتبا للاتصال الوطني لضمان سلاسة سير وتنفيذ أنشطة هذه الآلية، وقد بلغ عدد هذه المكاتب المنشأة تقريبا أكثر من 30 مكتب [3]

المبحث الثاني: رؤية آلية الأفريبول للظاهرة الإرهابية ودور الجزائر في تطويرها

بفضل الجهود المبذولة من قبل الدول الإفريقية في إطار ما يسمى بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابر للحدود، تم تأسيس وإنشاء آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول)، التي تعتبر حوصلة للجهود السابقة التي سبقتها والتي سعت الدول الإفريقية من خلالها للحد من إنتشار الظاهرة الإرهابية في القارة. حيث تعد آلية الأفريبول هي آلية للتنسيق بين أجهزة الشرطة الإفريقية. وبما أنها جهاز من أجهزت الإتحاد الإفريقي وتابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي فقد كانت لها نظرة خاصة حول الظاهرة الإرهابية في القارة.

المطلب الثاني: آليـة الأفريبول والظاهرة الإرهابية في إفريقيا

لقد كان لتفاقم التهديدات الإرهابية من جهة وعدم كفاءة وقدرة الآليات الإفريقية السابقة على معالجة ومحاربة الظاهرة الإرهابية في القارة الإفريقية دور أساسي في توحيد الأراء الإفريقية على ضرورة إنشاء آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول)، وجعلها آلية قوية تواكب التطور الذي عرفته الظاهرة الإرهابية. وبإعتبار أن هاته الآلية قد أنشأت بالأساس لمواجهة الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، فقد وضعت خطة إستراتيجية لمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة مابين سنتي 2017-2019 وهذا ما أشار إليه المدير العام السابق للأمن الوطني بقوله أن الأفريبول "وضعت ضمن أولوياتها خطة عمل لفترة 2017-2019 لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مع العمل على توحيد البيانات المتعلقة بالتهديد وإنشاء قاعدة لتبادل المعلومات

[1] خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 76.

[2] النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول ". مرجع سابق ص 8

[3] خالدي خديجة، مرجع سابق . ص 76

والاتصالات بين أجهزة الشرطة الإفريقية التابعة لـ «أفسيكوم» وإنشاء مكاتب اتصال أفريبول".[1] إذا تعد هاته الإستراتيجية المنتهجة وسيلة لتسهيل العمل المشترك بين أجهزة الشرطة الإفريقية و التنسيق فيما بينهم ،إذ تم إنشاء نظام موحد للإتصال مابين أجهزة الشرطة الإفريقية يعمل على تبادل الخبرات مابين الدول الإفريقية بالإضافة لوضع قاعدة بيانات مشتركة لحركة الجماعات الإرهابية.

وفي مداخلة للسيد إسماعيل شرقي مفوض السلم والأمن للإتحاد الإفريقي حول أهمية ألية الأفريبول أشار قائلا أن الأفريبول "مؤسسة محورية تعزز التعاون الشرطي في سياق إقليمي و دولي يتسم بتنامي التحديات و التهديدات الأمنية المعقدة المرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود " [2] مشيراً إلى أهمية الآلية في التنسيق الأمني لمجابهة التطورات الحاصلة في النظام الدولي و كذا تعقد الظاهرة الإرهابية، كما يرى أن نظام الأفسيكوم الذي أنشأته الآلية سيواكب هذا التطور الذي عرفته الظاهرة الإرهابية. كما ان الخطة الإستراتيجية المسطرة تهدف إلى تنمية قدرات الشرطة للوقوف على نقاط الضعف والنقائص مع التركيز على تعزيز الموارد البشرية وذلك بالمشاركة مع مراكز الإمتياز الوطنية والإفريقية المتخصصة للتأهيل، وفي هذا الإطار عكفت آلية الأفريبول على عملية تكوين أجهزة الشرطة وتحسين التنسيق الأمني والعملياتي، وفي نفس السياق أفاد السيد أحمد ميزاب رئيس لجنة السلم والأمن والمصالحة الإفريقية وخبير أمني أن "الآلية تحت إدارة الإتحاد الإفريقي ووصايته، وقد تم إنشائها من أجل بناء قاعدة بينات موحدة لتصدي للجريمة العابرة للحدود، وهي تراعي خصوصيات الدول الإفريقية، وإنشائها يندرج ضمن المخطط الإستراتيجي لمفوضية السلم والأمن الإفريقي (2013-2017) والمخطط الإستراتيجي الثاني للمفوضية (2017-2022).[3] في إشارة أخرى على أن آلية الأفريبول تولي أهمية كبيرة للتصدي للجريمة المنظمة والظاهرة الإرهابية في القارة، فعمل الآلية يندرج في إطار التعاون الشرطي المجال العملياتي التكتيكي والإستراتيجي، وفي إطار تبادل المعلومات والخبرات رصد الأشخاص المشبوهين بإنتمائهم لجماعات إرهابية والقيام بعمليات إستباقية ومواجهة الهجرة غير شرعية وتسلل الجماعات الإرهابية. ومن جهة أخرى أوضح فوض السلم والأمن الإفريقي السابق طارق محمد شريف أن آلية الأفريبول " هي بمثابة آلية إفريقية للتشاور، والتنسيق وتبادل الخبرات بين مختلف قوات الشرطة الإفريقية وباقي المنظمات المماثلة وليس قوة تدخل"[4]

في إشارة واضحة لكون عمل آلية الأفريبول ليس عمل ميداني ومجابهة الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة، وإنما هو محاربة مسببات الظاهرة الإرهابية، والعمل على معرفة تحركات الجماعات الإرهابية وأفراد الجريمة

1 "أفريبول ملتزمة بالعمل المشترك من أجل عالم أكثر أمنا" ، **جريدة المساء يومية إخبارية وطنية**. ت. النشر 10 جانفي 2018 ، تاريخ الإطلاع ، 07/05/2019، على الرابط https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/45449

2 المديرية العامة للإمن الوطني الجزائري، "التنسيق الأمني: عمل موحد وهدف واحد، خدمة للمواطن والوطن"،**مجلة الشرطة**، ع.142، (نوفمبر 2018)، ص 8

3 قناة النهار، لميس زوبير و أحمد ميزاب ، **حصة 120 دقيقة أخبار** ، قناة النهار ،الجزائر ، يوتيوب، https://www.youtube.com/watch?v=STYukGNNC7o. أحمد ميزاب خبير في الشأن الأمني..الأفريبول سيركّز على مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في اطار التعاون الافريقي ، مدته (13:39د) تمت مشاهدته يوم 2019/05/06..

4 المديرية العام للأمن الوطني الجزائري، " توصيات الأجتماع الأستشاري حول أنطلاق أفريبول المنعقد بالجزائر"، **مجلة الشرطة**، ع. 131، (جوان2016)، ص 37.

المنظمة الذين يشتبه في إنتمائهم لجهات إرهابية عن طريق شبكة المعلومات الموحدة التي أنشأتها الآلية والمتصلة بدورها بنظام الشرطة الجنائية الدولية الأنتربول.

وفي شهر أكتوبر من سنة 2018 عقدت الآلية جمعيتها الثانية يومي 15-16 من نفس الشهر والسنة، بمقر الأفريبول بالجزائر العاصمة، أين إستهل المدير العام للأمن الوطني مداخلته في خضم هاته الجمعية بقوله أنها " تأتي في وقت يتأثر فيه المشهد الإجرامي بالعولمة، الإفتراضية، الأيديولوجية والتكنولوجيا، مما يشكل تحديا رئيسيا للمؤسسات الشرطية على المستويين الإقليمي والدولي " [1] حيث أبرز المدير العام للأمن الوطني التطور الذي عرفته التهديدات الأمنية إذ أصبحت تستعمل التقنيات الحديثة في ممارسة نشاطها الإجرامي ، أين دعي الدول الأعضاء لضرورة توحيد و تنسيق الجهود والإمكانيات المتاحة لمحاربة فعالة للتطور المتزايد للجريمة. وفي إشارة للتحديات الجديدة التي تعرفها آلية الأفريبول صرح وزير الداخلية الجزائري السابق بقوله أن الجمعية الثانية للآلية " تأتي في وقت تواجه فيه القارة الإفريقية تهديدات أمنية معقدة ومتعددة الأشكال نتج عنها انتشار للأسلحة وتنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب والجريمة السيبرانية وأزمة الهجرة غير الشرعية، مما سهل الترابط بين الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للوطنية " [2]

وهذا في إشارة منه بأن الجمعية العامة الثانية للأفريبول ستكون بمثابة خطوة هامة للمضي قدما في سبيل أداء مهمتها، وأن نجاحها يتطلب توحيد الجهود لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بدعم السلم والأمن في القارة، ويعتبر المدير العام للأمن الوطني أن الدورة الثانية للآلية تعد خطوة مهمة و أساسية في تفعيل خطة عمل الأفريبول خصوصاً فيما تعلق وأبرز لهبيري أن الدورة الثانية للجمعية العامة الأفريبول خطوة مهمة في تفعيل خطة عمل الأفريبول التي حققت تقدما ملموسا خاصة فيما يتعلق ببناء القدرات بتطوير نظام المعلومات والاتصالات أفسيكوم وتعزيز التعاون الشرطي الإقليمي والدولي، كونه يعتبر كقاعدة بيانات مشتركة بين أجهزة الشرطة و يضمن التواصل السريع بينها.

وقد تمخض عن أشغال الدورة الثانية للجمعية العامة للأفريبول تني بعض التوصيات الهادفة لتطوير الحكامة العملياتية والإستراتيجية و التكنولوجية إلى جانب الدعوة لتسريع تعميم نظام الأفسيكوم على باقي الأعضاء و العمل علة تعزيز التنسيق و التعاون الإقليمي و الدولي، وأهم ما خلص إليه الجمعية العامة في دورتها الثانية " إنشاء 03 فرق عمل متخصصة ، حيث سيضطلع الفريق الأول بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، فيما يتولى الفريق الثاني مكافحة الجريمة السيبرانية، أما الفريق الثالث فسيتكفل بمكافحة الإرهاب و التطرف

---

1 مراد حنشر، ، " بيري يبرز التقدم الملموس لخطة عمل الأفريبول " ، **جريدة النصر** ،في: https://www.djazairess.com/annasr/206397 ،(ت. النشر 15/10/2018، الإطلاع علية 11/05/2019)

2 "خلال افتتاح أشغال الجمعية العامة الثانية لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي «أفريبول»:الجزائر تدعو لمقاربة إفريقية موحدة لمواجهة التحديات الأمنية "،**جريدة النصر**، في : https://www.annasronline.com/index.php/ ،(ت. النشر 30/11/2018، ت. الإطلاع 11/05/2019).

العنيف" [1] وهذا ما يبرز التقدم الملحوظ الذي عرفته الآلية ، كما أن تكوين هاته الفرق المتخصصة سيعطي كفاءة و دقة في أداء المهام لكون الظاهرة الإرهابية بدورها أصبحت تظم فروع و مجالات متعددة ، فمحاربة الجريمة المنظمة التي أصبحت تنتهج وأساليب متطورة في نشاطاتها يستدعي من الآلية خلق فريق عمل متخصص للتعامل معها لإن التخصص في الأمر يعطي أحسن النتائج. والأمر نفسه مع الجريمة السيبرانية وكذا مكافحة الإرهاب.

أما في جانب التكوين وتأطير وحدات أجهزة الشرطة الإفريقية فقد أكدت الآلية في هذه الندوة على " ضرورة تطوير قدرات رجال إنفاذ القانون، خاصة العنصر النسوي لما له من دور مهم في الجانب الاجتماعي لمحاربة الجريمة، مع تحديد مدارس الشرطة التي يمكن إستخدامها كمراكز إمتياز للتدريب " [2] و هذا لكون تطوير و تحسين فعالية أفراد الشرطة الإفريقية من بين أهداف الآلية ، وخلق وحدت من العنصر النسوي سيسمح للآلية للتواصل مع الأسر الإفريقية بكل أريحية و يساعد على نشر الوعي داخل أهم وحدة مجتمعية و هي الأسرة . كما تقرر أيضا تعزيز التعاون بين آلية الأفريبول والمنظمات الشرطية الأخرى، و على هامش إختتام أشغال الندوة "أعلن مفوض الأمن والسلم بالاتحاد الإفريقي إسماعيل شرقي عن التوقيع في شهر جانفي المقبل على اتفاقية تعاون بين ألية الاتحاد الافريقي للتعاون الشرطي (أفريبول) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (أنتربول) " [3] و أكد أن الأفريبول قد حققت تقدم كبير في إستراتيجيتها المسطرة في ظرف قياسي ، و هذا ما نلمسه في عديد الإتفاقيات المبرمة مع المنظمات الإقليمية و الدولية التي من شأنها إعطاء قوة دفع للآلية ، و أشار أيضا إلى أن الآلية ستمضي قدما في مجال منع ومكافحة الإرهاب و الجريمة السيبرانية و تطوير قدراتها و كفاءتها. كما تعد الإتفاقية المبرمة مع منظمة الأنتربول إعتراف ضمني بآلية الأفريبول ودورها في إحلال الأمن والسلم في

في إفريقيا، ومن شأنها المساهمة في تطوير أداء الأفريبول

المطلب الثاني: إسهامات الجزائر في بناء آليـة الأفريبول

لقد لعبت العقيدة الأمنية الجزائرية دوراً محورياً في رسم سياستها الخارجية سواءا إقليمياً أو دولياً، كما جعلت من الجزائر تحظى بدور ريادي في العديد القضايا السياسية والأمنية في القارة، وقد بدء هذا الدور في دعمها للحركات التحررية منتصف القرن الماضي وبرز جلياً مع توسع الأطماع الإستعمارية في القارة الإفريقية وظهور ما يسمى بالظاهرة الإرهابية، التي شكلت تهديداً حقيقياً للدول الإفريقية. فمنذ أولى المساعي الإفريقية للاتحاد والتعاون كانت الدولة الجزائرية حاضرة وبقوة، وهذا ما لمسناه في مسار المحاولات الإفريقية للتنسيق والعمل الموحدة بدءاً من منظمة الوحدة الإفريقية إلى غاية آلية التعاون الشرطي الإفريقي (الأفريبول). إذ تعد

1 المديرية العامة للإمن الوطني الجزائري، التنسيق الأمني: عمل موحد وهدف واحد، خدمة للمواطن والوطن، **مجلة الشرطة**، مرجع سابق، ص 9

2 المكان نفسه.

3 "إفريقيا تواجه تحديات أمنية تتطلب التعاون والتنسيق " **جريدة المشوار السياسي** ، ت. النشر: 16/10/2018 ، ت. الإطلاع 07/05/2019. على الرابط: https://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php

هاته الآليـة أهم الإنجاز التي حققها الإتحاد الإفريقي منذ تأسيسه، ويرى المختصون أن للجزائر دور جد مهم في وضع اللبنات الأولية لها بدءا من مؤتمر وهران الذي مهد للآلية إلى مؤتمر أديس أبابا وغير من المؤتمرات التي كانت الدولة الجزائرية عضو فعال فيها.

هذا الدور الذي لعبته الجزائر ينبع من مقاربتها الأمنية الناجعة في إطار محاربة الإرهاب التي حققت نجاحا ملفتاً، الأمر الذي أكسبها ثقة الدول الإفريقية الأخرى العارفة بقدرة الجزائر في هذا المجال، وقد أعرب ممثلي عديد الدول الإفريقية عن مواقفهم تجاه ما قدمته الجزائر من أجل إنجاح هذه الآليــة على غرار:

- رئيس وقد الكونغو الديمقراطية/ اللواء بيسنجيمانا شارل: الذي أشاد بالجهود الجزائرية في إطار بناء الأفريبول حيث قال " أود أن أحيب الجهود المبذولة من طرف الجزائر، ونريد الإستفادة من تجربة الشرطة الجزائرية" [1] ، كما عبر عن إرتياحه لتبنى فكرة إنشاء الأفريبول التي من شأنها مجابهة التحديات الأمنية بالقارة دون التدخل الأجنبي ، وفي لب مداخلته يؤكد على أن خبرة جهاز الشرطة الجزائرية في إطار مكافحة الإرهاب ستكون داعماً أساسيا للآليـة .

- **مفتش عام لشرطة سيراليون/ ريتشارد مواغبي**: على هامش اللقاء الذي ضم مفتشي الشرطة الإفريقية و مدرائها، أشار المفتش العام لشرط سيراليون للتحديات الجديدة التي تعرفها القارة الإفريقية، و أن السبيل لمجابهة هاته التحديات لا يكون إلا بالتنسيق و التعاون بين الدول الإفريقية ،و قال أن " الجزائر وفرت كل الظروف و الإمكانيات لإنجاح هذا المشروع، ونحن كشرطة نشجع هذه الفكرة المهمة ، كما ندعم جهود الجزائر التي لها دور كبير في مجال التعاون الأمني لخبرتها و تجربتها الرائدة على أكثر من صعيد" [2] ، مشيدا بذلك على الدور و الجهود الذي قامت بها الجزائر من أجل إحلال الأمن و الاستقرار في القارة في عديد المبادرات التي قامت بها ، على غرار المساهمة في إنشاء آلية الأفريبول التي تعد نموذج للتنسيق و التعاون الشرطي بين الدول الإفريقية، التي من شأنها مجابهة التحديات الأمنية الجديدة في إفريقيا كالجريمة المنظمة العابرة للحدود و الإرهاب بمختلف أشكاله.

محافظ الشرطة عام مدير الشرطة القضائية بتونس/ مراد السباعي: نظراً لكون الدولة الشيقة تونس لم تكن بمنئ عن الظاهرة الإرهابية فقد صرح مدير الشرطة القضائية بتونس بأن " الجزائر تعتبر مكسباً مهماً وداعماً أساسياً لمنظمة الإتحاد الإفريقي، وستكون داعما أساسياً من أجل تحقيق الأمن والسلم في القارة

1 المديرية العامة للأمن الوطني ، أفريبول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة (إنطباعات) ، مجلة الشرطة ، مرجع سابق، ص 11

2 المديرية العامة للأمن الوطني ، أفريبول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة (إنطباعات) ، **مجلة الشرطة** مرجع سابق، ص 12

السمراء، بحكم تجربتها وخبرتها الطويلة في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيقها للأمن في المجتمع" [1] ، حيث يرى أن المساعي الجزائر لإحلال السلم و الأمن في إفريقيا كان لها دور فعال و إيجابي في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، و هذا بفضل الخبرة التي إكتسبتها من مكافحتها للإرهاب و إنشائها لمقاربة في هذا الإطار ، كما أشار إلى أن إنشائها لآلية الأفريبول سيكون من شأنه توطيد العلاقات بين المؤسسات الشرطة وتقوية التنسيق الأمني في بينهم .

مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة الأنتربول/ عبد العزيز عبيد الله: هذا الأخير الذي نوه للجهود الجزائري في مجال التنسيق الأمني الإقليمي قائلاً " إن الجزائر تلعب دوراً ريادياً وفعالاً في إطار تنسيق الجهود والتعاون الأمني، وتستحق الإشادة من أعلى المستويات" [2] ، معبراً في ذلك عن الإعتراف الواضح لمنظمة الأفريبول من جهة وعن القدرات والجهود الجزائرية المبذولة في هذا المسعى، كما صرح أنه من المهم والضروري تواجد آلية إقليمية تقوم بتنسيق الجهود ، وعبر عن دعم منظمة الأنتربول لكل المساعي التي من شأنها إحلال الأمن و السلم في القارة . بالإضافة لإشادات مسؤولي أجهزة الشرطة الإفريقية بالمجهودات التي تبذلها الجزائر من أجل دعم آلية الأفريبول وإنجاح مهامها بهدف بسط الأمن والسلم في إفريقيا.

- **رئيس الأنتربول / مانغ هانغواي:** إذ عند زيارته لمقر الأفريبول رفقة المدير السابق للأمن الوطني "أشاد بتطور واحترافية الشرطة الجزائرية ودورها الريادي على المستوى الإقليمي والدولي، مما يستدعي تعزيز التعاون وتفعيل آليات تبادل الخبرات والمعلومات العملياتية من أجل ضمان فعالية أعلى في مواجهة المستجدات الحاصلة في مجال الجريمة خاصة الجريمة المعلوماتية والجرائم المنظمة الخطيرة التي تتطلب إرساء تعاون شامل ومتكامل لمكافحتها." [3]

ومن خلال هاته التصريحات المقضبة والمتعدد من ممثلي منظمات شرطية وممثلي أعضاء آلية الأفريبول، يمكننا القول بأن الجزائر كان لها دور فعال في إرساء دعائم آلية الأفريبول بدءاً من مرافعة المدير السابق للأمن الوطني على إنشاء الألية أمام منظمة الأنتربول إلى غاية إعتمادها بتاريخ 30جانفي2017 مروراً باللقاءات التي تمت في هذا الشأن، وما ساعد الجزائر على القيام بالمبادرة هو تجربتها الناجحة في محاربة الإرهاب، التي مكنتها من فهم معالم الظاهرة الإرهابية وكذا الجريمة المنظمة.

1 المديرية العامة للأمن الوطني ، أفريبول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة (إنطباعات) ، **مجلة الشرطة** ، مرجع نفسه ص 12

2 المكان نفسه.

3 وسام . د ، ،"رئيس الأنتربول يثمن تطور عمل آلية الأفريبول "، **جريدة المصدر** ، ت. النشر 26/05/2019، ت. الإطلاع :07/05/2019.. https://almasdar-dz.com/?p=53462

ومن بين الإضافات التي قامت بها الجزائر تجاه الآلية هو تزويد الآلية بنظام الأفسيكوم الذي تم تطويره من قبل المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري، الذي يسمح بإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات مشتركة بين الدول الأعضاء ويمكنهم من الإتصال فيما بينهم، كما ربط شبكة الأفسيكوم بقاعدة بيانات المديرية العامة للأمن الوطني

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر أساليب التكامل والإندماج إحدى النماذج الناجحة في تحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء في مثل هاته التنظيمات، مما جعل الدول تعتمد هذه الطريقة في مختلف الميادين، والدول الإفريقية كمثيلاتها من الدول عمدت لإنتهاج نماذج متعددة للتعاون والتكتل بغية إخراج القارة من الأزمات التي تمر بها على غرار الظاهرة الإرهابية. وهذا ما تم تجسيده في آلية الأفريبول التي تعتبر النموذج المطور للأساليب السابقة التي أنتهجتها الدول الأفريقية لتحقيق أهدافها، فهذه الألية تعتبر آلية تنسيق وتعاون بين أجهزة الشرطة للدول الأعضاء الهدف منها تبادل المعلومات حول الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة، وكذا القيام بتنظيم دورات تكوينية لتطوير وتحسين خبرات الأجهزة الشرطية في القارة. وقد كان للدولة الجزائرية مجسدة في المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري دور فعال في إرساء دعائمها، وهذا بفضل الجهود التي بذلتها الجزائر في بناء الألية منذ مؤتمر وهران سنة 2013 إلى غاية إعتمادها في جانفي 2017. إين قامت المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري بتطوير أنظمة الألية على غرار نظام الأفسيكوم. كما تمت اشادة بالجهود الجزائرية في آلية الأفريبول من قبل عدة أعضاء في الألية و كذا ممثل منظمة الأنتربول.

وقد عقدت الأفريبول عدة إتفاقيات مع منظمات شرطية مثل منظمة الأنتربول ، الأمر الذي يسمح لها القيام بمهامها المنوطة بها ،

الخـاتمـــــة

لقد شهدت بدايات القرن الماضي إنتشار ما يعرف بالظاهرة الإستعمارية و التي كانت تقوم على أساس التوسع و إكتساب أكثر المناطق الإستراتيجية و الغنية ، أين تم تسليط الضوء على القارة الإفريقية من طرف الدول الأوروبية التي كانت في أوج قوتها أنداك ، وهذا بهدف إستنزاف ثرواتها و تهديم بنيتها التحتية و حتي المعرفية ، إلا أن رفض هاته الدول في معظمها للإستعمار ولد ما يعرف بالحركات و الثورات التحريرية التي لم تنطفئ شعلتها حتى حققت الإستقلال والتحرر من السيطرة الأجنبية ، غير أن هذه الأخير كانت قد هشمت البنى التحتية للدول و تركتها تجول في دوامة من الآفات الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، مما جعل من تأسيس دولة قوية و متماسكة عسير على الدول الإفريقية و خاصة الجنوبية منها الأمر الذي إنعكس سلبا على نظامها السياسي الذي كان هشا جدا ، هذه الهشاشة ولدت فروق إجتماعية و تسلط الحكام على الشعوب الإفريقية التي رأت في نفسها أنها في إستعمار من نوع آخر و هو إستعمار داخلي ، ما جعل هاته الشعوب تنتفض في شكل حركات و منظمات إرهابية تريد تغيير الأوضاع. وعند ظهور الظاهرة الإرهابية بشكلها الحديث وتحولها لأحد مهددات الدول بعد تحالفها مها الجريمة المنظمة العابر للحدود، عمدت هاته الدول للقيام بعدة إصلاحات داخلية وخارجية، وهذا ما تم في الجزائر إبان العشرية السوداء أين قامت السلطة بإصلاحات شاملة داخليا وخارجياً للخروج من دوائر الإرهاب، كما عمدت الدول الإفريقية إلى التكتل و التعاون من أجل مكافحة هاته الظاهرة ، أين قامت بتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية كآلية للتعاون و التنسيق و إسمترت المحاولات الإفريقية في عديد المبادرات التي تسعى من خلالها لإحلال السلم و الأمن بالقارة ، إلى أن تم التوصل لآلية جديدة هي الإتحاد الإفريقي و الذي بدوره يحمل ترسانة من الآليات و الفروع. وفي كل هاته المباردات كانت الدولة الجزائرية حاضرة بقوة وداعمة لها، وهذا نظراً للمكانة التي إكتسبتها من خبرتها الطويلة في محاربة الإرهاب وتطويرها لما يعرف بالمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب.

عند تطور آليات وأساليب الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة قررت الدول الإفريقية القيام بمبادرة تواكب هذا التطور الذي شهدته الظاهرة الإرهابية، وقد أتى هذا تزامنا مع تنامي فكرة التعاون الإقليمي والقاري على غرار منظمة اليوروبول وآسيابل ومنظمة الأنتربول، أين رأت الدول الإفريقية أنه قد حان الوقت للحذو حذو القارات الأخرى وإنشاء ألية للتعاون والتنسيق في المجال الشرطي. هنا قامت الجزائر لتتبنى المبادرة وترافع عنها أما منظمة الأنتربول التي أبدت موافقتها على تأسيس مثل هذا التنظيم، حيث قامت الجزائر في هذا المقام القيام بجولاتها الإفريقية وعقد الإجتماعات والمؤتمرات لإنجاح مبادرة التعاون والتنسيق في المجال الشرطي الإفريقي الذي أطلق علية إسم آليــة الأفريبول. وقد تم تأسيس الآلية بعد الجهود التي قامت بها الزائر بالتنسيق مع الدول الإفريقية في ديسمبر 2015 وأما إعتماد نظامها الأساسي كان مطلع سنة 2017. هذه الآليـة التي سطرت إستراتيجية لمنع ومكافحة الإرهاب مابين عامي 2017-2019 أوضعت لنفسها أهداف و مبادئ من شأنها

مساعدتها على أداء مهامها بدقة وكفاءة ، كما أن الآلية من شأنها العمل على تنسيق الجهود الإفريقية في المجال الشرطي و تحسين سبل التعاون في إطار مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة ،إين قامت الآلية بإستعمال نظام الإتصال الأفسيكوم الذي تم تطويره من قبل خبراء الشرطة الجزائرية و الذي يسهل عملية تبادل المعلومات الأمنية بشكل آمن ، وتقوم الآلية في إطار مهامها بالقيام بدورات تكوينيه لفائدة عناصر الشرطة الإفريقية لتطوير خبراتهم و مساعدهم على العمل الجماعي .

وفي16 من شهر أكتوبر 2018 قامت الآلية بعقد جمعيتها الثانية بمقر الأفريبول بالجزائر، والتي جاءت عقب التطور الرهيب الذي عرفته الظاهرة الإرهابية في المجال التكنولوجي والمعلوماتي، أين تقرر فيها إنشاء فرق متخصصة لمعالجة كل ظاهرة على حدي بغية إعطاء نتائج أفضل، ونظراُ للجهود التي قامت بها الجزائر من أجل إحلال السلم والأمن في القارة قات العديد من الدول الإفريقية ممثلة في مدراء ومفتشي شرطتها بالإشادة بالدور الجزائري في بناء آلية الأفريبول وتحقيق المناخ الملائم لتجسيدها ، بالإضافة لمشاركة خبرتها و مقاربتها في مجال مكافحة الإرهاب مع الدول الإفريقية.

مع تطور الظاهرة الإرهابية وتحالفها مع الجريمة الإرهابية، وفي ظل عالم العولمة الذي يشهد التطور التكنولوجي الرهيب في كل يوم و في كل دقيقة، و مع تطور ما يسمي بالجيوش الإلكترونية. هل ستكون آلية الأفريبول كافية لمجابهة هذا التطور؟ أم انها ستواكب الأمر وتطور بدورها آليات وأجهزة توازي التهديدات القادمة؟

من البديهي والمتفق عليه أن لكل بحث علمي تساؤلات يبنى عليها، بغية التوصل في نهايته إلى نتائج تأكد أو تنفي صحة الفرضيات ، وكنا قبل بداية دراسة الموضوع بموضع بعض الفرضيات بغية معرفة مدى صحتها و تطابقها مع الموضوع أو العكس .

أين وضعنا فرضية أن التهديدات الجديدة في القارة كانت سبباً رئيسياً في تفعيل ألية الأفريبول، ومن خلال تناولنا لحيثيات الموضوع أثبتنا صحتها وأكدنها، حيث لمسنا أن التهديدات التي شهدتها القارة الإفريقية كان دافعاً رئيسيا في التوجه نحو تبنى آلية الأفريبول. بالإضافة لعدم قدرة الآليات السابقة على مواكبة التطورات الحاصلة في الظاهرة الإرهابية.

وقد تفرع هذا التكهن الرئيسي إلى عدة فرضية ثانوية تخدم الموضوضغ قيد الدراسة ومن بينها أن:

أ- كلما سعت الجزائر الى توظيف خبرتها الأمنية وتجربتها في مكافحة ظاهرة الإرهاب في ظل منظمة الأفريبول إنعكس ذلك على تحقيق إستراتيجيتها في إفريقيا، أين لاحظنا في دراستنا للموضوع أن الجزائرية حينما وظفت مقاربتها في مكافحة الإرهاب في ظل آلية الأفريبول ، ساعد ذلك الآلية في تحقيق تقدم ملموس في إستراتيجية الآلية المسطرة (2017-2019)، كما أنعكس بالإيجاب على الجزائر التي حظيت بدور ريادي و

مهم في القارة الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بفضل مقاربتها ، وهذا ما يثبث الفرضية المقترحة .

ب- كلما نسقت الدول الإفريقية فيما بينها تحت مظلة منظمة الأفريبول كلما ساعدها ذلك على تسريع وتيرة القضاء على الإرهاب والجريمة في المنطقة. وقد أثبتت هذه الفرضية أثناء الدراسة، أين لاحظنا تقلص للهجمات الإرهابية وكذا إنخفاض نسب الإنخراط ضمن الجماعات الإرهابية في معظم الدول الإفريقية. وكذا إحتواء للجريمة المنظمة جزئيا.

1- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع خلصنا إلى بعض النتائج أهمها:

أ- الظاهرة الإرهابية كانت لها إنعكاسات سلبية على الدول الإفريقية مما أدى إلى هشاشة أنظمتها السياسية والإقتصادية.

ب- البيئة السياسية والإجتماعية وحتى الإقتصادية في دول القارة الإفريقية كان لها دور كبير في جعل المنطقة مصدر للآفات الاجتماعية وتفشي الجريمة المنظمة والظاهرة الإرهابية.

ت- خصائص الدول الإفريقية من تنوع إقليمي وثقافي وحتى الإنتمائي كان له أثر كبير في عدم تمساك الوحدة الوطنية والسياسية للدول الإفريقية.

ث- التهديدات الإرهابية التي عرفتها الدول الإفريقية كان لها دور إيجابي في جعل هاته الدول تسعى للاتحاد وللعمل الجماعي في شكل منسق ومتكامل.

ج- في معظم المبادرات السابقة لمواجهة التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة، كانت الدولة الجزائرية من بين السباقين لتأييد هاته المبادرات.

ح- المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب كان لها دور محلي وإقليمي في محاربة الظاهرة، وجعل الجزائر كنموذج يحتذى به في مجال مكافحة الإرهاب.

خ- المقاربة الجزائرية ورغم نجاعتها ونجاحها في مكافحة الإرهاب على المستوى المحلي ، إلا أنها إعتمدت على شراء السلم الاجتماعي بمنح إمتيازات كان لها أثر بعدي وسلبي على الاقتصاد الجزائري.

د- المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب جعل منها قادرة على تبنى مبادرات إقليمية عديدة للتعاون والتنسيق بين الدول الإفريقية.

ذ- التهديدات الإقليمية والدولية الجديدة جعلت من الأساليب والآلية الإفريقية غير قادرة على مكافحة الإرهاب مما أضطرها لتبني آلية جديدة تواكب التطور الحاصل.

ر- أليـة التعاون الشرطي الإفريقي من شأنها تعزيز التنسيق والتعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب.

ز- كان للجزائر ممثلة في مديرية الأمن الوطني دور فعال ومهم في إرساء قواعد آلية الأفريبول وتطويرها.

ومن خلال دراستنا للموضوع لاحظنا أن بعض الدول على غرار المغرب مثلاً و التي لها وزن في شمال إفريقيا ليست عضو في آلية الأفريبول، الأمر الذي يجعل من الآلية محصورة في عدد محدد من الدول الإفريقية و إن كانت جل الدول قد إنطوت تحت مضلة آلية التعاون الشرطي الإفريقي

2- **توصيات الدراسة:** من خلال دراستنا للموضوع لاحظنا بعض السلبيات التي كان من شأنها تأزيم الوضع في القارة الإفريقية وجعلها بؤرة توتر ومصدر للظاهرة الإرهابية من جهة، وكذا سلبيات وتغراث في آلية الأفريبول. لذا إرتأينا إقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تخدم الدول الإفريقية وآلية الأفريبول:

أ- القيام بمبادرات تعاون وتنسيق في المجال الاقتصادي والتنموي، والتي من شأنها معالجة المشاكل الاجتماعية وتنمية إقتصاديات هاته الدول.

ب- تعميم فكرة التنسيق والتعاون الأمني على باقي الدول الإفريقية الغير منطوية تحت مضلة الأفريبول.

ت- على آلية الأفريبول تعميم المقاربة الجزائرية على باقي الدول الإفريقية.

ث- إتاحة مجال للدول الإفريقية الأخرى القيام بإسهامات جديدة في ألية الأفريبول.

قائمة المراجع

1-الكتب:

- باللغة العربية:

1- ليدل هارت، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الأيوبي** دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ط 4، سنة 2000.

2- مصباح عامر ، **نظريات التحليل الإستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية** ، دار الكتاب الحديث ،القاهرة, 2010.

3- خليل حسين و د حسين عبيد ، **الإستراتيجية** التفكير و التخطيط الإستراتيجي إستراتيجيات الأمن القومي الحروب واستراتيجية الإقتراب غير المباشر ،منشورات الحلبي الحقوقية ،د ب ن, 2013.

4- شفيق منير ، **الإستراتيجية و التكتيك فيف ن علم الحرب** ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، د ب ن,2008.

الدراسات الغير منشورة:

1. عطية إدريس، **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2013/2014

2. عطية ادريس، **الإرهاب في إفريقيا:** دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، رسالة ماجيستير غير منشورة جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام 2011/2012 .

3. عرار حنيفة وشلابي صرينة ،**إشكالية مناهضة الإرهابيين المنظور الدولي و المقاربة الجزائرية**، مذكرة ماستر غير منشورة ،جامعة بجاية: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2017/2016.

4. بودن زكرياء، **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري وإستراتيجيات مواجهتها 2010-2014**، رسالة الماجيستير غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015.

5. بيلوم عمر ، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992-2015** ، مذكرة ماستر . جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2014/2015

6. باسط سميرة , **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب** ، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية.جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الإعلام 2004/2003.

7. سلطان عناد إبراهيم العدينات، **الآلية الدولية لمكافحة الإرهاب**، رسالة ماجستير غير منشورة ،.جامعة الشرق الأوسط عمان ، كلية الحقوق ،سنة 2018.

8. جلاب سارة ، **سياسات مكافحة الإرهاب : دراسة مقارنة بين الجزائرو الولايات المتحدة الأمريكية**

9. جبابلية عبد الحفيظ ، **تحديات عمليات بناء الدولة في إفريقيا**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009/2010.

10. زياني كلثوم ، **الإتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات** ، رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2011/2012.

11. زرو نعيمة و خالد الغالية ، **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية** ، مذكرة ماستر غير منشورة .جامعة بجاية: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014/2015.

12. معمري سوسن ، **السياسة الخارجية الجزائرية و المغربية تجاه منطقة الساحل** مذكرة ماستر غير منشورة .جامعة أم البواقي : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014/2015.

13. محمد سحنون أحمد، **الإرهاب في الساحل الإفريقي:** دراسة في لمخاطر و سبل المكافحة (2009-2016) ، مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016/ 2017.

14. طويل نسيمة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا** دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتورة غير منشورة تخصص علاقات دولية.جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، سنة 2010.

15. حويحو فضيلة ،**إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** إشارة إلى مسارها في الواقع العلمي لمؤسسة soneras للمبردات الصحراوية ، رسالة ماجيستير غير منشورة .جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية 2005/2004.

16. محمد آدم كلبو، **إشكالية بناء الدولة في إفريقيا** ، ملتقى الجامعات الإفريقية، الخرطوم 2006.

17. حاوي حمد عمر، مقومات بناء الدولة في إفريقيا، ملتقى الجامعات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم 2006.

18. مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2014.

المجلات والجرائد:

1. حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل.التصورات وآليات مواجهتها " ،مجلة سياسات عربية،ع.21 ,سنة 2016)،ص ص،76-89 .

2. برزيق بوعلام ،"التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها في السلم والأمن في إفريقيا "مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية ،العدد 01، سبتمر 2018)،ص ص 120-147 .

3. وحيد حسين،"ماهية الإرهاب الدولي ومراحلة تطوره"، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 8 ,سنة 2012)، ص ص. 240-253 .

4. عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في ا لأسباب وتحديات البناء، مجلة قرأت إفريقية، العدد 28، سنة2016)، ص ص. 22-31.

5. حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي و تداعياته على الأمن و السلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور إجتماعي، مجلة أبحاث, كلية التربية الأساسية م. 11 ،ع. 1، ماي 2011)، ص ص 267-292 .

6. ساحل مخلوف ، " المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب،الأسس والآليات " ,مجلة الدراسات القانونية و السياسية,ع.03 ،جانفي 2016)، ص ص 25-41.

7. بوشنافة شمسة، حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، م. 9 ,ع.1 ,سنة 2016)،ص ص. 32- 55.

8. جيلاني فاطمة "الإتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات،" مجلة دفاتر السياسية والقانون، جوان 2018)، ص ص. 413-425.

9. قبي آدم. "آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من التعامل الآمني إلى السياسي"، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع.30, سبتمبر2017)، ص ص .413 -418 .

10. جوب محمد بشير، جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب، مجلة قراءات إفريقية، ع.24، ديسمبر2018)، ص ص. 26 – 36.

11. باخويا دريس، "دورالجزائر في تعزيزالأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي" مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ع. 29، ديسمبر2017)، ص ص.

12. خالدي خديجة، آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطة (الأفريبول) ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، ع. 15،جوان 2018)، ص ص. 65-79 .

13. عمورة أعمر، من أجل مقاربة إفريقية لمكافحة الإرهاب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م. 3 ع.1 , جوان 2016)، ص ص.35-48 .

14. صلاح نيوف،مدخل إلى الفكر الإستراتيجي،الأكاديمية العربية, الدنمارك .

15. بن الصغير عبد العظيم ، المرتكزات الإبستمولوجية لمفهوم الحرب على الإرهاب، مجلة البحوث والدراسات، ع. 22 , صيف 2016)،ص ص. 185- 196 .

16. هويدا مصطفى ،دور الفضائيات العربية في تشكيل معارف الجمهور و إتجاهاته نحو الإرهاب : دراسة ميدانية على عينة من الجمهور العربي ، سلسلة بحوث ودراسات إذاعية 63,تونس ، 2008.

17. بن رابح مريم، النظرية العامة للجريمة الإرهابية، مجلة آفاق فكرية,جامعة تلمسان ،ع. 2 ، مارس 2016)، ص ص. 245- 260 .
18. سماح إسماعيل، خريطة التهديدات الأمنية لأفريقيا في عام 2017: بين الحركات الإرهابية وفرص التصدي لها ، تقرير ، **مركز البحوث والدراسات الإفريقية**, 2017.
19. محمود ضياء الدين عيسى ، التنظيمات الإرهابية في الدول العربية وإجراءات مواجهتها، **مجلة آفاق عربية** ، العدد 1، مارس 2017.) ص ص 12- 34.
20. محمد هيبة علي أحطيبة ،دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية** ، المجلد 27، العدد 3 ،2011.) ص ص. 629-640
21. عمروس عمَّارة ،أسس وآليات الاستراتيجية الجزائريّةلمكافحة التّطرّف العنيف ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، ع. 01 ، جوان 2018)، ص ص. 50 -65.
22. وقازي عقبة، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 04 ، ديسمبر 2015)، ص ص. 19 – 28 .
23. بوهيدل رضوان ، الظاهرة الإرهابية بين الممارسة وإشكالية تحديد المفهوم ،مجلة بحوث و دراسات، م. 2، ع.5 ،مارس 2017)، ص ص 207 -237 .
24. ساعو حورية وغربي محمد، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.ع 18، جوان 2017)، ص ص. 247-258.
25. مركز البحوث والدراسات الإفريقية، التقريرالاستراتيجي الإفريقي الثالث 2017-2018، **مركز البحوث و الدراسات الإفريقية.**
26. الإتحاد الإفريقي، **التقريرعن وضع معاهدات منظمة الوحدةالأفريقية/الاتحادالأفريقي(حتى 11 يوليو2012)**، الدورةالعاديةالحادية والعشرون9 -13يوليو2012- أديس أبابا، إثيوبيا،
27. الإتحاد الإفريقي، ميثاق الإتحاد الإفريقي لعدم الإعتداء و الدفاع المشترك ،**الدورة العادية للمؤتمر** ، 31جانفي 2005.
28. المديرية العامة للأمن الوطني، أفريبول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة، **مجلة الشرطة**، ع. 122، مارس 2014.
29. المديرية العام للأمن الوطني الجزائري، " توصيات الأجتماع الأستشاري حول أنطلاق أفريبول المنعقد بالجزائر"، مجلة الشرطة، ع. 131، (جوان2016)،
30. المديرية العامة للإمن الوطني الجزائري، التنسيق الأمني: عمل موحد وهدف واحد، خدمةللمواطن والوطن، **مجلة الشرطة**، ع.142، نوفمبر 2018.
31. الإتحاد الإفريقي، النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي " أفريبول "،**الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر المنعقد بأديس أبابا**، بتاريخ 30 يناير 2017.

المواقع الالكترونية:

1- عشاش عبدالله... وادي عبد الحكيم ،"الاستراتيجية، المفهوم و النظرية "،في : http://rachelcenter.ps/news.php?action.

2- الموسوعة السياسية الجزائرية، "الأمن و الإستراتيجية"، في : https://www.politics-dz.com/%D8%A8%D8%AD% .

3- إبراهيم محمد نصحى ، "تطور مفهوم الاستراتيجية وتعريفها "، في : https://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419 ، .

4- عجاج أحمد ،"_ظاهرة الإرهاب وأفريقيا "، مجلة الحوار المتمدن ،ع.6042 ،في:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=616832&r=0.

5- برقوق أمحند ، " الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب " ، في : https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%

6- " ملخص تحليلي بخصوص دور المديرية العامة للأمن الوطني في تفعيل آلية التعاون الشرطي الإفريقي ". دنيا الوطن، صحيفة إلكترونية، في:https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/12/08/827636.html .

7- "أفريبول ملتزمة بالعمل المشترك من أجل عالم أكثر أمنا" ، جريدة المساء يومية إخبارية وطنية.في :
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/45449

8- مراد حنشر،" بيري يبرز التقدم الملموس لخطة عمل الأفريبول "، جريدة النصر، في
https://www.djazairess.com/annasr/206397.

9- خلال افتتاح أشغال الجمعية العامة الثانية لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي «أفريبول»:الجزائر تدعو لمقاربة إفريقية موحدة لمواجهة التحديات الأمنية "،جريدة النصر،
في: https://www.annasronline.com/index.php/

القنوات والتلفزيون:

1- قناة النهار، لميس زوبير و أحمد ميزاب، **حصة 120 دقيقة أخبار**، قناة النهار، الجزائر ، في :يوتيوب، https://www.youtube.com/watch?v=STYukGNNC7o، أحمد ميزاب خبير في الشأن الأمني..الأفريبول سيركّز على مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في اطار التعاون الافريقي ، مدته (13:39د) تمت مشاهدته يوم 06/05/2019.

مراجع أجنبية:

1- faransis sizubinir, **DEFINIR LE TERRORISME** , Professeur à l'Ecole des Hautes Etudes Internationales.

2- Lalloux Aurelle Sarambe ,**LES MÉCANISMES DE LUTTE CONTRE LE TERRORISME EN AFRIQUE DE L'OUEST : QUEL IMPACT?** Thèse soumise à l'Université d'Ottawa dans le cadre des exigences du programme , Ottawa, Canada, 2018.

3- Larry Gbevlo-Lartey Esq، **Also Special Representative of the African Union Chairperson for Counter-Terrorism Cooperation. Appointed March 2016 ,** www.caert.org.dz.